

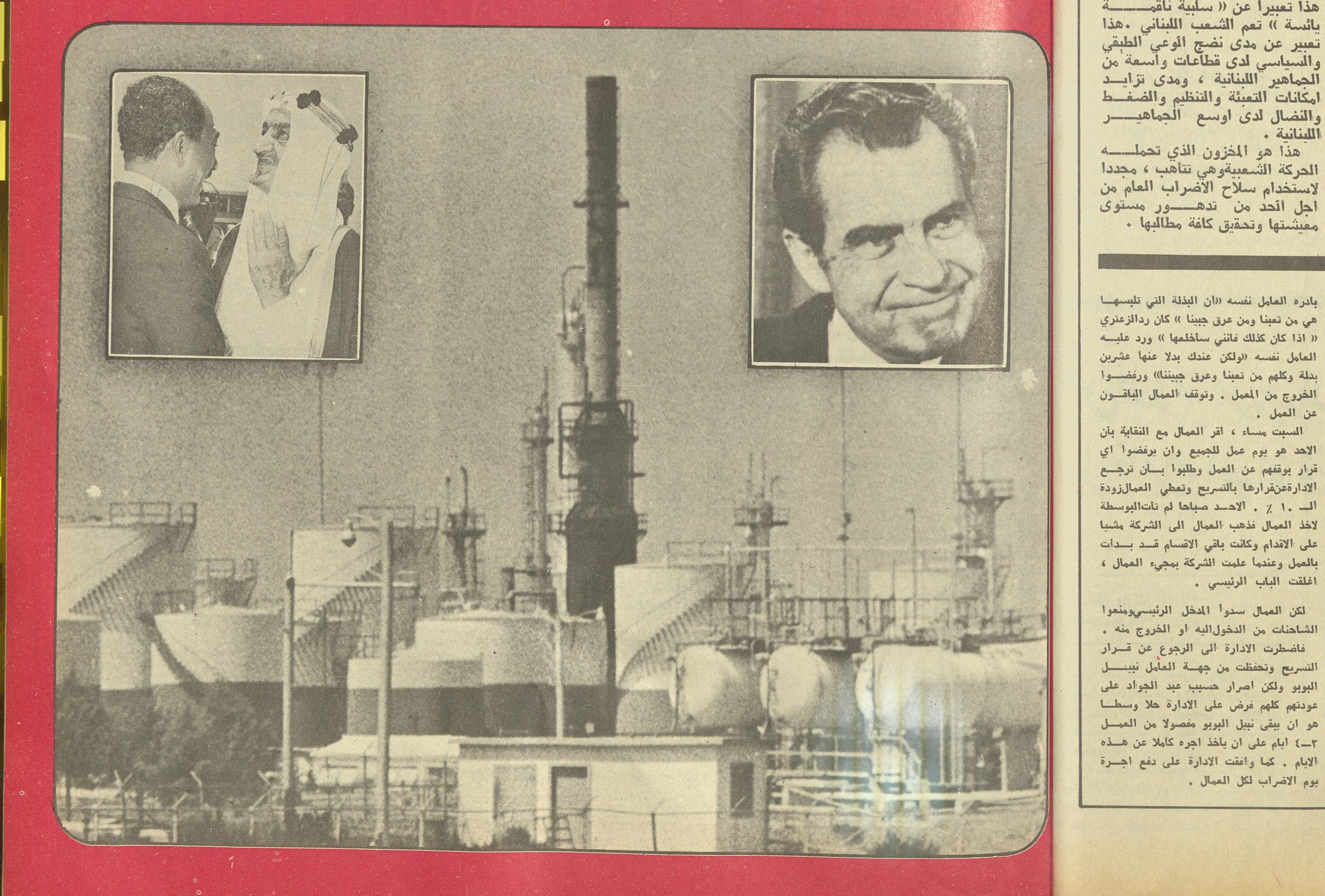
http://www.scan2net.de

الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

بيروت ١٨/٢/١٩٧٤ – العدد ٦٥٨ – السنة ١٣ – الثمن ٢٥ ق.ل

النفط العربي بين تآمر مؤتمر واشنطن
و وعود السادات والملك فيصل برفع الحظر عن اميركا



ماذا بقي من « النتائج الايجابية » لما قدمته الدولة عشية ٦ شباط التي جرى على اساسها تعليق الاضراب العمالي العام ؟

السؤال وارد باشكال مختلفة على لسان الالوف من ابناء شعبنا . والجواب عليه تقدمه مجمل تطورات الاسبوع الماضي .

□ تشهد البلاد ارتفاعا جديدا في الاسعار . ارتفعت اسعار اللحوم بعدها ان القصابين يهددون بالاضراب، بعد ان «لم يعد باستطاعتهم بيع اللحم وفق التسعيرة الرسمية » . اصحاب الافران يقررون رفع سعر الخبز ١٠ قروش .

□ اعلنت النقابات الحرفية عدم استعدادها لدفع الزيادة الرسمية الجديدة على الاجور ورفع الحد الادنى لعمال الحرف . واكتشف «الاتحاد العمالي العام» ان قرار الزيادة يحرم من هم دون العشرين سنة من فرصة الحصول على الحد الادنى للزيادة (٥٠ ليرة) . ومن هم دون العشرين سنة يشكلون قسما كبيرا من العمال ، ان لم نقل اكثرية العمال .

□ امام تخاذل قيادة اليمين في « الاتحاد العمالي العام » ، « يستأسد » ارباب العمل ، ويلجأون الى الصرف الكيفي . ادارة «اميركان ..يف» قررت صرف ٥٠ من اصل ٩٠ من عمالها . وادارة معمل « صفا » لتوضيب الحمضيات في صيدا تقفل معملها في وجه اكثر من مئتي عامل .

□ المجلس النيابي يتهرب من نقاش قانون الايجارات بحجة رفض الرضوخ لضغط المظاهرات . لكنه «يناقش» الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب . ولا يجد وزير الداخلية من اجراءات سوى منع المتظاهرين من الوصول الى ساحة النجمة ! وفي الوقت نفسه ، يقوم بنشاط محموم مع التجار وكبار الملاكين العقاريين لمنع اي تعديل على مشروع القانون المقترح . جمعية التجار توسع نشاطها ضد فرض ضريبة على الخلو

بعد اعتراف الاتحاد العمالي بلا مبالاة الدولة في مكافحة الغلاء

لماذا، اذن، قررتم تعليق اضراب ٦ شباط ؟

التجاري . ويتضامن معها اقطاب الاقطاع السياسي وعلى الاخص ريمون اده وكميل شمعون وبيار الجميل ، فيما «يتعاطف» رشيد كرامي .. وفي الوقت نفسه ، يتستر كبار ملاكي العقارات واصحاب الشركات العقارية وراء صغار الملاكين للضغط من اجل «الرأفة» تجاه «المؤجرين» وعدم تخفيض الايجارات .

□ اخيرا ، ليس اخرا . المشاريع تنام في الادراج والوعود بقيت وعودا .

وليس هذا ما تسجله الاحداث فقط ، بل ما يعترف به «الاتحاد العمالي العام» ايضا . في اواسط الاسبوع الماضي ، اصدر الاتحاد بيانا عنيف اللهجة ضد لا مبالاة الدولة امام استمرار موجة الغلاء ، يهدد فيه بتقديم موعد الاضراب العام المقرر «مبدئيا» في ٢ نيسان .

البيان الصادر بعد اسبوع فقط من موعد الاضراب العمالي العام الذي علقه الاتحاد بناء على «ايجابية» موقف الدولة ، يعترف بان الدولة لا مبالية امام موجة الغلاء ، والمجلس يتهرب من قانون الايجارات ، والمشاريع المعجلة المكررة المتعلقة بالمطالب العمالية تنام في الادراج ، وزيادة الاجور بنسبة ١٠ بالمئة «مبتورة» لانها تستثني من هم دون العشرين من العمر . كما يعترف بيان الاتحاد بان الدولة « تستبعد نهائيا » اي بحث في تعديل المرسوم ٣٤ – المتعلق بالوكيل التجاري – وفي توسيع صلاحيات مكتب الحبوب والشمندر السكري .

وبعد التحذير من «سلبية ناقمة يائسة، تعم اكثرية الشعب اللبناني، لا يعلم الا الله مدى خطورتها على هذه البلاد » ، يحدد « الاتحاد العمالي العام » مطالب جديدة اهمها : اعادة الاسعار الى ماكانت عليه في مطلع عام ١٩٧٤ وتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل (الصرف الكيفي) .

ما معنى اقوال « الاتحاد العمالي العام » ؟ تعني بكل بساطة ، بان زيادة الاجور ، وهي المكسب الذي جرى نفخه وتضخيمه تبريرا لتعليق الاضراب ، جاء «مبتورا» . وتعني ان هناك مطالب اساسية هي وحدها القادرة على الحد من الغلاء – وعلى الاخص ما يسميه « الاتحاد » توسيع صلاحيات مكتب الحبوب – ترفض الدولة حتى البحث فيها . وتعني اخيرا وليس اخرا ان الوعود بقيت وعودا وان المشاريع تنام في الادراج .

واذا كان الاتحاد العمالي العام يعترف بكل ذلك ، فمن حق اي مواطن ان يتساءل : لماذا اذن جرى تعليق اضراب ٦ شباط ؟

لنسمع الجواب على لسان غبريال خوري نفسه في تصريح الى احدى الصحف اللبنانية الناطقة بالفرنسية – اي الى صحيفة لا امل للعمال في ان يطلعوا عليها – يعترف رئيس الاتحاد العمالي العام بالسبب الحقيقي لتعليق الاضراب .

يقول ان حالة عارمة من التذمر والغضب تراكمت عشية ٦ شباط . ولو قدر لذلك الاضراب ان ينفذ ، لانفجرت هذه النقمة . وغبريال خوري – على حد قوله – ليس مستعدا لـ « تخريب » البلاد من اجل أن « ينفس » العمال عن نقمتهم وغضبهم !!

هذا اعتراف صريح من قبل القطب الرئيسي لليمين النقابي بأن سبب تعليق اضراب ٦ شباط ليس سببا مطلبيا ، اي انه ليس ناتجا عن اقتناع بأن التنازلات التي قدمتها الدولة كافية للتعليق . بل ان القرار في اساسه سياسي . انه ينطلق من ضرورة تمييع حدة الصراع الاجتماعي في البلاد ، وضرورة لجم حالة التعبئة العارمة التي اجتاحت الطبقة العاملة واوسع الجماهير الشعبية تمهيدا للسادس من شباط .

مرة اخرى ، لا يتردد اليمين النقابي في أن يعلن عن وظيفته الرئيسية : ضبط الطبقة العاملة ولعب دور الشرطة الاحتياطية عليها، وتنفيس نضاليتها وتمييع تعبئتها . وهذا كاف بحد ذاته لان يبدد مئات التصريحات السابقة حول اهمية عدم « تسييس » النزاعات العمالية . فكل ما يقوله اليمين النقابي يتعلق بدوره السياسي ، لا النقابي :

المهم ، بالنسبة اليه ، الا تتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية ، الا تحرج السلطة امام تنامي النضالات المطلبية . وهذا باختصار هو الدور السياسي لليمين النقابي .

على أن غبريال خوري ، وحاشيته بات يدرك أن قرار تعليق الاضراب لم يؤد غرضه هذه المرة . النقمة العارمة عبرت عن نفسها رغما عنه في اشكال الاضراب العمالي والشعبي التي انفجرت يوم ٦ و ٧ شباط رغما عن قراره بتعليق الاضراب . وليس هذا تعبيرا عن « سلبية ناقمة يائسة » تعم الشعب اللبناني . هذا تعبير عن مدى نضج الوعي الطبقي والسياسي لدى قطاعات واسعة من الجماهير اللبنانية ، ومدى تزايد امكانات التعبئة والتنظيم والضغط والنضال لدى اوسع الجماهير اللبنانية .

هذا هو المخزون الذي تحمله الحركة الشعبية وهي تتأهب ، مجددا لاستخدام سلاح الاضراب العام من اجل الحد من تدهور مستوى معيشتها وتحقيق كافة مطالبها .

المعارك العمالية مستمرة...

معمل صفا يقفل أبوابه
يصرف أكثر من مئتي عامل

منذ فترة وعمال معمل صفا لتوضيب الحمضيات يتداولون في مطالبهم الملحة .. يوم الاحد ١٠ شباط الجاري ، عقدوا اجتماعا اختاروا خلاله لجنة قيادية تمثل كافة فروع المعمل وكلفوها صياغة المطالب والتفاوض مع ارباب العمل . وقد رفعت اللجنة يوم الاربعاء الماضي مطالب العمال الى الادارة . وهي : تطبيق قانون العمل اللبناني ، وبخاصة لجهة الالتزام بثماني ساعات عمل يوميا ، عطلة اسبوعية مدفوعة ، تسجيل العمال بالضمان ، منح زيادة العشرة بالمئة الاخيرة ، تعهد بعدم صرف العمال كيفيا .

طالب ارباب العمل بفرصة لدراسة المطالب . وقد اعتبرها عمال قسم التجارة محاولة للتملص والتسويف فبادروا الى الاضراب والاعتصام على آلاتهم يوم الاربعاء الماضي .

ومع إن باقي اقسام المعمل كانت شغالة ، قررت ادارة معمل « صفا » اقفال المعمل الى اشعار آخر .

مساء الاربعاء ، اجتمع العمال في دار اتحاد النقابات وقرروا النزول للعمل كالمعتاد يوم الخميس . وردا على قرار الاقفال ، تجمع العمال على ابواب المعمل ولكن دون التعرض لشاحنات الحمضيات التي تدخل المعمل وتخرج منه .

وبدأت المفاوضات بين حسيب عبد الجواد، رئيس اتحاد نقابات الجنوب ، واتحاد عمال فلسطين من جهة وادارة المعمل من جهة ثانية ، يوم السبت الماضي .

لا زال عمال « صفا » يتجمعون يوميا على ابواب المعمل رافضين قرار الاقفال ، مصرين على تحقيق كل مطالبهم . وهم يتداولون الخطوات الضرورية لتصعيد تحركهم في حال تعنت ارباب العمل .

عمال الزعتري يحبطون محاولة صرف عدد منهم

خلال اضراب وتظاهرة ٦ شباط في صيدا ، هتف عمال شركتي صفا والزعتري ضد اصحاب الشركة ، كان واضحا ان ارباب العمل سيحاولون صرف بعض العمال من المنشرة وخاصة من كان عضوا في المجلس التنفيذي للنقابة .

يوم الجمعة مساء ٨–٢–٧٤ اصدرت ادارة شركة الزعتري قرارا بصرف العامل نبيل البوبو (عضو مجلس تنفيذي) الحقته بقرار صرف ٣ عمال اخرين هم سمير البني (عضو مجلس تنفيذي) ، ابراهيم بسيوني واحمد منصور (اتحاد عمال فلسطين) .

الجمعة مساء عقدت النقابة اجتماعا حضره عمال المنشرة في شركة الزعتري واقروا رفض القرار والطلب من المفصولين النزول الى العمل كالمعتاد . يوم السبت حاول الوكيل انزال العمال المصروفين من البوسطة فرفضوا ذلك ودخلوا الى العمل فاستدعاهم مدير الشركة رفضوا مقابلته طالبين ان ياتي هو اليهم . وتصدى له احد العمال المصروفين قائلا ان المعمل نحن الذين بنيناه على اكتافنا وانظر الى الكتف المائل لتعرف على اي كتف منهم وعندما احتدم النقاش بادره العامل نفسه «أن البذلة التي تلبسها هي من تعبنا ومن عرق جبينا » كان رد الزعتري « اذا كان كذلك فانني سأخلعها » ورد عليه العامل نفسه «ولكن عندك بدلا عنها عشرين بدلة وكلهم من تعبنا وعرق جبيننا» ورفضوا الخروج من المعمل . وتوقف العمال الباقون عن العمل .

السبت مساء ، اقر العمال مع النقابة بأن الاحد هو يوم عمل للجميع وان يرفضوا اي قرار بوقفهم عن العمل وطلبوا بأن ترجع الادارة عن قرارها بالتسريح وتعطي العمال زودة الـ ١٠ ٪ . الاحد صباحا لم تأت البوسطة لاخذ العمال فذهب العمال الى الشركة مشيا على الاقدام وكانت باقي الاقسام قد بدأت بالعمل وعندما علمت الشركة بمجيء العمال ، اغلقت الباب الرئيسي .

لكن العمال سدوا المدخل الرئيسي ومنعوا الشاحنات من الدخول اليه او الخروج منه . فاضطرت الادارة الى الرجوع عن قرار التسريح وتحفظت من جهة العامل نبيل البوبو ولكن اصرار حسيب عبد الجواد على عودتهم كلهم فرض على الادارة حلا وسطا هو ان يبقى نبيل البوبو مفصولا من العمل ٣–٤ ايام على ان يأخذ اجره كاملا عن هذه الايام . كما وافقت الادارة على دفع اجرة يوم الاضراب لكل العمال .

ماهي « اللجان العمالية » ؟

وردتنا من « اللجان العمالية » الرسالة التالية :

خلال تحركات السادس من شباط ، اشارت بعض الصحف الى « اللجان العمالية » بصفتها لعبت دورا تعبويا وقياديا رئيسيا في اضراب عمال المكلس يومي ٦ و ٧ شباط . نغتنم هذه المناسبة لتوضيح بعض الحقائق حول اهداف « اللجان » ونضالاتها خلال السنوات الثلاث الاخيرة .

لم يكن اضراب عمال المكلس ضد الغلاء وضد تخاذل اليمين النقابي هو المعركة الاولى التي تخوضها « اللجان العمالية » . ولدت « اللجان » في خضم معركة الضمان الصحي والاعداد لاضراب ٢٥ آيار .

في ذلك الحين ، كانت القيادات النقابية ، وعلى الاخص اليمين النقابي ، تعمل بمعزل عن اية تعبئة للجماهير العمالية ودون تعريفها بحقوقها ومطالبها الاكثر الحاحا . في هذا الجو ، تشكلت عشرات « اللجان العمالية » في قسم كبير من المصانع والمعامل وفروع الانتاج مؤكدة على اهمية انتزاع الضمان الصحي ومنع الالتفاف عليه من قبل ارباب العمل والدولة ، ضاغطة على القيادات النقابية من اجل تنفيذ اضراب ٢٥ ايار . ومارست « اللجان العمالية » دورها هذا عبر الاجتماعات المنتظمة ، والنداءات ، والبيانات ، ونشرتها المركزية « نضال العمال » التي صدر العدد ٢٥ منها في مطلع هذا الشهر .

منذ نشأتها ، حددت « اللجان العمالية » مرتكزات نضالها الاساسية :

□ « لا يحرر العمال الا نضال العمال انفسهم » . هذا المبدأ الموجه لنضالنا يعني ان وعي الطبقة العاملة لمصالحها وانخراطها في مؤسساتها النقابية والسياسية — دون اية وصاية او تسلط — هو الطريق الى تحررها من الاستغلال والقهر الذي تعاني منه . وهذا يعني النضال من اجل اقامة سلطة العمال بوصفها الحل النهائي لكل قضايا الطبقة العاملة .

□ تعتبر « اللجان العمالية » العمل النقابي اداة اساسية لنضال العمال من اجل منع تدهور مستواهم المعيشي وتحسين اوضاعهم في ظل النظام الرأسمالي . ولكي يحقق النضال النقابي اهدافه ، لا بد من توافر عدة شروط اساسية .

— توسيع القاعدة الجماهيرية للنقابات . اي تشجيع انتماء اوساط متزايدة من الطبقة العاملة الى النقابات المهنية . هذا هو الرد على ضعف الحركة النقابية التي تمثل حاليا ما لا يزيد عن ١٠ بالمئة من الطبقة العاملة لذا ندعو الى قيام حركة نقابية جماهيرية .

— يشكل عمال الزراعة وعمال الصناعة الاكثرية الكبرى للطبقة العاملة اللبنانية ،وهم الاكثر معاناة من الاستغلال والاكثر حرمانا من الحقوق الاولية التي تعترف بها حتى قوانين الدولة الرأسمالية اللبنانية . ان سيطرة مستخدمي وعمال التجارة والمصارف والخدمات على الحركة النقابية يؤدي عمليا الى اهمال مطالب الاكثرية الساحقة من عمال الصناعة وعمال الارض والمياومين والخدم وغيرهم. تقوم جماهيرية الحركة النقابية برأي « اللجان العمالية » ليس فقط على زيادة عدد العمال المنتسبين للنقابات ، وانما ايضا على تزايد الوزن العددي والنوعي لعمال الصناعة والارض داخل الحركة النقابية .

— منذ ولادة الحركة النقابية ، والدولة وارباب العمل يسعون لاضعافها ، وعرقلة نضال العمال من اجل حقوقهم عن طريق عزل العمال عن المشاركة في العمل النقابي والانتخاب الحر لقياداتهم ومراقبتهم لهذه القيادات . تفهم « اللجان العمالية » العمل النقابي الخادم لمصالح جماهير العمال على انه عمل يسعى باستمرار الى تعزيز وحدة الحركة النقابية ببناء نقابات كبيرة وموحدة على اساس فروع الانتاج الرئيسية وضرب تعدد النقابات (او حتى الاتحادات) للمهنة الواحدة والنقابات الخاصة بالمعامل الافرادية كما تناضل « اللجان » من اجل زيادة المشاركة الديمقراطية في النقابات عبر الجمعيات العمومية ومجالس المندوبين ولجان المعامل وغيرها .

— للدولة وارباب العمل امتداداتهم ووكلاؤهم في صفوف الطبقة العاملة . هذه الفئة التي نسميها « اليمين النقابي » يتلخص دورها في لجم نضالات الطبقة العاملة ، وتسخيرها لما ترتضيه الدولة وارباب العمل ، وعزل الجمهور الواسع من العمال عن تقرير مصيرهم ومصير مطالبهم ونضالاتهم بأنفسهم. ولقد اختبرت الطبقة العاملة ، خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، عشرات بل مئات الامثلة عن اهمال هذه القيادات المسيطرة على « الاتحاد العمالي العام » لمطالب ونضالات العمال ، في معارك معامل جبر وغندور ، وفي التراجعات الدائمة عن الاضراب العام ، السلاح الفعال بيد الطبقة العاملة ، والجماهير الشعبية ، لمنع تدهور اوضاعها المعيشية ورفع سيف الصرف الكيفي المسلط على رقابها .

عملت « اللجان العمالية » وستواصل العمل من اجل فضح هذا « اليمين النقابي » المتعيش على فضلات موائد الرأسماليين وكبار التجار ورجالات الدولة ومن اجل عزل هذه القيادات واستبدالها بقيادات منبثقة من الام ومشاكل الطبقة العاملة وخاضعة لرقابتها .

باختصار ،ترى «اللجان العمالية» ان قوة الطبقة العاملة كامنة في وحدتها وتنظيمها . وفي ان الترك[...] الراهنة للحركة النقابية ، تش[...] الطبقة العاملة الى حد كبير ام[...] الغلاء والاستبداد داخل المعامل والصرف الكيفي والبطالة والتشرد وفي المقابل ، فان قدرة الطبقة العاملة على مقاومة محاولات الرأسماليين الدائمة لخفض مستوى معيشتها وزيادة استغلالها مرهونة بسيطرتها على مؤسساتها : وهذه السيطرة تعني بناء حركة نقابية جماهيرية وديمقراطية موحدة بقيادة عمالية شريفة وتقدمية . والمهمة الراهنة التي تناضل من اجلها « اللجان العمالية » هي مهمة بناء معارضة عمالية قاعدية تعمل باطراد على فضح اليمين النقابي وعزله واسقاطه .

طوال السنوات الثلاث الاخيرة ، دا[...] « اللجان العمالية عن هذا الخط ومارسته عشرات المعارك .. وعلى الاخص معركة عمال وعاملات معامل غندور حيث قدمت احد مناضليها — يوسف علي العطار — شهيدا على طريق تحرر الطبقة العاملة اللبنانية وكافة الكادحين ، من النهب والسمسرة والاستغلال ، طريق بناء لبنان المتحرر وطنيا واجتماعيا ، الذي يسخر امكانياته لسعادة شعبه والمساواة بين ابنائه .

اوسع التضامن مع ثورة ظفار ضد حرب التدخل الايرانية

تشكيل لجنة من الحركات التحريرية لدعم الثورة في عمان والخليج ..

دعما لرفاق السلاح في الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي من اجل وقف الغزوة الشاهنشاهية العميلة ، وهزيمة كل القوى المعادية والمشاركة في العدوان وليتمكن الشعب العماني من احراز استقلاله الوطني والاجتماعي فقد اجتمعت الحركات التحررية التالية .

الجبهة الوطنية الايرانية
الجبهة الشعبية لتحرير الاحواز
الجبهة المتحدة لتحرير الصومال الغربي
جبهة تحرير ارتيريا
جبهة تحرير زنجبار
جبهة تحرير تشاد
الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران
الجبهة الشعبية لتحرير بلوشستان
اللجنة السياسية للثورة الفلسطينية — العراق

واستنكرت بشدة هذه الغزوة الشاهنشاهية الشرسة وادانتها كما ادانت ايضا النظام القابوسي العميل الذي كان وراء حملة الابادة التي تمارسها القوات الاجنبية البريطانية والشاهنشاهية والملكية الهاشمية ضد الشعب العربي المناضل في عمان .

وانبثقتعن اجتماعها « لجنة دعم الثورة في عمان والخليج » لتقدم كل وسائل الدعم والاسناد المادي والمعنوي للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

أيتها القوى الوطنية والتقدمية في المنطقة يا احرار العالم

باسم لجنة دعم الثورة في عمان والخليج نناشدكم مساندة الثورة في عمان والوقوف بحزم الى جانب رفاقكم في الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي الذين يصدون الان ابشع عمليات الابادة التي تقوم بها القوات القابوسية العميلة والقوات الغازية البريطانية والشاهنشاهية والملكية الهاشمية .

ونحن اذ نناشدكم بتقديم الدعم المادي والمعنوي لها وفضح كافة المخططات الامبريالية التي تنفذها حكومة الشاه ضدشعب عمان والخليج ، نتوجه اليكم بتوحيد صفوفكم وتشكيل جبهة رد كفاحية على التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي .

وأنها لمنتصرة قضية نضال شعوبنا العادلة

« لجنة دعم الثورة في عمان والخليج »

منظمات الجبهة الوطنية الايرانية في الشرق الاوسط ضد الغزو الايراني

بدأ الهجوم المتوقع على ثورة عمان والمناطق المحررة وبشكل واسع من قبل الجيوش المرتزقة التابعة لدول ايران ، الاردن السلطان قابوس وانكلترا ، ولا زال هذا الهجوم على شدته منذ العشرين من شهر كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٧٣

ونحن ، في الوقت الذي ندين هذه الجرائم والاعتداءات المفضوحة التي تقوم بها القوى الامبريالية وعملائها الاذلاء ، فاننا نطالب جميع المنظمات الثورية والتقدمية في العالم ان يهرعوا الى عون ثوريي وشعب عمان الابطال بجميع امكانياتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية .

الموت لنظام الشاه ، دركي الامبرياليين في المنطقة .

النصر لثورة شعب عمان .

مجلس السلم العالمي يدين الغزو الايراني لعمان

على اثر لقاء بين وفد من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية برئاسة الاخ مصطفى عبد الخالق ، العضو المرشح للجنة المركزية للتنظيم السياسي — الجبهة القومية — ووفد من سكرتارية مجلس السلم العالمي في هلسنكي في مطلع هذا الشهر ، صدر بيان مشترك يعلن فيه مجلس السلم العالمي دعمه لنضال الشعب في اليمن الديمقراطية ونظامه الوطني والتقدمي . كما ندد مجلس السلم العالمي بشدة بالتدخل العسكري الايراني في عمان ضد الثورة في اقليم ظفار بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

الشعب الايراني يطالب بعودة ابنائه من ظفار ..

نشرت « صوت الثورة » الناطقة باسم اللجنة الاعلامية للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في عدن نبأ عن تظاهرات قامت بها عوائل الضباط والجنود الايرانيين الموجودين في الاراضي العمانية ، في مطلع هذا الشهر ، تطالب بوقف التدخل الايراني في عمان وعودة الجيش الايراني الى وطنه . هاجمت الشرطة الايرانية المتظاهرين واعتقلت عددا واسعا منهم .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

النفط

النفط العربي بين تآمر مؤتمر واشنطن و« وعود السادات والملك فيصل » برفع الحظر عن اميركا

— اتجاهان داخل مؤتمر القمة الرباعية —

كان الموضوعان الاساسيان على جدول مؤتمر القمة الرباعي المصغر الذي عقد في الجزائر مؤخرا، هما: مسألة رفع حظر النفط العربي الى اميركا ومسألة « فك الارتباط » على الجبهة السورية .

واذا كان البيان الاخير للمؤتمر لم يتطرق فعلا الى هاتين المسألتين ، فلانه كان هناك تباين واضح في المؤتمر بين اتجاه يدعو الى رفع الحظر النفطي عن اميركا كدليل لايجابية الموقف العربي منها كي تساعد في « الضغط على اسرائيل » بشأن فك الارتباط على الجبهة السورية ، (وكان يمثل هذا الاتجاه مصر والسعودية) ، واتجاه اخر تمثله الجزائر وسوريا اللذان اعتبرا ان رفع الحظر قبل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي والتسوية الشاملة سيعني فقدان ورقة ضغط مهمةتجاه اميركا واسرائيل .

وقد اتى مؤتمر القمة العربي الرباعي المصغر بعد وعود واضحة من السادات لكيسنجر بانه سيعمل على رفع حظر النفط العربي عن اميركا وان قرارا عربيا بذلك سيصدر في القريب العاجل . وقد كشف السادات عن موقفه هذا بعد اتفاق فك الارتباط الذي تم باشراف كيسنجر ، وكانت جولته العربية من السعودية الى الجزائر مرورا بسوريا تهدف الى تحقيق هذا الامر .

اما السعودية فقد وعدت نيكسون سرا بذلك ، ولكن نيكسون لاسباب داخلية بحتة ، اضطر للكشف عن هذه الوعود العلنية منها والسرية ، مما احرج الموقف السعودي وجعله مكشوفا في الوقت الذي تحاول فيه السعودية ان يصدر القرار بشكل قرار عربي موحد او على الاقل يصدر باغلبية من الدول العربية المنتجة للنفط .

ان السعودية تحاول ان تتخذ موقفا لا يقطع العلاقة مع الولايات المتحدةالاميركية في الوقت الذي تعمل فيه باتجاه اوروبا وباتجاه فرنسا على الخصوص .

ومن هنا كان دعمها المحدود جدا للدور الفرنسي في مؤتمر واشنطن ، فهي لا تريد من علاقتها بفرنسا قطع العلاقة مع الاميركيين بقدر ما تريده ضمن اطار النفوذ الاميركي العام بعد ان تعترف اميركا باهمية الدور السعودي ، وبعد ان تضمن السعوديه عدم احراجها عربيا من موقف اميركا تجاه التسوية الشاملة . لذلك لم تبد السعودية اي حماس يذكر للدعوة التي وجهتها الجزائر لعقد مؤتمر باشراف الامم المتحدة من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وكافة دول العالم للبحث في اسعار المواد الاولية عموما .

كان هذا الاقتراح يعني امكانية احباط مؤتمر واشنطن عمليا واهداف اميركا منه ، وبالتالي يتيح للموقف العربي المتصلب ضد المحاولات الاميركية ان يرتكز على قاعدة عالمية تستفيد من الدور الفرنسي من ناحية ، ومن تأييد ودعم الدول الاشتراكية ودول البلدان النامية وخاصة الدول الافريقية من ناحية ثانية .

ومن هنا كان الموقف السعودي يلعب عمليا دور المساندة والدعم لمؤتمر واشنطن من ناحية ، ودور المؤيد لرفع حظر النفط العربي عن اميركا في مؤتمر طرابلس .

وقد جاء مؤتمر القمة الرباعي في الجزائر ليلجم هذا الاتجاه مؤقتا بعد ان انكشف الوضع العربي من جراء « فك الارتباط » على ضفتي القناة ، وافقد الجانب العربي اوراق الضغط العسكرية والسياسية تجاه ما قرره مؤتمر القمة العربي في الجزائر . لذلك اضطر مؤتمر القمة الرباعي ان يعيد تأكيد هذه المقررات على اساس المبدأين الاساسيين :

١ — الانسحاب الكامل من كل الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ .

٢ — ضمان حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه .

واذا كانت مقررات مؤتمر القمة العربي الواضحة ضمن هذين المبدأين قد تم تجاهلها عمليا في « فك الارتباط » على جبهتي القناة ، فان تأكيد ذلك مرة ثانية لا يعني ان محاولات هذا الاتجاه توقفت، انما يعني ان هذا «الاحباط الموقت» يمكن ان يتصلب ويقوى عندما يدعم بموقف وطني واضح من المخطط الامبريالي الاميركي بكل وجوهه السياسية والاقتصادية ، وعندما يدعم بـ كل اشكال الدعم السياسي والمادي موقف المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير تجاه محاولات النظام الهاشمي لاجراء تسوية منفردة مع اسرائيل على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

هذا على صعيد مؤتمر القمة العربي المصغر الذي عقد في الجزائر .

ولكن ماذا جرى في مؤتمر واشنطن للدول المستهلكة للنفط ، وماذا كانت اهداف اميركا منه ، وما هي التناقضات التي تفجرت في المؤتمر بين الدول الاوروبية فيما بينها من ناحية ، وفيما بينها وبين الولايات المتحدة من ناحية اخرى .

التقرير التالي عن مؤتمر واشنطن يتحدث عن كل ذلك :

اهداف اميركا من من مؤتمر واشنطن للدول المستهلكة للنفط

●● عقد اخيرا في ١١ شباط مؤتمر واشنطن للطاقة الذي « استدعت » اليه الولايات المتحده كلا من دول السوق الاوروبية المشتركة التسع بالاضافة الى النرويج وكندا واليابان في ظل احتدام الصراع بين الدول الرأسمالية على تقاسم المواد الاولية الخام من الدول المتخلفة التي اخذت تتكتل للمحافظة على ثرواتها ورفع عائداتها . وكان لحرب تشرين الدور الاكبر في الاسراع بتأزيم التناقضات بين الدول الرأسمالية وبينها وبين الدول المنتجة التي اكتسبت **استقلالية نسبية** في التعامل مع الاحتكارات النفطية ، وسوق العرض والطلب .

ولم يأت عقد مؤتمر واشنطن في هذا الوقت بالذات اعتباطا بل أن عددا من العوامل الحت على الولايات المتحدة للدعوة له :

١ — ان حظر النفط العربي على الولايات المتحدة قد بدأ الان فقط يحدث تأثيره الاكبر . وتعترف مجلة «يواس نيوز اند وورلد ربورت» الاميركية شبه الرسمية بأنه حتى لو رفع العرب حظر النفط غدا فلن يجلب ذلك انفراجا فوريا في الازمة بل المطلوب رفع الانتاج سريعا وبنسبة عالية لتفادي اعلان التقنين العام في استعمال المنتجات البترولية .

٢ — محاولة اميركا اعادة سيطرتها ودورها القيادي لاوروبا ، واعادة بعث « التحالف الاطلسي » في سنته الخامسة والعشرين وفي ظل اسوأ حالاته منذ انشائه بسبب الشكوك الاوروبية حول نوايا اميركا التي كانت في البداية تشجع التكتل الاوروبي بينما تعمل الان على تقويضه . وكان لحرب تشرين ايضا والدعم الاميركي لاسرائيل مع تجاوز اوروبا ومن وراء ظهرها ، التأثير الاكبر في ابراز هذه التناقضات الى السطح سريعا .

٣ — يستهدف مؤتمر واشنطن أيضا تدعيم **السيطرة الامريكية** على مجموع العالم الرأسمالي بشقيه الصناعي المتطور والمتخلف بعد احتدام التكالب على المواد الاولية الخام لدى الدول المتخلفة واستشراء عدوى المحافظة على الثروات الطبيعية ورفع اسعارها لدى هذه الدول .

ومن اخر التطورات على جبهة المواد الاولية رفع الغابون لاسعار اليورانيوم الطبيعي في مناجمها وعقد مؤتمر في زامبيا لبعض الدول المنتجة للنحاس . وكان انتشار الصفقات الثنائية المعقودة بين دول صناعية اوروبية وبين — دول متخلفة منتجة للمواد الاولية ، مثل الاتفاقات التي عقدت بين بريطانيا وايران وبين فرنسا والسعوديه والعراق وايران ، سبب آخر لالحاح امريكا على اهمية مؤتمر واشنطن ومحاولتها الحد من هذه الصفقات الثنائية التي تمر متجاوزة شركاتها الاحتكارية الوسيطة .

التناقضات داخل المؤتمر

وانفجرت التناقضات داخل المؤتمر منذ اليوم الاول لانعقاده والجديد فيها هي تلك التي برزت بين دول السوق الاوروبية نفسها. وكانت اليابان وهولندا تميلان الى تأييد الموقف الفرنسي الرافض تكتل الدول المستهلكة في مواجهة الدول المنتجة . وقد حرص نيكسون وكيسنجر في تصريحاتهما على التظاهر بعدم النية على اقامة تكتل للدول الصناعية

المستهلكة ، الا أن ويليام سايمون مسؤول مكتب الطاقة الفدرالي كان اكثر صراحة في تعبيره عن موقف أمريكا الحقيقي في انتقاده الدول التي تحاول الحصول على امدادات اضافية على حساب غيرها واعرب عن أمله في أن توحد الدول الصناعية جهودها للحد من اعتمادها على الدول المنتجة ، وأن مثل هذه السياسة ستسمح بتثبيت اسعار البترول العالمية . وقد أشار نيكسون — ايضا — في تهديد مبطن للدول الاوروبية وما يؤكد عزمه على تحطيم التضامن الاوروبي عندما قال :

« ان عدم الموافقة على الاقتراحات الامريكية من جانب الاسرة الاوروبية من شأنه ان يؤثر على قدرة الولايات المتحدة في تنفيذ التزاماتها العسكرية تجاه الامن الاوروبي بسبب ازمة الطاقة » .

واذا كان بامكان الولايات المتحدة حتى الان وبعد مؤتمر واشنطن كبح التمرد الاوروبي نسبيا ، باستثناء فرنسا ، الا انها لم تنجح في اقناع الدول المنتجة بنواياها الطيبة تجاهم . ويظهر ذلك واضحا في تصريحات السكرتير العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول في فيينا « انمؤتمر واشنطن الذي دعت الولايات المتحدة الى عقده كان سببه استهلاكها الكبير للبترول ، وأن تهديدات الولايات المتحدة تجاه البلاد المنتجة وخاصة البلاد العربية تشير بوضوح الى الاهداف التي تسعى اليها الحكومة الامريكية وهو تهديد لكل الدول المنتجة للمواد الاولية . وأن انشاء تكتل للدول المستهلكة القوية يمكن أن يؤدي الى مواجهة » . وجاء رد ليبيا عمليا بتأميم حصص ثلاث شركات امريكية عاملة في ليبيا مع انها تستخ[...] مجتمعة أقل من ١٠ بالمئة من النفط الخ[...] الليبي .

□ □ □

ان المهم بالنسبة لواشنطن ، [...] ان يرفع الحظر النفطي الان .. و[...] جاء تأجيل مؤتمر وزراء النفط العر[ب] في طرابلس الغرب كاحباط مؤقت لطمع أمريكا هذا (راجع تعليق اخر في هذا العدد عن الموقف م[ن] حظر النفط ومؤتمر القمة الرباعي) وان الاستمرار في معركة خفض الانتاج هو أول المطالب الوقتية [لل]دول العربية النفطية . وما تحر[كت] الامبريالية الامريكية الاخير في مؤت[مر] واشنطن الا مؤشر على استعداد[ها] للاستشراس اضعافا مضاعفة [في] محاولة الحفاظ على نهب احتكارات[ها] لشعوب المنطقة . وأن الرد الحاس[م] يكون بمزيد من الامتلاك لثرواتنا الطبيعية والسيطرة عليها وتسخيرها للتنمية الاقتصادية وخدمة شعوبنا

بعد ارتفاع أسعار النفط

احتكارات البترول تتجه نحو السيطرة على مصادر الطاقة الأخرى

في العدد قبل الاخير من « الحرية » اشرنا الى صلة ارتفاع اسعار النفط بتشجيع استثمار مصادر الطاقةالاخرى (الفحم ، الطاقة الذرية ، الى اخره) . وقلنا ان احتكارات النفط الكبرى تتجه ، منذ مطلع السبعينات، الى السيطرة المتزايدة على شركات استثمار الفحم والطاقة الذرية ، مصادر الطاقة الاخرى . نقدم فيمايلي بعض الاحصائيات عن مدى سيطرة احتكارات النفط الكبرى على الشركات المستثمرة للفحم والقطران والذرة .

الفحم : سيطرة على ثلث الاحتياطي في اميركا

قد يكون الفحم هو مصدر الطاقة المرشح لوراثة النفط مع تقلص احتياطه العالمي والاستمرار في ارتفاع اسعاره . الوسيلة الجديدة لاستخدامه كمصدر للطاقة باتت تقوم على استخراج النفط التركيبي والغاز التركيبي من الفحم ، بدلا من استخدامه مباشرة، هذه الوسيلة الجديدة تتطلب ليس الوسائل التكنولوجية المتقدمة وحسب وانما ايضا حقول الفحم الشاسعة . والواقع ان الولايات المتحدة تملك اكبر احتياطي من الفحم في العالم الرأسمالي . ويقدر احتياطيها من الفحم باربعة اضعاف الاحتياطي العالمي للنفط (الاتحاد السيوفياتي يملك اكبر احتياطي من الفحم في العالم ، ويزيد هذا الاحتياطي عن عشرة اضعاف الاحتياطي العالمي للنفط) .

ان كبريات شركات النفط تسيطر حاليا على ثلث احتياطي اميركا من النفط ، وتؤمن ثلث الانتاج . واهم هذه الشركات : « ينوكوت — غالف اويل » ، و « كونتيننتال اويل » و « اوكسيدنتال اويل » (العاملة في ليبيا) و «ستاندارد اويل اوف اوهايو» و « غالف اويل » (المسيطرة على النفط الكويتي) ، و « اكسون » (الاسم الجديد لاكبر احتكار عالمي « ستاندارد اويل اوف نيوجيرزي » المسيطرة على شركة « ارامكو » العاملة في السعودية) وغيرها .

وتقوم احدث وسيلة لاستخراج النفط الخام او الغاز من الفحم على « تكرير » الفحم وهو بعد تحت الارض بواسطة الطاقة الذرية .. وهنا تلعب شركة « غالف اويل » دوراً بارزا لكونها تملك مواقع هامة [في] مجال الصناعة الذرية .

استخراج النفط من القطران

تشكل الرمول القطرانية مصدرا اخر بديلا للنفط . وفي هذا المجال ، يتزايد نفوذ وسيطرة كبريات الاحتكارات النفطية . المستودعات الرئيسية لهذه المادة موجودة في فينزويلا وكولومبيا وكندا .

وقد بدأ استثمار الرمول القطرانيه في كندا لاستخراج النفط عام ١٩٦٧ بعد حصول شركة « صان اويل » للنفط على امتياز من الحكومة الكندية فانشأت مصنعا ينتج ٤٥ الف برميل من النفط يوميا ، ومع اندلاع ازمة الطاقة في ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، ازداد اهتمام شركات النفط باستخراج النفط من الرمول القطرانية ، وعلى الاخص « شل » و « غالف اويل » و « سوكال » و « تكساكو » .

* هذه الاحصائيات والمعلومات مأخوذة من دراسة قيمة للعالم الاقتصادي جان — ماري شوفالييه نشرتها « الموند » الفرنسية في ٥ شباط الجاري .

الاتجاه للسيطرة على شركات توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الذرية

في عام ١٩٧٣ ، كانت الذرة تقدم ما لا يزيد عن ١ بالمائة من انتاج الطاقة العالمي . لكنمع ارتفاع اسعار النفط الاخير ، يمكن توقع قفزات هامة لدور الذرة في توليد الطاقة .

منذ سنوات عديدة وشركات النفط تتابع عن كثب تطويع الذرة لانتاج الطاقة . وقد احتلت هذه الشركات موقعا هاما في هذا المجال يمكنها من التأثير على كل مجرى تطوره . وتعتمد هذه الشركات وسيلتين للسيطرة على الذرة كمصدر للطاقة : ١ — السيطرة على انتاج الاورانيوم وتحويله الى مصدر للطاقة . ٢ — بناء المفاعلات الذرية .

في عام ١٩٧٠ كانت ١٧ شركة نفط كبيرة تتولى ٥٥ بالمئة من اعمال التنقيب عن الاورانيوم وتسيطر على ٤٥ بالمئة من احتياطي الاورانيوم الطبيعي .

اما بالنسبة لبناء المفاعلات الذرية لتوليد الطاقة الكهربائية ، فهذه مهمة باهظة الاكلافلمتغامر بالاضطلاع بها حتى الان الا « غالف اويل » و « اكسون » و « شل » ..

عام ١٩٦٧ ، اشترت شركة «غالف اويل » الفرع الذري لشركة «جنرال داينامكس » وحولته الى شركة قائمة بذاتها اسمها « غالف جنرال اتوميك » . وسرعان ما احتلت هذه الشركة مكانها البارز الى جانب كبريات شركات صناعة المفاعلات الذرية لتوليد الكهرباء ، وعلى الاخص « وستنغهاوس » و « جنرال الكتريك » . وبدأت تعقد الاتفاقات لانتاج مولدات الكهرباء الذرية مع شركات اميركية ثم مع الحكومتين الفرنسية والسويسرية . ومن اجل تمويل هذه الاستثمارات الضخمة، عمدت شركة « غالف اويل » الى التخلي تدريجيا عن بعض امتيازاتها النفطية القليلة الارباح في فرنسا والمانيا واسبانيا وفنلندا وكولمبيا . وتحولت شركة « غالف اويل » الى نموذج لشركة توليد الطاقة العاملة على النطاق العالمي ، والمسيطرة على كافة مجالات انتاج الطاقة من النفط الى الفحم الى القطران فالذرة ...

لحقت شركة « شل » بشركة « غالف اويل » لكنها مبتدئة في مجال الانتاج الذري . اما شركة «اكسون» فانها اكثر حذرا من « غالف اويل »، وهي لا زالت تولي الاهمية الخاصة للابحاث التكنولوجية لانتاج الطاقة .

ان اتجاه شركات النفط نحو توظيف رؤوس اموالها ،وبكثرة في مصادر الطاقة الاخرى كاستخراج النفط الخام من الفحم والرمول القطرانية ، وفي استخدام الذرة لتوليد الطاقة الكهربائية والحرارية ، اتجاه مرشح للتصاعد بسبب ارتفاع اسعار النفط الحالية ، ولعل هذا ما يفسر السهولة التي تتخلى بها شركات النفط عن حصصها في الانتاج الى دول البلدان المنتجة . ذلك ان «اتفاقيات المشاركة» تساعدها على تحرير قسم من رؤوس اموالها الموظفة حاليا فيالتنقيب عن النفط واستخراجه، واعادة استخدامها في مجالات « مستقبلية » .. اي في فروع جديدة لانتاج الطاقة تحمل امكانات تطور ضخمة مع ارتفاع اسعار النفط والنضوب المتزايد لاحتياطي النفط العالمي.

أزمة السكن وقضية الايجارات :

نضال الحركة الشعبية مستمر من أجل :

اقرار قانون ديموقراطي للايجارات وتنفيذ مطلب بناء المساكن الشعبية

شكلت قضية الايجارات — خلال الاسبوع الفائت — المظهر الرئيسي لاستمرار الحملة الشعبية ضد موجة الغلاء والاحتكار التي ماانفكت تتصاعد شاملة مختلف وسائل المعيشة والخدمات الاجتماعية الضرورية .

ففي مواجهة المحاولات المبذولة لتمرير مشروع قانون الايجارات المحال من لجنة الادارة والعدل الى مجلس النواب ، والذي تتبناه الحكومة ، نظمت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بالاشتراك مع لجان المستاجرين وعدد من النواب وممثلي الهيئات النقابية والنسائية والطلابية ونقابات المهن الحرة اجتماعا في نقابة الصحافة مساء الثلاثاء ١١ — ٢ — ٧٤ نوقشت خلاله قضية الايجارات من زاوية تحديد المطالب المباشرة والانية للحركة الشعبية في هذا المجال وما تطلبه من ضغط باتجاه ادخال تعديلات اساسية على المشروع المطروح للمناقشة والاقرار في البرلمان . وقد انطلقت في اعقاب الاجتماع مسيرة شعبية نحو المجلس النيابي حاملة المطالب التي اقرها ممثلو الاحزاب والهيئات ولجان المستاجرين تجد النواب وقد نجحوا — تحت ضغط اكثريتهم الموالية لكبار الملاكين — في تحويل الجلسة عن بحث قضية الايجارات بحجة رفض الاشتراع تحت ضغط المظاهرات وضرورة مناقشة اوضاع الجنوب في ضوء الاعتداءات والتهديدات الاسرائيلية الاخيرة ! لكن الهدف الحقيقي لهذه المسرحية كان مكشوفا سلفا : المضي في محاولات تمييع البحث بقضية الايجارات بانتظار انكفاء الحملة الشعبية حولها وتصفية ذيول التحركات الجماهيرية الواسعة التي شهدتها البلاد يوم السادس من شباط ، بحيث تتاح للاكثرية النيابية الممثلة لمصالح كبار الملاكين فرصة اقرار قانون ايجارات معاد للفالبية الساحقة من الفئات الشعبية في « جو هادىء » .. ثم اتاحة الفرصة ، في الجلسة التي كانت مخصصة اصلا لمتابعة البحث بقضية الايجارات ، لعدد من النواب كي يعتلوا منبر التحريض على الفدائيين والمطالبة بالغاء الاتفاقيات التي تكرس الحقوق الوطنية والديمقراطية للجماهير الفلسطينية في لبنان !

ازمة السكن .. والنمو الوحيد الجانب

واذا كانت المطالبة الشعبية بادخال تعديلات اساسية على المشروع الحالي المطروح للمناقشة والاقرار في المجلس النيابي (التمديد والتخفيض بنسبة ٢٥ بالمئة وتعديل مواصفات البناء الفخم .. الخ) تشكل الوجه المباشر الاني لقضية الايجارات ، الا ان الحجم الفعلي للقضية المذكورة بدأ يتعدى منذ زمن الحدود التي يمكن معها للتدابير الجزئية ان تشكل علاجا حقيقيا لواحدة من اهم واعقد المشكلات الاجتماعية التي يتعلق بها مستوى معيشة الغالبية الساحقة من جماهير المدن بشكل خاص .

لقد كان النمو الذي شهدته بيروت وبعض المدن الرئيسية في حجم قطاع البناء خلال السنوات الماضية ، نموا وحيد الجانب اقتصر اساسا على زيادة عدد الابنية الفخمة .. بينما توقفت او كادت تتوقف حركة التوظيفات في بناء المساكن التي تلبي حاجة العمال والفئات شبه البروليتارية وذوي الدخل المحدود وصغار الكسبة والموظفين والمتجهين الى السكن الشعبي الرخيص نسبيا .

هذا الاتجاه الذي حكم عملية النمو الجارية في قطاع البناء يعود الى اسباب رئيسية عديدة :

اولا — تصاعد وتيرة المضاربة العقارية التي جعلت اسعار الاراضي تحقق قفزات خيالية وخصوصا في بيروت وضواحيها حيث تشير الاحصائيات الرسمية الى ان اسعار الاراضي في هذه المناطق ارتفعتخلال العام الماضي وحده بنسبة ١٥٠ بالمئة ! ولم تعد هذه الموجة المتصاعدة من المضاربة العقارية قاصرة على بيروت وضواحيها بل اخذت تجتاح منذ سنوات مدنا ومناطق لبنانية اخرى تحت وطأة ازدياد توجه راس المال نحو التوظيف العقاري وقطاع البناء .

ثانيا — اشتداد قبضة الاحتكار على انتاج وتجارة مختلف مواد البناء الاساسية من خشب وحديد وترابة مما ادى الى رفع اسعارها اضعافا خلال سنوات قليلة . هكذا اتى الاحتكار الداخلي يدفع عملية الارتفاع الحاصل في اسعار المواد المذكوره على الصعيد العالمي الى ذروة لم يشهدها السوق اللبناني من قبل ولا تبررها بالطبع الزيادة في اسعار المنشأ بالنسبة لبعض تلك المواد .

ثالثا — ان هجمة رأس المال على التوظيف العقاري وقطاع البناء كانت محكومة بالرغبة في تحقيق اعلىنسبة من الربح الفاحش والسريع . لذا كان طبيعيا ان تتجه نحو البناء الفخم على حساب الحاجة المتنامية للسكن الشعبي الرخيص لدى مئات الالاف من سكان بيروت وضواحيها وبعض المدن الاخرى .

رابعا — اذا كانت العوامل الثلاثة المذكورة قد تشكلت « الاساس الاقتصادي » لنمو اتجاه الرساميل العقارية نحو الاستثمار في قطاع البناء الفخم بالدرجة الاولى . فان العامل التشريعي قد اتى بدوره يساعد على تعزيز الاتجاه المذكور وترسيخه .

لقد كرست قوانين الايجار المتعاقبة مفهوم البناء الفخم كي تنطلق من هنا نحوتمكين المالك من الافلات من قيود القوانين الاستثنائية التي ما زالت ترعى عقود الايجارات منذ عام ١٩٢٨ حتى الان ، واخرها القانون الصادر عام ١٩٦٧ . هكذا ، وتحت ستار الاخذ « بحرية التعاقد » فيما يختص بالابنية الفخمة ، سمحت جميع قوانين الايجار على امتداد سنوات طويلة لمالك البناء الفخم بأن يفرض مشيئته على المستاجر سواء لجهةحقه المطلق في رفع بدلات الايجار او لجهة حريته الكاملة في طرد المستاجر واسترداد المأجور عندما يريد !

هذا التحكم الذي يمارسه مالك البناء الفخم متحرراً من جميع قيود القوانين الاستثنائية كانت تزيد من وطأته النصوص التشريعية التي اتت تحدد مواصفات البناء الفخم بطريقة تتيح للمالكين فرصا واسعة للتحايل . ومن هنا فان غالبية الابنية المنشأة بعد عام ١٩٦٧ ، في بيروت خاصة ، قد تمكنت من الافلات من قيود القوانين الاستثنائية من خلال تصنيفها شكلا ابنية « فخمة » في حين ان مواصفاتها لا تتعدى في الواقع شروط السكن العادية . فاين هي « الفخامة » في المواصفات التي يحددها القانون في هذا المجال والتي تقتصر على وجود المصعد والتدفئة والماء الساخن والحارس المقيم في مدخل البناية ؟ ان في قدرة المالك تأمين هذه الشروط البسيطة باقل التكاليف ثم الاستناد اليها كي يفلت باسم « حرية التعاقد» التي يضعها القانون سلاحا مطلقا في يده من جميع القيود التي تحد من قدرته على التحكم بالمستاجر .

هكذا كان للتشريع ، المعبر عنولاء الاكثرية النيابية لمصالح كبار الملاكين دائما ، اثره الكبير في تشجيع اتجاه الرساميل نحو قطاع البناء الفخم بسبب الامتيازات الضخمة التي كانت قوانين الايجار المتعاقبة تمنحها للمالك في هذا المجال .

كيف واجهت الدولة ازمة السكن ؟

لقد نتج عن التناقض بين اتجاه الرساميل الغالب نحو التوظيف في قطاع البناء الفخم وبين الحاجة الفعلية المتنامية لتامين السكن العادي لعشرات الالوف من سكان بيروت وضواحيها وبعض المدن اللبنانية الاخرى ، ظهور واستفحال ازمة سكن عامة سوف تتحول بالتأكيد خلال السنوات القليلة المقبلة الى معضلة اجتماعية كبرى تحت وطأة انعدام امكانات تأمين شروط السكن الشعبي اصلا .

اذ بينما نجد الانفيبيروتوضواحيها حوالي١٧ الف شقة فارغة — معظمها يصنفه القانون « فخما » — يتضخم بالمقابل حشد الباحثين عن مسكن عادي ببدلات ايجار وبشروط يستطيعذوو الدخلالمحدود احتمالها. والحشد المذكور سائر بالتأكيد نحو المزيد من التضخم مع تزايد وتيرة النزوح من الريف والتمركز السكاني في المدن وحول بيروت بشكل خاص .

هذه المعضلة الاجتماعية التي بدأت تضغط على حياة قطاعات متزايدة الاتساع من الفئات الشعبية الكادحة ، كيف واجهتها الدولة حتى الان ؟.

— في « الخطة السداسية » التي جندت الدولة اجهزة الاعلام لتبشير بها قبل ثلاث سنوات جرى الاعلان عن مشروع يقضي ببناء ٢٩٦ مسكنا شعبيا ! ورغم ان الرقم المذكور « لا يسمن ولا يغني من جوع » فان الدولة لم تبن مسكنا واحدا طيلة السنوات الثلاث الماضية وما زال المشروع الذي اطلق عليه اسم « مشروع المساكن الشعبية » يغط نائما في الادراج — كبقية بنود «الخطة السداسية » — منذ الاعلان عنه حتى الان !

— وقبل سنتين تناثرت تصريحات كثيرة حول اعتزام الدولة توظيف اموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مساعدة المضمونين على بناء مساكن شعبية . لكن معظم الاقتراحات في هذا الصدد كانت عقيمة وقاصرة عن تمكين العمال واصحاب الدخول الدنيا من الحصول على مساكن شعبية فعلا، لانها تركزت حول اعطاء تسليفات مالية فردية يكون بعدها على المستفيدين من تلكالتسليفات ان يدبروا بانفسهم مسالة الحصول على المسكن المطلوب (شراؤه او بناؤه) ضمن اوضاع تتصاعد فيها وتيرة المضاربة العقارية وترتفع اسعار مواد البناء بشكل جنوني . كما أن جميع الاقتراحات التي طرحت آنذاك كانت تنطلق من تعيين الحد الادنى للراتب الذي يحق لمن يتقاضاه الافادة من تلك التسليفات بـ ٥٠٠ ليرة شهريا ! اي ان الفئة الواسعة جدا من الاجراء الذين يتقاضون رواتب تقع ما بين الحد الادنى للاجور (٢٧٥ ليرة حاليا) ورواتب الـ ٥٠٠ ليرة ، كانت محرومة بموجب تلك الاقتراحات من جني فوائد توظيف اموال الضمان الاجتماعي في بناء المساكن الشعبية . وعلى اي حال فقد انتهى كل الضجيج الذي اثير حول هذه المسالة الى فراغ وما زال الفائض من اموال صندوق الضمان ينتظر حتى الان من يوظفه سواء في مشروع المساكن الشعبية أو في غيره .

— ولقد استحدثت الدولة بموجب تشريع خاص ، وزارة اسمها « وزارة الاسكان والتعاونيات » لكنها ظلت منذ تأسيسها مجرد حقيبة فرغة لا تربطها بقضايا الاسكان سوى رابطة الاسم .

تلك هي الحصيلة الفعلية لسياسة الدولة في «مواجهة» ازمة السكن المتفاقمة على امتداد السنوات الماضية .

بناء المساكن الشعبية هو المطلب المركزي

اذا كانت ضغوط الحركة الشعبية تبدو مركزة الان على محاولة فرض تعديلات مباشرة وآنية لمشروعقانون الايجارات المطروح للمناقشة والاقرار في المجلس النيابي ، فان مسألة تأمين شروط السكن الشعبي اساسا تبقى هي المسألة المركزية في نضال الحركة الشعبية على هذا الصعيد .

ان تمديد وتخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمئة وعدم احداث اية زيادة على الايجارات المعقودة قبل عام ١٩٤٣ وتعديل مواصفات البناء الفخم مع مفعول رجعي وشمول التخفيض والتمديد الاماكن المؤجرة للمهن الحرة ، ان جميع هذه المطالب التي ترفعها الحركة الشعبية الان

تشكل خطوات على طريق الحد من النتائج المدمرة لازمة السكن على حياة اوساط واسعة من جماهير المستأجرين في المدن وخصوصا في ظل تصاعد موجة الغلاء والاحتكار وشمولها مختلف وسائل المعيشة والخدمات الاجتماعية الضرورية. لكن المطالب المذكورة تبقى قاصرة عن توفير متطلبات المواجهة الشاملة لازمة السكن والتي يجب ان يشكل شعار « بناء المساكن الشعبية » محورها الرئيسي. ان استمرار التناقض بين اتجاهات النمو الحالية في قطاع البناء « الفخم » . تحت تأثير المضاربة العقارية واحتكار مواد البناءوتوجه الرساميل نحو التوظيفات التي تدر ربحا فاحشا سريعا . وبين الحاجة المتنامية الى اسكان عشرات الالوف من العمال وشبه البروليتاريا وصغار الموظفين والكسبة والمنتجين .. ان استمرار هذا التناقض من شأنه ان يضع ازمة السكن في دوامة حلقة مفرغة لن تجدي التعديلات التشريعية الجزئية في كسرها . ان كسر الحلقة المفرغة المذكورة مرهون اساسا بتدخل الدولة المباشر فيقطاع البناء عبر التخطيط الهادف ضبط وتحديد وتيرة واتجاهات نموه ومن خلال اضطلاعها — مع النقابات والتعاونيات — بالدور الاساسي في توفير شروط ومتطلبات السكن الشعبي .

ان حل ازمة السكن لن يتحقق من خلال اجراءات تقتصر على تقديم بعض التسهيلات في ميدان الاقراض الفردي لبعض ذوي الدخل المحدود. بل من خلال وضع مشروع شامل لبناء وحدات سكنية شعبية في بيروت وضواحيها وبعض المدن الاخرى . تضطلع الدولة بتنفيذه اساسا . ومن اجل توفير متطلبات النهوض باعباء مثل هذا المشروع يمكن وينبغي اللجوء الى اجراءات عديدة من بينها:

١ — انشاء صندوق خاص لتمويل مشروع بناء المساكن الشعبية يتغذى من الاعتمادات التي يجب ان ترصد له في الموازنة ومن خلال احداث ضريبة على التحسين العقاري . ان ما يمكن تحصيله انطلاقا من فرض مثل هذه الضريبة كفيل بان يغطي جزءا هاما من تكاليف اي مشروع يستهدف تأمين السكن الشعبي .

٢ — السماح لوزارة الاسكان وللنقابات والتعاونيات باستيراد مواد البناء معفاة من الرسوم الجمركية . ومثل هذا الاجراء لا يساهم فقط في تخفيف تكاليف بناء المساكن الشعبية بل وفي ضرب الاحتكار الداخلي لتجارة مواد البناء ايضا .

٣ — توظيف اموال الضمان الاجتماعي في تنفيذ جانب من مشروع المساكن الشعبية باشراف الدولة والنقابات والتعاونيات .

ان الحملة الشعبية التي بدأتها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بالاشتراك مع الهيئات النقابية والمهنية ولجان المستأجرين « من اجل قانون ديمقراطي عادل للايجارات » يجب أن لا تتوقف عند حدود فرض تعديلات اساسية على مشروع قانون الايجارات الحالي .

المطلوب تحويل المكاسب الانية والمباشرة التي يمكن ان تتحقق على هذا الصعيد الى منطلق لنضال مستمر من أجل فرض تنفيذ المطلب المركزي للحركة الشعبية في مواجهة ازمة السكن المتفاقمة ، مطلب بناء المساكن الشعبية لتلبية حاجة اوسع الجماهير الى السكن الشعبي الرخيص .

مؤتمر اتحاد الجامعة اللبنانية

لجان العمل الطلابي تحدد موقفها من برنامج اليمين

استمر مؤتمر اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية منعقدا هذا الاسبوع . بعد انتخاب اللجنة التنفيذية من أطراف التحالف اليميني. وذلك لمناقشة واقرار السياسة العامة للاتحاد خلال السنة الدراسية القادمة . وقد تقدمت اللجنة الجديدة ببرنامج عملها . ارفقه رئيس الاتحاد بحديث دعا فيه الى استخدام « الاسلوب العلمي » في طرح المطالب وعدم اللجوء الى « التعجيز » . و« انه » سينطلق في عمله كان شيئا لم يكن مستخدما الحوار اولا وفي حال عدم التجاوب(!) سيتم اللجوء الى الحزم . هذا بعد ما كان قد اعتبر الجامعة في خطابه فور انتخابه « بؤرة فساد وافساد » .

وقد طرح هذا التصور الجديد على المؤتمر للمناقشة ، وقد بسطت لجان العمل الطلابي رأيها فيه ويمكن تلخيصها على الشكل التالي:

« ان برنامج العمل الذي تقدم به الحلف الثلاثي في قيادة الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية يشكل تراجعا عن المستوى الذي بلغته الحركة الطلابية في نضالاتها السابقة التي مكنتها من تحديد برنامجها المرحلي لتطوير التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية بمواجهة السلطة وسياستها التربوية .

ولعل ابرز ما يغفله برنامج التحالف اليميني الجديد التواضع والصريح لخصم الحركة الطلابية المباشر وسمات الوضع الراهن على الصعيد التربوي ومعنى السياسة التربوية التي يجري التطبيل لها تحت شعارات « التخطيط وتنمية التعليم وفقا للحاجات » بما تعنيه ، وذلك بالنظر الى الطرف الذي ينوي تنفيذها — السلطة — من ابقاء التعليم الرسمي في موقع متخلف وخاضع لهيمنة مؤسسات التعليم الاخرى ، الاستعمارية منها على وجه الخصوص . ان اغفال هذا كله فضلا عن تجاهله لوجود مؤسسات للاستعمار الثقافي — نتيجة تبعية النظام على اصعدة اخرى — يراد لها أن تلعب دورا رئيسيا على صعيد التعليم العالي ، وتطمس بوجودها وهيمنتها الطابع الوطني للتعليم ، ليس ثغرة بسيطة ، انه خط الحلف اليميني في قيادة الحركة ، وهذا ما يؤكده كلام رئيس اللجنة التنفيذية عن ان الاتحاد « ليس حكما في موقع معاد للدولة » مما يعني ان الاساليب النضالية ستخبو خلال فترة قيادة هذه الاطراف للحركة الطلابية التي تصر على اعتبار الحوار هو الاسلوب لانتزاع المطالب وكأن النضالات السابقة لم ترسخ دروسا لا يمكن طمسها ومنها أن الضغط وحده هو الكفيل بانتزاع المطالب الديمقراطية من السلطة التي تتناقض حاجاتها مع حاجات الجماهير .

من جهة اخرى وعلى صعيد القضايا الديمقراطية العامة ، يتخذ البرنامج موقفا فئويا عندما يطالب بجعل الحريات وقفا على فئات دون اخرى — هي الفئات اليمينية طبعا — مما يعني عدم اقدام الاتحاد لاحقا على دعم النضال الجماهيري من اجل الحريات العامة .

أما على صعيد القضايا الوطنية فان برنامج العمل المقدم يتجاهل بوضوح المعطيات التي ولدتها حرب تشرين ولا يحدد موقفا من المشاريع الاستسلامية المطروحة في المنطقة والهادفة الى تصفية مكتسبات حركة التحرر الوطني العربية لا سيما حركة المقاومة الفلسطينية ، بالاضافة الى كونه يحاول تشويه الحقائق التي اثبتتها حرب تشرين والتي تظهر مدى دعم الاتحاد السوفياتي وسائربلدان المعسكر الاشتراكي لنضال الجماهير العربية في سبيل دحر العدوان الاسرائيلي وتحرير التراب الوطني وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير على الارض الفلسطينية .

ان تجاهل هذه المعطيات سوف يعني ان يلعب الاتحاد دورا مناهضا للتطلعات الوطنية والديمقراطية للجماهير الطلابية التي تلمس خطورة الظرف الحالي وتراجعات الانظمة في وجه التحالف الامبريالي — الصهيوني — الرجعي .

بالاختصار ، ان هذا البرنامج ، وان جاء متضمنا لشعارات عامة حول القضايا التربوية فهو لا يشكل قاعدة لانه محاسبة جديدة لاحقة ، وهو في الوقت نفسه ينسجم انسجاما كليا مع موقع الفئات اليمينية في الاتحاد، ويؤكد مرة اخرى ضيق المسافة بين اطراف هذا التحالف تجاه القضايا الرئيسية التي تواجهها الحركة الطلابية .

ان اضطرار هذه الفئات لتبني الشعارات العامة لديمقراطية التعليم تحت تأثير النضالات الطلابية العامة لا يلغي حقيقة موقفها من سبل تحقيقها وسوف يترتب على القوى التقدمية مهمة رصد ممارسات اليمين وكشفها امام القاعدة الطلابية لتبين بالملموس من هي القيادة الحقيقية الممثلة لمصالحها » .

وقد شكلت وجهة نظر لجان العمل الطلابي هذه محور نقاشات وردود من قبل الاطراف اليمينية التي لم تستطع انتدافع عن نفسها وعن برنامجها الذي يمسخ تاريخ الحركة الطلابية . وقد كشفت المناقشات ايضا ان جماعة « جبهة الشباب اللبناني » الذين يعتبرون اكثر اطراف التحالف اليميني تقدما ، يعملون على تشكيل تغطية لمأزق الاطراف الاخرى ، فكانوا اكثر من سواهم يصعدون الهجوم على القوى الديمقراطية في محاولة لطمس تراجعهم امام اليمين الطائفي — الرجعي ، ولتبرير وجودهم اصلا . وكانت خيبة املهم كبيرة جدا عندما تكلم مندوبحزب الكتائب الذي يلتزم ببرنامج التحالف فعرض خطة وزير التربية لمواجهة المشاكل التربوية وحمل المسؤولية في تردي الاوضاع « للطلاب انفسهم » ! باعتبارهم لا يدخلون الى الصفوف ! واعتبر بوقاحة ان لا وجود لاستعمار ثقافي لان الثقافة « انسانية » !.. هكذا تبين بوضوح هشاشة البرنامج الذي يجمع اطراف التحالف اليميني وحقيقة الموقع الذي سوف يحتلونه في مواجهة السياسة التربوية التي تمهد لتعميم مباريات الدخول من« أجل المستوى » ومسح الحاجات من اجل حل ازمة التخرج .. فما على الطلاب الا ان يفهموا ان وجودهم بكثرة في كليات الجامعة يضر بالمصلحة العامة !

ببساطة كان المؤتمر بمثابة تجربة لكيفية سلوك هذا التحالف اليميني خلال عام ، وقد ثبت انه لا يستطيع تحمل المسؤولية من زاوية المصلحة الفعلية للحركة الطلابية.

هذا وفي نهاية النقاشات طرحت بعض التوصيات على التصويت فاحبطت محاولة تمرير توصية تدين اليسار وخطه واعتبرتها لجان العمل الطلابي غير صالحة لعرضها على التصويت باعتبارها تشكل سابقة خطيرة تهدد وحدة الاتحاد وتجعل مؤتمره كلما تبدلت الاكثرية فيه فئويا وهذا ما هو مرفوض . ولقد اضطرت رئاسة المؤتمر بعد ان انفضح تواطؤها الى سحب التوصية من التصويت .

وعرضت توصية اخرى من التحالف اليميني تهنىء السادات على مواقفه في حرب تشرين وبعدها ، لوحظ انها لم تحظ بموافقة كل الاعضاء اليمينيين ، مما يشير الى محاولات ادعياء الناصرية اليمينية ضمن اللجنة التنفيذية ولكنهم لم يفلحوا الى الان ، بينما تماسكت القوى الديمقراطية حول مشروع التوصية الذي يدين المشاريع الاستسلامية الامريكية — الصهيونية — الرجعية وتخاذل الانظمة العربية امامها، ويحيي نضال الشعب الفلسطيني ممثلا بالمقاومة الباسلة ، وقد جرى التصويت على التوصيات في جو من التهريج فرضه الحلف اليميني واعلن نجاح توصيتهم !

ان الحركة الطلابية خلال هذا العام ، سوف تشهد العديد من الممارسات المسيئة الى وحدتها والى مكتسباتها ، اذا كان ما حصل في المؤتمر يصلح لان يشكل مؤشرا حقيقيا . فلتتصدى الحركة الطلابية منذ الان لهذا النهج ، ولتفرض صيانة مكاسبها السابقة وانتزاع المزيد منها .

الجبهة الشعبية إلى أين وماذا تريد ؟

-٢-

الشعبيّة تدعو إلى الاستسلام وتمرير الحل الاميركي ، عندما تعتبر مصير الاراضي المحتلة « أمرا ثانويا » !

.. في الندوة التي عقدتها مجلة « شؤون فلسطينية » (١) ، والتي عبر فيها قادة فصائل المقاومة عن مواقفهم من القضايا الراهنة للنضال الوطني الفلسطيني ، تحدث د. جورج حبش ، الامين العام للجبهة الشعبية قائلا : « ما هي الحلقة المركزية الان ؟ هل نكتفي في الواقع بأن نقول ، ان الحلقة المركزية هي الاراضي الفلسطينية التي ستنسحب منها اسرائيل واقامة سلطة وطنية على هذه الاراضي بدون تنازلات ؟ لماذا ؟ انكتفي بهذه الحلقة المركزية على اساس انها اقرب الى الواقع ام على اساس انها تشكل قناعتنا — نتيجة تفكير — بغض النظر عن قربها من الواقع او بعدها منه » (٢) .

لنتأمل ونتفحص جليا هذه الكلمات التي ينطق بها امين عام منظمة يدعي انها غادرت الفكر المثالي لحركة القوميين العرب ويدعي بعض قادتها كالسيد هاشم علي محسن حرصا على منهجية ديالكتيكية في رسم السياسات العامة والتفصيلية للجبهة الشعبية . ان المبتدئين جدا بدراسة وتفهم المادية الديالكتيكية ، مع الاعتذار للسيد هاشم علي محسن — ابو عدنان — ، سوف لا يحتاجون الى عناء تفكير للخروج بالاستنتاجات التالية من هذه العبارات ، التي جاءت على لسان د. جورج حبش :

● ان قيادة الجبهة الشعبية لا تعتبر الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ حلقة مركزية يتمحور حولها الصراع في هذه المرحلة من تاريخ النضال الوطني الفلسطيني الحديث ، وانه لابد ان يكون لدى هذه القيادة حلقة مركزية اخرى . في مثل هذا الموقف ، تتجسد ايديولوجية بكاملها عنوانها البارز ، جهل فاضح بسياسة الاحتلال واهدافها وسياسة نظام الملك حسين واهدافها كذلك . ان قيادة الشعبية تجهل او تتجاهل جوهر وابعاد ومخاطر سياسة الغزاة والمعتدين الاسرائيليين على المناطق الفلسطينية المحتلة . كما هي تجهل او تتجاهل الصراع المحموم الذي يديره نظام الملك حسين من اجل اعادة اخضاع الضفة الغربية وفوقها قطاع غزة كذلك الى سيطرته .

ان هذه القيادة ، كما هو واضح من سياستها وسنقيم البرهان على ذلك «تحب» شعبها قليلا قليلا وتحب ذاتها بدون حدود، ومن هنا فانها تحجم ، ورغم ادعائها اخيرا بانها مع سلطة وطنية في الضفة والقطاع ، عن اعتبار النضال في سبيل تخليص شعبنا في المناطق الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ من كل من الاحتلال ونظام الملك حسين المهمة الاساسية والحلقة المركزية للنضال في هذه المرحلة .

● كما ان قيادة الشعبية ، وعلى لسان امينها العام ، لا تنظر ، وهي ترسم سياساتها ، الى الحلقة المركزية للنضال « على اساس انها الاقرب للواقع » ، بل تنظر اليها على أساس « القناعة » الشخصية المبنية على مجرد « التفكير » والتفكير فقط .. فليس القرب او البعد عن الواقع هو الذي ينبغي له أن يحدد الفواصل بين سياسة الثوريين حقا من ناحية والثوريين لغوا من ناحية اخرى ، بل مجرد الرغبة في « التفكير الموصل الى القناعة » والاصرار العنيد على احلال الاوهام محل وقائع الحياة المادية العنيدة . حقا ، ان السادة في قيادة الشعبية شغوفون بهذه اللعبة ، التي لا يجيدها غير من تمرس طويلا بأساليب وفنون الغش السياسي وفي خداع الجماهير.

● واخيرا ، وصدقا ايها السادة في قيادة الجبهة الشعبية ، لا يشترط بالمرء ان يلم كثيرا بقضايا الديالكتيكية حتى يدرك اسرار ادعائكم الباطل في الحرص على منهج مادي ديالكتيكي في العمل . وانصار الفكر المثالي البرجوازي هم الذين يشتقون الفكر من العدم ويمعنون « التفكير في اسرار الدنيا » وبغض النظر عن «قربها او بعدها عن الواقع » . ان احدى الحقائق العامة للماركسية اللينينية تستند اصلا الى ان الفكرة « التفكير » باتيان من الحياة ، بعلاقاتها الاجتماعية والانتاجية وصراع القوى فيها . وكل من يجهل ذلك ليس بماركسي ايها السادة ، انه في احسن حالاته « ديكارتي» وفي اسوأ حالاته منظر هامشي من نمط السيد هاشم علي محسن ، وسنرى ذلك بعد قليل .

« الشعبية مركز العالم ! » وبرامجها المرحلية ..

اولا : برنامج قيادة الشعبية قبل الحرب :

شنت قيادة الجبهة الشعبية قبل حرب اكتوبر حربا شعواء ضد من اسمتهم جريدتها المركزية « دعاة البرامج المرحلية » . فالمهمات المرحلية ، هكذا قالت قيادة الشعبية ، « تفهمها الجبهة الشعبية سقوطا في افخاخ التصور الجغرافي للمهمات ، كمقدمة لجرها الى شباك الحلول التصفوية المطروحة او التي تهيأ للطرح .. ومن هنا فان البرامج المرحلية على عكس ما هي في نظر المراكضين وراء الحلول التصفوية لتبديد قضية طرد الاحتلال من بعض الرقع الجغرافية على حساب العملية الثورية ، بل هي البرامج الكفيلة بتطوير العملية الثورية نفسها اولا وثانيا وثالثا وعاشرا » (٣) .

انذاك اوضحنا لكم ايها السادة في قيادة الشعبية ، ان تنظيم النضال باشكاله المسلحة والجماهيرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ من اجل طرد الاحتلال وحق تقرير المصير واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية دون قيد او شرط شيء (٤)، و « تفاهة رقعتكم الايديولوجية ، التي تتسترون بها عبثا على عريكم الفكري واغلاسكم السياسي » شيء اخر تماما . وبرهنا لكم ايضا ان طرد الاحتلال دون قيد أو شرط امر ممكن ولا يمكن ان يكون على حساب ما تسمونه بـ « العملية الثورية على الورق » .

ويأتي الان السيد هاشم علي محسن — ابو عدنان — حاملا في جعبته كل ما عبي تاريخه السياسي من غش برجوازي وعدم امانة علمية ليقول : « بعد ان يكمل — الحديث عن الرفيق نايف حواتمه — مختلف انماط السب والشتم ، وبعد ان يورد كل عبارات التهكم مثل « تفاهة رقعتكم الايديولوجية التي تتسترون بها عبثا على عريكم الفكري وافلاسكم السياسي » ومثل قوله « ولكنكم تزيدون الرقاعة حبتين عن حد الاحتمال » وقوله « ان النملة لا ترى امامها سوى ظهر الفيل » ... بعد ان يكمل هذه الشتائم والترهات يقول ردا على الهدف :

إن قيادة تفتقر سياستها المرحلية الى "المركزية" والى الاهتمام الجدي بحياة الجماهير في المناطق المحتلة ومشاكلها لا يمكن لها أن تتبنى سياسة صحيحة وقائمة على تقدير دقيق لموازين القوى وتناقضاتها

« ما الذي يعنيه هذا الكلام سوى الدعوة الى الابقاء على الاحتلال حتى تهبط من السماء امكانيات الحل الاستراتيجي التقدمي » . ويضيف السيد ابو عدنان مستنتجا عدة أمور على طريقته الخاصة ويقول : « كاد يقول — الحديث ايضا عن الرفيق حواتمه — خذوا فلسطين والثورة الناشبة من اجلها واعطوني الضفة الغربية ، عندما قال اعطوني بعض الرقع الجغرافية — وخذوا لحسابكم الف عملية ثورية » (٥) .

ايها السيد ابو عدنان ، الثوري فوق العادة ، الا يليق بقائد محترم ان يحترم تراثه ويصححه بشجاعة حيث يعتقد بوقوع الخطأ وان يحترم الامانة العلمية في استشهاداته . اولا على السيد ابو عدنان ان يوضح ما الذي يعنيه الرفيق « يساري فلسطيني » حين يقول : « ما الذي يعنيه هذا الكلام سوى الدعوة الى الابقاء على الاحتلال حتى تهبط من السماء امكانيات الحل الاستراتيجي التقدمي » . من جديد ، نوضح للسادة في قيادة الجبهة الشعبية ، انهم هم وليس احد سواهم ، الذين ادعوا « ان طرد الاحتلال سيكون على حساب العملية الثورية وسيحبط امكانيات الحل الاستراتيجي التقدمي » (٦) . ومن هنا جاء رد الرفيق « يساري فلسطيني » ، وكان من الافضل ان يقال لكم باختصار ما الذي يعنيه هذا اللغط الفارغ ، الذي لا يستخف فقط بالحل الاستراتيجي ، بل وبالانتصارات المرحلية ، التي يستحيل دونها تحقيق الحل الاستراتيجي التقدمي ايها السادة . عمليات التزييف لا تستطيع ان تمحو من اذهان جماهيرنا وكوادر الشعبية نفسها الوجه القبيح لسياستكم ، التي تحاولون الان تجميلها بالحديث عن اهمية وضرورة تبني برامج مرحلية للنضال . الى جانب هذا كله ايضا ، فان حذف الكلمات عند الاستشهاد وعلى طريقة « لا تقربوا الصلاة » فقط ، امر لا يليق بالمناضلين . ان طريقة كهذه يجب ان تسمى بمسمياتها الحقيقية ، غش برجوازي وعدم امانة ، بعيدة عن منهج الماديين الدياليكتيكيين . اليس كذلك ، ايها السيد ابو عدنان . ومن هنا ، ولهذا السبب نذكركم من جديد بما قاله الرفيق « يساري فلسطيني » : « اعطوني بعض الرقع الجغرافية وخذوا لحسابكم الف عملية ثورية على الورق » . بينما يقتبس السيد ابو عدنان هذه الجملة في مقاله ويشطب منها كلمة « على الورق » !

ان عداءكم الشديد ايها السادة في قيادة الجبهة الشعبية لبرنامجنا قبل الحرب وتعلقكم اللاحق بهذا البرنامج بعد الحرب، لهو ابلغ دليل على ان « برنامجكم » كان: « انا اعارض ، اذن انا موجود » !

ثانيا : برنامج قيادة الشعبية اثناء الحرب

كلانا يعرف ويتذكر جيدا ، ان احدى هواياتكم المفضلة قبل حرب اكتوبر كانت دق طبولها ومناشدة القيادات السياسية في دول المواجهة بانهاء حالة اللاسلم واللاحرب . وعندما وقعت الحرب قالت قيادة الجبهة الشعبية : « لقد ادانت الجبهة الشعبية حالة الصمت الذليل ، التي خيمت على جبهاتنا سنوات طويلة وطالبت (طالبت من ، قولوا ذلك بصراحة) بكسر هذا الصمت وتحطيم الامر الواقع ، الذي يحاول العدو خلقه فوق ترابنا » (٧) . بديهي وامر لا يحتاج الى شروحات مطولة ، ان قيادة الجبهة الشعبية طالبت القيادات السياسية ، وبمعنى ادق واوضح ، القيادة السياسية في مصر ، والتي لا يستطيع احد بدونها كسر ذلك الصمت ، باعلان الحرب. وكانت الجبهة الشعبية تراهن ، ورغم كل الشعارات الطنانة عن حرب الشعب الطويلة الامد ، على نتائج حرب مواجهة ، لم تكن لتحدث بغير الطريقة التي حدثت بها ، وتبني عليها احلام اليقظة . وهي لهذا عارضت بعناد برنامج المهمات النضالية الراهنة كما حددته الجبهة الديمقراطية الشعبية . هل يشك احد في صحة استنتاجاتنا ؟ «الهدف» تبدد الشكوك حيث تعلق باسم قيادة الشعبية انها « تعتبر ايقاف القتال قبل القضاء على اسرائيل مؤامرة استعمارية » (٨) .

ان حماس قيادة الشعبية لحرب تحت قيادة السادات بالضرورة كان واضحا اكثر من الحد المطلوب . وذلك الحماس افقد تلك القيادة كل اتزان سياسي وكل نظرة موضوعية ثورية شاملة ، ليحل محلها هوس الرغبة الذاتية في ادارة الصراع الى ذلك الحد ، الذي اعتقدت فيه انها قادرة على تحريك الوضع في الاردن ببساطة . ففي ندائه الموجه للجنود والجماهير دعا حزب الشعب الثوري الاردني (٩) ، الحديث السن كما تقول «الهدف» ، الجنود في الجيش الاردني الى التمرد . يقول بيان ذلك الحزب ،الحديث السن ، الموجه للجنود : « غادروا ثكناتكم وبيوتكم واحملوا سلاحكم ، وشاركوا في المعركة الطويلة ... اكسروا الطوق الذي فرض عليكم ، حطموا تخاذل العملاء الذين دفعوكم بالامس لقتل اخوانكم ويمنعونكم اليوم من مقاتلة اعدائكم الحقيقيين» (١٠) . حقا ، ان موقف قيادة الجبهة الشعبية هذا يذكرنا بقصة ذلك الذي اعتقد وهو يحمل كرة الخارطة الارضية انه بقادر على حمل الكرة الارضية ذاتها على كفه .. ليس المهم ان نرسم سياستنا على ضوء الواقع المادي ، علاقات قواه وموازينها ، بل على ضوء رغبتنا الذاتية ، تصورنا الذهني ، تفكيرنا ، بغض النظر « عن قربه او بعده عن الواقع » ، هذا هو منهج قيادة الشعبية . لقد كان الموقف الثوري حقا في هذه الحرب ، والمستند الى برنامج نضال عماي ، هو المساهمة في هذه الحرب والمشاركة فيها من اجل تطويرها ، على الرغم من المعرفة التامة بحقيقة قيادتها. ولم يغب عن الشيوعيين حقا ، ايها السادة في قيادة الشعبية ، ان هذه الحرب حرب محدودة بافاقها واهدافها . فقد كانت التعبير المجسد عمليا لسياسة الصدمة العسكرية الضرورية لتحريك قضية الاحتلال سياسيا من جديد . ولم يكن باستطاعة الشيوعيين حقا ان يتخذوا موقفا مغايرا لذلك الموقف ، الذي اتخذوه اثناء الحرب .

اما مواقف قيادة الشعبية ، فقد كانت حبلى بالتناقضات والمفاجآت كنتيجة منطقية لغياب برنامج عملي للنضال . ووقف بعض قادة الجبهة الشعبية بعد انتهاء الحرب يقول : « منذ وقف اطلاق النار والجماهير العربية في كل مكان تقف امام تساؤلات شديدة الحدة . ماذا جرى ، وكيف ؟ وما الذي احتجز القتال العربي الباسل وقلب اتجاهاته ونتائجه السياسية رأسا على عقب » (١١) . هكذا اذن ، ماذا جرى ؟ وكيف جرى ذلك ؟ يا للقيادة صاحبة المنهج المادي الدياليكتيكي ، من الماركة المسجلة ، التي تجعل من جزعها الشخصي برهانا على حيرة الاخرين . ويا لهذه القيادة ايضا، التي تقف مشدوهة لتصوغ اسئلة الجماهير بهذه الطريقة ، وتستأنف بعد ذلك دق طبول مواصلة الحرب والقتال على كافة الجبهات ..

قبل الحرب نادت قيادة الجبهة الشعب « بكسر حالة الصمت الذليل وتحطيم الامر الواقع » واثناء الحرب قالت « انها مؤامرة ومسرحية » وبعد وقف اطلاق النار طالبت باستمرارها، ومع كل ذلك تزعم هذه القيادة ان لها برنامج عمل !.. هذه هي سياسة قيادة الجبهة الشعبية على حقيقتها وهي نابعة من « برامجها » القائمة على « معارضة ما هو موجود من اجل اثبات الوجود !»

ثالثا : « برنامج » قيادة الشعبية بعد الحرب

في سبيل رسم وممارسة برنامج عمل للنضال حددنا فيما سبق بعض القواعد والمرتكزات الاساسية ، التي يستحيل دونها ممارسة العمل الثوري . اولى هذه القواعد والمرتكزات هي تحديد الحلقة الخاصة بكل مرحلة ، التي يجب التمسك بها بكل قوة من اجل الامساك ببقية الحلقات وتحضير عملية الانتقال الى المرحلة التالية تحضيرا متينا . وثاني هذه القواعد الاعتناء بحياة الجماهير ، وعدم ادارة الظهر لها وربط نضالتها من اجل اهدافها النهائية بنضالاتها من اجل الدفاع عن مصالحها المادية الطبقية المباشرة والراهنة . وثالث هذه القواعد تقدير دقيق لموازين القوى المحلية والدولية ، لا بهدف التأقلم معها ، بل بهدف التدخل في تناقضاتها والاستفادة منها لصالح قوى الثورة ولضمان نجاحها في مهماتها . وبدون اعتماد منهجة علمية ثورية كهذه ، فان القوى الوطنية والثورية تكون عرضة لسياسات مختلة في اساسها تستبدل برنامج النضال الفعلي ببرنامج عدمي لفظي قوامه الجملة الثورية الفارغة ، وتحل الاوهام والتصورات مكان وقائع ومعترك الحياة السياسية الفعلية ، كما تجري على ارض الواقع . الان ، وبعد هذا التحديد المبدئي الواضح لقواعد ومرتكزات كل سياسة ثورية ناجحة ، اين موقع سياسة قيادة الجبهة الشعبية :

★ الحلقة المركزية مفقودة في سياسة الجبهة الشعبية

تابعت قيادة الجبهة الشعبية بعد الحرب حملتها ضد برنامج النضال المرحلي للجبهة الديمقراطية ، الذي يحدد الاهداف التالية للنضال الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة : اولا : دحر الاحتلال عن الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ثانيا : احباط كافة محاولات الحضور المادي والسياسي والمعنوي والتنظيمي لنظام الملك حسين ، ثالثا : حق تقرير المصير لسكان الضفة والقطاع وحقهم في السلطة الوطنية المستقلة رابعا : ملاحقة نظام الملك حسين في كل مكان ومنعه من التحدث باسم الشعب الفلسطيني وخامسا : الدفاع عن المكتسبات والحقوق الوطنية والديمقراطية لشعبنا في مناطق الشتات خاصة في لبنان . وحددنا مصير الضفة الغربية وقطاع غزة كحلقة مركزية تتمحور حولها سياستنا في هذه المرحلة ، بارتباطها مع نضال شعبنا كله من اجل حقه في العودة الى وطنه وتقرير مصيره على كامل ترابه . واثبتنا دوما ان هذا هو المدخل الرئيسي للاطاحة بالرجعية الاردنية واعادة وحدة الشعبين الاردني والفلسطيني على اساس وطني ديمقراطي .

شنت قيادة الشعبية حملة مسعورة ضد هذا البرنامج واعتبرت مؤتمر جنيف الحلقة الخاصة التي يجب التمسك بها من اجل الامساك بكامل الحلقات وتحضير الوضع الجماهيري للانتقال الى الخطوة التالية ، وهي تدمير اسرائيل . ايها الاصدقاء اللطاف ، ليس في هذه المقاومة الفلسطينية من هو اقل حماسا منكم لتحرير فلسطين بكاملها . ولكن كيف نحضر عملية الانتقال الى التحرير الكامل . لنحاسبكم بكلماتكم التي تسطرونها مجانا ودون رقابة على صفحات جريدتكم . تقول قيادة الشعبية تحت عنوان « تحليل شامل للاوضاع السياسية بعد وقف القتال » : « إن تحويل الارض العربية الملاصقة على الاقل لمواقع العدو الى قلاع حرب طويلة ، جماهيريا واقتصاديا ، جماهير معبأة مسيسة مسلحة ومصانع ومدارس ومستشفيات تحت الارض (لا صيدا سهلا لاسلحة العدو) هو الوسيلة الوحيدة لاطالة مدى المعركة وتدمير العدو ... ان الواقع العربي الراهن بحاجة الى مجموعة من التغييرات حتى يصبح في مواقع الحرب الطويلة النفس الصبورة » (١٢) .

ايها السادة ، الذين تستهويهم الجمل الثورية ، من طراز الماركة المسجلة ، لماذا لا تصدقون انفسكم ، ولماذا تفقدون كل وعي وكل صواب حين نلفت انظاركم الى الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة . ثم ، لماذا تجعلون من جزعكم الشخصي فضيلة تمنون بها على شعبكم عندما تضطرون الى تعديل جزئي وتصحيح شكلي لسياستكم . في تبريرها للجزع الشخصي ، الذي تعاني منه قيادة الجبهة الشعبية ، يتحدث د. جورج حبش عن المراجعة الجزئية والشكلية ، التي طرأت على موقف الجبهة الشعبية ويقول : « من الضروري ان نلاحظ نقطة في غاية الاهمية ، وهي ضرورة الفصل والتمييز الواضح جدا والدقيق جدا بين اي برنامج مرحلي تريد ان تستخرجه الثورة الفلسطينية الان ، لتلافي ، فلنقل (هكذا ، فلنقل) خطأ سابق وقعت به لعدم تحديدها مثل هذا الهدف ، ضرورة التمييز الواضح والدقيق بين هذا الموضوع وبين مؤامرة موضوعة الان لتصفية القضية الفلسطينية » (١٣) .

كلا ، ليس هكذا يتحدث القادة عن، فلنقل ، « خطأ سابق وقعت به لعدم تحديد مثل هذا الهدف » ، وليس هكذا يخرج القادة مراجعاتهم ، فلنقل ، لاخطائهم وممارساتهم الخاطئة ، بل بوقفة جادة وجدية وبشجاعة اعتراف الثوريين بالخطأ . كان على قيادة الشعبية ان تقول : والان ، اسمحوا لنا ايها الاخوة المشاركون في هذه الندوة ان نقول لكم ولجماهيرنا ، ان قيادة الشعبية قد اخطأت في السابق لانها لم تحدد برنامجا مرحليا للنضال ولانها اعترضت على من حددوا مثل هذا البرنامج . لا ، قيادة الشعبية لا يروق لها اتخاذ موقف شجاع كهذا ، ومن هنا فانها تلجأ الى تحميل الجماهير مسؤولية جزعها الشخصي، كقيادة فاشلة . يقول د. جورج حبش « اليس من حق هذا المواطن ان يعتقد ان البعض يرى ان ما حصل بعد حرب تشرين وميزان القوى الدولي والعربي والفلسطيني والمجرى الذي طرح بعد حرب تشرين ومن خلال مؤتمر جنيف هو الطريق لمثل هذا الهدف المرحلي الوطني ؟ اعتقد ان من حق الجماهير ان يحدث في ذهنها مثل هذا الارتباك » (١٤) .

لا ، يا قيادة الجبهة الشعبية ، الارتباك حدث في اذهانكم اولا وليس في اذهان الجماهير . فانتم وليست الجماهير ، التي تحتمون خلفها لتضليلها ، الذين وقفتم وعارضتم خط هذا البعض ، الذي تتحدثون عنه ، في وقت لم يكن فيه مؤتمر جنيف في ذهن احد . ان الجماهير قبل حرب اكتوبر لم تكن مصابة باي ارتباك وهي تناقش معنا برنامجنا وتلتف حوله ، وكنتم انتم الذين نظمتم الحملة في محاولة نقل الارتباك الى صفوف الجماهير . وليست الجماهير ، التي اصيبت بعد حرب اكتوبر بالارتباك ، لانها كما تزعمون « كانت واقفة امام حدث سياسي محدد ، حركة المقاومة مدعوة الى مؤتمر جنيف » (١٥)، بل انتم انفسكم ، الذين اصابكم الارتباك، لانكم وعلى لسان الامين العام للجبهة الشعبية في خطابه الشهير في الجامعة العربية تحدثتم عن « مؤتمر ملموس ، نحن مدعوون له في هذه الفترة بالذات » (١٦) . وهكذا اصبحت الحلقة المركزية في سياستكم مفقودة، الا اذا اعتبرنا مؤتمر جنيف ، هو الحلقة المركزية ، التي تتمسك بها الجبهة الشعبية في هذه المرحلة بقوة من اجل الامساك ببقية الحلقات وتحضير عملية الانتقال الى مرحلة التحرير الشامل تحضيرا متينا . ومعروف للجميع ، انكم لا تراهنون هنا على تراكم الذاتية ، بل تراهنون على موقف النظام الوطني في سوريا ، الذي يصارع ضد تكتيكات وتراجعات السادات ، لا من اجل « احباط مؤتمر جنيف » ، بل من اجل موقف عربي موحد يجبر الاسرائيليين على الانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ . وجدير بالذكر ان د. جورج حبش قد راهن على الموقف الوطني لسورية باعتباره حجر الزاوية في الموقف ، هذا في الوقت الذي لا تتبنى فيه سورية موقف الرفض المطلق لمؤتمر جنيف ، بل « موقف الموافقة المشروطة » (١٧) .

وحتى لا نظلم د. جورج حبش ونحاسبه على حجم اخطاء بقية قيادة الجبهة الشعبية من ناحية وللانصاف والامانة العلمية في الاستشهاد فقط ، تجدر الاشارة الى ان امين عام الجبهة الشعبية قد اضطر في ندوة « شؤون فلسطينية » الى تقديم تراجع جزئي وشكلي في نفس الوقت عن الموقف الثوري اللفظي ، الذي ينادي باعلى صوته « كل شيء او لا شيء » . يقول د. جورج حبش: « ما هي الحلقة المركزية الان ؟ هل نكتفي في الواقع بان نقول ان الحلقة المركزية هي الاراضي الفلسطينية التي ستنسحب منها اسرائيل واقامة سلطة وطنية على هذه الاراضي بدون تنازلات ؟ لماذا ؟... اقول ذلك لان هناك خصوصية موضوعية بالنسبة للساحة الاردنية ، اقصد شرق الاردن . » ويستطرد د. جورج حبش قائلا : « لماذا لا تكون الحلقة المركزية من بندين رئيسيين ، البند الاول هو مقاومة الاحتلال الاسرائيلي حتى يجلو بالقوة ، والبند الثاني في الحلقة المركزية هي اسقاط النظام العميل الرجعي في الاردن عن طريق الجبهة الوطنية الفلسطينية — الاردنية » (١٨) .

★ الضفة الغربية — قطاع غزة والقرش الضائع

جيد ، ان الحلقة المركزية هي اذن من بندين ، البند الاول الضفة الغربية وقطاع غزة والبند الثاني شرق الاردن . ولكن لنعد قليلا الى الوراء وندقق في بعض اقوال قيادة الجبهة الشعبية ، التي من فرط جزعها الشخصي لا تثبت على موقف . ففي خطابه ، الذي القاه في الجامعة العربية يقول د. جورج حبش ردا على سؤال حول موقف الجبهة الشعبية « من الضفة الغربية وقطاع غزة في حال انسحاب اسرائيل .. وهل تترك الجبهة الشعبية الملك حسين يتحكم بشعبنا من جديد » ، يقول : « انني اعرف تماما ان البعض يحاول عن وعي او غير وعي ان يعطي هذا السؤال حجما اكبر مما هو حتى يحجب الموقف الاستراتيجي . وهذا الخطأ لا يجوز ان نقع به وجماهيرنا في هذه الفترة بالذات بامس الحاجة الى الفطنة (هكذا !) وبامس الحاجة الى التقاط كافة القضايا الاساسية التي تواجهها » . ويضيف امين عام الجبهة الشعبية قائلا : « ولا نريد ان نعيد قصة الثلاثة ، الذين ذهبوا الى مطعم وذهبوا ليحاسبوا صاحب المطعم ، قال لهم ان حسابكم ٣٠ قرشا وكل واحد منهم دفع عشرة قروش ، وعندما خرجوا صاح بهم صاحب المطعم واعطاهم خمسة قروش واعاد كل واحد منهم قرش واحد وبقي قرشين ، فالان اصبح كل واحد دافع تسعة قروش وبالتالي ٢٧ قرشا وبقي قرشين وسبعة وعشرون يصبح المجموع ٢٩ قرشا ، فاين ذهب القرش الثلاثين ودارو في حلقة مفرغة » (١٩) . واخيرا برز احد الثلاثة ، اي اكثرهم فطنة والتقاطا للقضايا الاساسية وشرح لهم قصة القرش الضائع .

كلا ، يا قيادة الشعبية ، نحن وشعبنا لا نبحث عن قرش ضائع ، نحن وشعبنا نبحث عن وطن ونصارع من اجله وفي سبيل حق شعبه في تقرير المصير على ترابه المقدس . غريب وفظيع ورهيب هذا الهرج والمرج ، الذي يسمونه برنامجا يقوده « الفطنة والالتقاط » ومادته «حزورة». هل بعد هذا نصدق اقوال قيادة الشعبية ، بان لها برنامجا ، بنده الاول الضفة الغربية وقطاع غزة وبنده الثاني شرق الاردن . هل نصدق هذه القيادة ، التي تعارض برنامج النضال المرحلي الفعلي ، الذي تناضل مع شعبنا من اجله ، ورغم ذلك تتبجح ، على طريقة السيد هاشم علي محسن — ابو عدنان : « ان معارضتنا له (اي للرفيق حواتمه) لا تعني ولن تعني باي حال من الاحوال اننا سنسمح بالحاق الضفة بما فيها القدس ومعها القطاع بالنظام الرجعي العميل في الاردن » (٢٠) ، وعندما نسال هذا السيد ابو عدنان عن وسائله الى ذلك يجيبنا بارتياح الذي لا يعنيه الامر « اننا نحذر المجتمعين في كواليس جنيف من مغبة التصرف بارضنا الفلسطينية ، التي ليس لجهة غيرنا حق تقرير مصيرها ، انها ارضنا وينبغي ان تعود لنا » (٢١) .

حيرتمونا ايها السادة في قيادة الشعبية. عندما دعوناكم للنضال معنا قبل حرب تشرين من اجل دحر الاحتلال ومن اجل ان تعود ارضنا لنا ، قلتم ، نرفض برنامجكم المرحلي لانه «على حساب العملية الثورية» ولانه يقطع الطريق على امكانيات « نجاح الحل الاستراتيجي التقدمي » . ثم لحستم مواقفكم وجميع اطنان جملكم الثورية الطنانة ووافقتم بخجل وحياء على برنامجنا ، دون ان تجدوا الوسائل الكفيلة لانجاحه غير « تحذير المجتمعين في جنيف من مغبة التصرف بارضنا الفلسطينية » .. على قياسكم بالضبط ياتي الحكم اللينيني تجاه اولئك الذين ، يسيرون على سياسة برجوازية صغيرة نموذجية ، على سياسة ضيقة الافق مبتذلة » ، حين يتخيلون « ان اعلان الشعار يغير شيئا في القضية » ، ان جميع البرجوازيين الصغار المتفسخين طبقيا والشغوفين بالجمل الطنانة قد وضعوا ، كما يقول لينين ، « دائما كل انواع الشعارات المطلوبة لكي يخدعوا الشعب ، والمهم هو التثبت من صدقهم والمقابلة بين الاعمال والاقوال ، وعدم الاكتفاء منهم بالعبارات المثالية والتدجيلية ، بل التفتيش عن محتواها الطبقي الحقيقي».

« برامجكم » هي في اساسها ادارة الظهر للشعب في المناطق الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ ، انها برامج تدعو ، وتدعو فقط الى « الفطنة والالتقاط » ، الى « التفاعل والتلاحم والتداخل » والتخاذل ايضا عن خوض الصراعات الفعلية كما تجري على ارض الواقع في ذلك الجزء المحتل من وطننا بعد ١٩٦٧ وعندما تتحدثون عن خوض الصراع بكافة اشكاله ، ياتي حديثكم هذا نتيجة رد فعل لا نتيجة مبادرة ، ويبقى رد الفعل عندكم دون مستوى تفاهاتكم الايديولوجية . في مسلسل المقالات ، التي يكتبها السيد ابو عدنان في مجلة «الهدف» تظهر « برامجكم » تجاه قضايا شعبنا الرئيسية على حقيقتها ، كبرامج رد الفعل لانكم دون مستوى المبادرة وتبقى هذه التي تسمونها برامج في قيمتها النظرية صفر على الشمال وفي قيمتها العملية لا تصلح حقا لشيء . الا تصدقون ؟ لندقق ونتفحص:

يقول السيد ابو عدنان : « يريد منا الاخ نايف ان نخوض الصراع بكافة اشكاله . وليس لنا اعتراض على ذلك ... لا يصح لاي ملتزم واع لقوانين المادية الدياليكتيكية تجاهلها (اي تجاهل كافة اشكال الصراع) فنحن لا نقلل من قيمة اي شكل من اشكال النضال ، بل العكس تماما ، فاننا من دعاة الاهتمام بالكلمة الشفهية والمكتوبة ومن المتحمسين للمظاهرات والاحتجاجات والاجتماعات المصغرة والموسعة . ولكن ينبغي لهذه الاشكال كلها ان ترتبط بالشكل الرئيسي لنضالنا » (٢٢) . من بدري ، فلعله فعلا من حسن حظ الحركة الوطنية ان السيد ابو عدنان من « دعاة الاهتمام » ومن « المتحمسين » لكافة اشكال النضال. وليس هذا الامر هام جدا ، الاهم منه اننا نود فعلا ان نطمئن « دعاة الاهتمام والمتحمسين» بان كل اشكال النضال التي يتحدثون عنها ترتبط فعلا بالشكل الرئيسي لنضالهم هم ، وليس لها الا علاقة محدودة جدا بالشكل الرئيسي للنضال الذي يدعو ويعمل من اجله الرفيق نايف حواتمه . ليطمئن السيد ابو عدنان ، فهذه مسالة لا يجب ان نختلف عليها . غير ان السيد ابو عدنان يضيف : « واذن ، فاننا مع الاخ حواتمه ، نؤكد على ضرورة خوض الصراع بكافة اشكاله وانماطه ، ولكننا متفقون فقط على القاعدة العامة ، اما التفاصيل فمختلفين عليها ، وهذا هو الامر الاساسي في معارضتنا لامين عام الجبهة الديمقراطية» (٢٣) .

نؤكد للسيد ابو عدنان ، ان ليس بينه وبين الرفيق الامين العام للجبهة الديمقراطية الشعبية اي اتفاق لا على القاعدة العامة ولا على التفاصيل كذلك ، اذ ان هناك منهجين ، خطين متعارضين في فهم جوهر الصراع ، الذي يخوضه الطرفان باشكال مختلفة عن بعضها بالاساس . فالقاعدة ، او القواعد العامة كما نفهمها كماديين ودياليكتيكيين لا توجد خارج او بمعزل عن منهج العمل ، لانها تصوغه وتعطيه قيمته ومؤشراته الفعلية والحقيقية . بمعنى اخر وبلغة الماركسيين — اللينينيين لا توجد لا قاعدة ولا قواعد عامة متفق عليها بين طرفين في الوقت الذي تتناحر فيه انعكاسات هذه القواعد العامة في دائرة فعلها الاجتماعي . اما ان يختلق السيد ابو عدنان قواعد عامة متفق عليها مع الرفيق نايف حواتمه وغير ذات علاقة بدائرة فعلها الاجتماعي المتجانسة او المتقاربة على الاقل ، فامر لا يقبله الماديون الدياليكتيكيون ولا يصادقون عليه . منهج العمل ودائرة فعله الاجتماعي ، كما يحدده الرفيق نايف حواتمه ، لا يتطابق مع منهج عمل « دعاة الاهتمام » بالكلمة الشفهية والمكتوبة ومع « المتحمسين » لبعض اشكال العمل المباشر غير المكلف . من هنا فان الخلاف لا فقط على التفاصيل ، او لنقل على العديد من التفاصيل ، بل وعلى القيمة الفعلية والحقيقية للنضال امر عادي ومفهوم من طرفنا . فالقيمة الفعلية والحقيقية لنضالنا كما تحدده مؤشراته ودائرة فعله الاجتماعي هو تخليص شعبنا ووطننا المقدس من الاحتلال على ضوء القواعد والمرتكزات التي اوضحناها في برنامج نضالنا المرحلي ، بينما القيمة الفعلية والحقيقية ، وبتفاصيلها كذلك ، لنضالات قيادة الجبهة الشعبية هي اما الموافقة على بقاء الاحتلال الى ان تتوافر شروط اكتساح الاراضي المحتلة بقوة السلاح وحتى اخر جندي جريح (على طريقة هجوم الصاعقة الهتلري)، اليس كذلك ، او عودة الضفة الغربية وقطاع غزة الى نظام الملك حسين .

ان شعبنا في الداخل والخارج لن يسمح ان يتحول مطلبه الوطني العادل بزوال الاحتلال الى قضية « فقهية » ولن يسمح كذلك لسياسة « حزورة القرش الضائع » ولسياسة « التحذيرات » البهلوانية بأن تقرر مصيره .

★ برنامج قيادة الجبهة الشعبية وموازين القوى

ان قيادة تفتقر سياستها المرحلية الى الحلقة المركزية والى الاهتمام الجدي والفعلي بحياة الجماهير في المناطق الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ ومستقبلها لا يمكن لها ان تتبنى سياسة صحيحة قائمة على تقدير دقيق لموازين القوى وتناقضاتها . ولهذا ، ولتبرير عجزها الفاضح في التدخل في هذه التناقضات للاستفادة منها لصالح قوى الثورة ، فان هكذا قيادة تلجا الى اشاعة مناخ تشاؤمي سوداوي لتبرير نكوصها عن خوض النضالات ودعمها بكافة اشكالها . لنعد وندقق من جديد في كيفية تعامل قيادة الجبهة الشعبية مع القاعدة الثالثة ، التي يستحيل دونها ممارسة سياسية ثورية صائبة . ولنبدأ بالسيد هاشم علي محسن ونظرته الى موازين القوى واثر ذلك على برنامجه . في مطلع مسلسلاته التي يكتبها في «الهدف» يقول السيد ابو عدنان حرفيا :

« يبدو ان هناك اتفاقا على ان القضية الفلسطينية تمر بمنعطف تاريخي صعب ، قد بدأ بها برمتها واذا يضع حدا لنضال شعبها الهادف تحررها من كابوس الاستعمار الصهيوني الاستيطاني . الذي يرهق كاهلها ، ويبذل اقصى جهده لطمسها بشل قدرتها على المقاومة وامتصاص دماء الحياة ، التي كانت وما تزال تغذي حضورها ، لكي يتحرر من الخوف الذي يعانيه من جراء بقائها حية في اذهان ابنائها ، شاخصة على مسرح الحياة باستمرار ولكي يستتب له الامن والسلام بغيابها عن الوجود » . ويضيف السيد ابو عدنان للتاكد من جديد « يبدو ان هناك اتفاقا على هذا الموضوع » (٢٤).

« فال الله ولا فالك ياسيد ابو عدنان » ، لماذا كل هذا التشاؤم ، هل هكذا يخلع الملتزم والواعي لقوانين المادية الدياليكتيكية ملابسه كاملة ويعري نفسه . اذا كان الامر كذلك ، فلماذا هذا الحماس البالغ للكتابة ، واين موقع « تحذير المجتمعين في جنيف من مغبة التصرف » من الاعراب . لحسن حظنا وحظكم ايضا ان المسالة لا زالت عند حدود «يبدو» ، رغم ذلك ، الا يحق لنا ان نسألكم كانسان واع لقوانين المادية الدياليكتيكية ، ما العمل ، ما المطلوب من الحركة الوطنية الفلسطينية الان وفي هذه المرحلة غير برنامج « الدعوة للاهتمام بالكلمة الشفهية والمكتوبة وغير الحماس للمظاهرات والاحتجاجات والاجتماعات المصغرة والموسعة » . ما العمل ، خاصة وان السيد ابو عدنان ، ليس هو الوحيد المتشائم بين قيادة الجبهة الشعبية ؟ انه يحزم بشكل قاطع في قناعاته ، التي تبقى عند حدود « يبدو » ، بينما اخرون يتورطون اكثر من اللازم في تشاؤمهم وشؤمهم ويجزمون : «ان القول بقبول دولة فلسطينية على جزء من تراب فلسطين كمحطة لتحرير باقي التراب يستهدف خداع الجماهير ، بقولهم ان هذه الدولة ستنمو وتحارب العدو وتضع المدافع على جبال الخليل . ان هذا الطرح خادع وغير موضوعي وان الهيمنة على المنطقة بعد التسوية ستكون للرجعية العربية وخاصة السعودية وستتم بعد تصفية حركة التحرر العربية » (٢٥) .

لماذا كل هذا التشاؤم ايها السادة ، أيليق بالثوريين حقا ان يبنوا برامجهم على هكذا منطلقات ؟ ان الذي ضرب عندنا الرقم القياسي في التشدق بالجمل الطنانة حول الحرب الشعبية الطويلة الامد يبشر الان بسياسة يائسة . لستم اول من بشر بسياسة الياس وتغنى بالجملة الثورية ، لينين يقول : « هل تتفق صلابة البروليتاريا مع تاكتيك الياس هذا ، ام تتفق معه ميوعة البرجوازي الصغير » . لقد كان من الافضل فعلا ، لو لم يكن التشاؤم والشؤم ، هما افتتاحية مسلسل السيد ابو عدنان في جريدة « الهدف » ، فلذلك دلالات طبقية ومعنوية وبسيكولوجية غير محببة للثوريين . ولكن ، هل كان يمكن ان تاتي هذه المقتطفات في مقال هذا المادي الدياليكتيكي — من الماركة المسجلة — عرضا ودون وعي . نحن نجيب لا ، فالمقدمة طبعت منهج وبرنامج عمل السيد ابو عدنان ، ومعه ايضا قيادة الجبهة

الشعبية بمضمون واضح صريح . لنتابع ذلك المنهج ونحدد موقع واثر موازين القوى على برنامج الجبهة الشعبية . يقول السيد ابو عدنان للتدليل على صحة مقدماته :

« لم يشترك من الحكومات العربية الى حد الان غير مصر والاردن . وموقف الاردن معروف من حيث استعداده للاعتراف باسرائيل والاسهام بتنفيذ المخطط الامريكي في المنطقة . فلسنا بحاجة الى ان نصرف جهدا في التدليل على تواطئه » (٢٦) لا ، ليس هكذا تمرر المواقف ، وهنا نقول لجميع الذين لا يرون من الغربال ، قف ! تقولون انكم ضد الاحتلال وتتمنون زواله ، وانكم ضد سلطة وطنية فلسطينية اذا لم تأت نتيجة انسحاب اخر جندي اسرائيلي جريح ، ولكن ما هو موقفكم من نظام الملك حسين ، اذا لم تهبط من السماء حلول تتمنونها . نعرف جيدا ومن طريق «الهدف» ان الهدف الاستراتيجي لحزب الشعب الثوري الاردني، الحديث السن ، هو اسقاط النظام ، الذي تعمل قيادة القطاع الغربي للشعبية في عمان تحت سمعه وبصره ، ولكن ما هو الموقف الان من نظام الملك حسين ، خاصة وان العديد من اجهزة الاعلام العربية والدولية تتحدث عن احتمال « فصل » القوات الاردنية الاسرائيلية (٢٧) وعن احتمالات دخول جيش الملك حسين الى قسم من الضفة الغربية . لا يجوز للذين يدعون علما بموازين القوى وملكية لبرامج نضال الا يحددوا لشعبهم موقفا واضحا وصريحا من هذه المسألة ، لا يكتفي فقط بتحذير المجتمعين في جنيف بل يأخذ المبادرة في يده هو ويصوغها في برنامج حي ملموس تلتف حوله الجماهير، كي يصبح للحديث عن موازين القوى معنى على الاقل .

غير ان تشاؤم السيد ابو عدنان وغيره من موازين القوى غير قائم على الارجح على تقديرات موقف امريكا واسرائيل من حق الشعب في المناطق المحتلة في تقرير المصير، بل قائم على تقديرات معينة لموقف كل من مصر والاتحاد السوفياتي . يقول السيد ابو عدنان : « السادات ابلغ المقاومة ان غزة لن تعود للادارة المصرية ، والمقاومة امام ثلاثة خيارات ، اما ان تطلب مصر تدويل غزة ، او اعادتها للاردن واما ان تسلم للمقاومة لتقيم عليها وعلى الضفة الغربية سلطة وطنية » (٢٨) . اما موقف الاتحاد السوفياتي فيصفه السيد ابو عدنان بعد ان يؤكد انه كان ثاني دولة اعترفت باسرائيل بما يلي : ان الاتحاد السوفياتي رغم اعترافه بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير ، فان الحرص الذي يبديه على التسوية ، التي توفر السلام والامن لاسرائيل لا تحده حدود ، لدرجة يبدو معها احيانا وكانه غير سائل او مهتم بمصير الشعب الفلسطيني. ولذلك فمن الخطأ التعويل عليه في فرض السلطة الفلسطينية » (٢٩). ويضيف السيد ابو عدنان مبالغا في التوضيح والتحديد « مما تقدم يتضح ان موقف مصر من قضية الشعب الفلسطيني لا يختلف كثيرا عن موقف الاتحاد السوفياتي ، بل وحتى عن موقف اسرائيل » (٣٠) .

الى اين ينتهي هؤلاء « العدميون » الذين يضعون مصر والاتحاد السوفياتي واسرائيل في « سلة واحدة » وموقف واحد تجاه قضية الشعب الفلسطيني ؟!

ان جريدة « البلاد » التي تصدرها جمعية النهي عن المنكر في السعودية لا تستطيع ان تخالف السيد ابو عدنان في حرف واحد مما قاله .

حقا ان الذي لا يرى من الغربال يكون اعمى !

ان الطبع غلب التطبع على الرغم من كراهيتنا لهذا المثل البرجوازي.. ان هاشم علي محسن « القومي العربي الاصيل » يعود ادراجه ويكشر عن انيابه ليضع الاتحاد السوفياتي في مصاف العدو الاسرائيلي !

سامي شاهين

الحلقة القادمة :

« الجبهة الشعبية ضد السلطة الوطنية الفلسطينية

١ — عقدت مجلة « شؤون فلسطينية » ندوة شارك فيها الاخوة ابو اياد « فتح » زهير محسن « الصاعقة » جورج حبش « الجبهة الشعبية » والرفيق نايف حواتمه «الجبهة الديمقراطية الشعبية . ونشرت هذه الندوة في العدد ٣٠ ، شباط ١٩٧٤ من المجلة .

٢ — راجع شؤون فلسطينية ، العدد ٣٠ ، ص ٥٠ .

٣ — راجع الهدف ١ — ٩ — ١٩٧٣

٤ — راجع مقالات يساري فلسطيني ، خاصة العدد ١٠ — ٩ — ١٩٧٣ ، في «الحرية» بعنوان : طريقان للنضال من اجل التحرير

٥ — راجع الهدف ، مقالات السيد ابو عدنان ، ٢ — ٢ — ١٩٧٤

٦ — نفس المصدر ، وحيث يتصرف السيد ابو عدنان بمواقفنا ، لتأتي متطابقة مع احكامه المسبقة .

٧ — راجع الهدف ١٣ — ١٠ — ١٩٧٣

٨ — نفس المصدر

٩ — تزعم قيادة الشعبية ان هناك حزبا بهذا الاسم في الاردن وتوضح « الهدف » في عددها الصادر بتاريخ ١٩ — ١ — ١٩٧٤ ان هذا الحزب حديث السن .

١٠ — الهدف ٢٠ — ١٠ — ١٩٧٣

١١ — الهدف ٣ — ١١ — ١٩٧٣

١٢ — الهدف ١٧ — ١١ — ١٩٧٣

١٣ — ندوة مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٣٠ ، ص ٤٨

١٤ — جورج حبش ، شؤون فلسطينية ص ٣٠

١٥ — نفس المصدر

١٦ — خطاب جورج حبش في الهدف، ٢٢ — ١٢ — ١٩٧٣

١٧ — انظر شؤون فلسطينية ، جورج حبش ص ٢٤ ونايف حواتمة ص ٣٢

١٨ — جورج حبش ، شؤون فلسطينية العدد ٣٠ ، ص ٥٠ — ٥١

١٩ — الهدف ، ٢٢ — ١٢ — ١٩٧٣

٢٠ — الهدف ، ٩ — ٢ — ١٩٧٤

٢١ — الهدف ، ٩ — ٢ — ١٩٧٤

٢٢ — الهدف ١٩ — ١ — ١٩٧٤

٢٣ — نفس المصدر

٢٤ — الهدف ١٩ — ١ — ١٩٧٤

٢٥ — الهدف ١٥ — ١٢ — ١٩٧٣

٢٦ — الهدف ٢٦ — ١ — ١٩٧٤

٢٧ — بهذه المناسبة نشرت جريدة «الى الامام» البيروتية بتاريخ ١٥—١—١٩٧٤ وهي زميلة « الهدف » ورفيقة دربها مقابلة مع مسؤول القيادة العامة السيد احمد جبريل يقول فيها واساريره منفرجة : « خلال اسبوعين سوف نشهد لقاء اردنيا — اسرائيليا ينتهي بانسحاب بعض من القوات الاسرائيلية من قسم من الاغوار لتحل محلها قوات اردنية وسوف يعمل فور حصول ذلك على تنفيذ مشروع الون ،، حيث ستضيع الفرصة على الحالمين بالدولة الفلسطينية » ولا ينسى السيد احمد جبريل من ان يقول متابعا « وهذا ما نرتاح له » . وجدير بالذكر ايضا ان جريدة معاريف الاسرائيلية الصادرة في ٢٣—١—١٩٧٤ قد نشرت نفس الخبر بكلمات اخرى وبأسارير منفرجة كذلك حيث قالت : « ان الملك حسين والاسرائيليين يعتقدون ان حلا سريعا لمسألة الضفة من شأنه استبعاد الفدائيين عن الضفة الغربية » .

٢٨—٢٩—٣٠— انظر الهدف ، ٢٦—١—١٩٧٤

النظام الهاشمي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني

الحلقة الاخيرة :

معنى ومضمون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الظروف الراهنة

حق تقرير المصير : الاستقلال أم الاندماج ؟

ان التعبير الملموس لفهم اوسع قطاعات الجماهير الفلسطينية لحق تقرير المصير ، وكمدخل لانجاز باقي المهمات الوطنية ، يتخذ في الظرف الراهن ، تعبيرا اساسيا ، هو في انتزاع الاراضي المحتلة من القوات الاسرائيلية وفي الحيلولة دون عودة السلطة الهاشمية اليها ، واقامة سلطة وطنية مستقلة عليها ، اي أن حق تقرير المصير يكتسب في الظرف الراهن شكل الاستقلال او « الانفصال » عن الكيان الهاشمي ، وهو بذلك لا يعود الى « ميول اقليمية بغيضة » كما يحلو لبعض رموز البرجوازية الكبيرة الاردنية ان ترى ، ولا لانه يقوض « الوحدة المقدسة والتاريخية للشعبين » كما يحلو لبعض الرموز المستلبة قوميا . وانما لان هذا الشكل فقط هو الذي يستجيب لمصلحة الجماهير الفلسطينية في الحفاظ على مكاسبها ، وفي تأمين قاعدة استمرار نضاله الوطني على مرتكزات مدية صلبة ، في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور . ان بعض مواقف القوى الوطنية غير المسؤولة التي تقترح عودة الضفة وجماهيرها الى الملك حسين ، لتناضل ضده فيما بعد ، تتعاكس مع مصالح الجماهير الفلسطينية ومع مكتسباتها ، بل تتهدد مستقبل النضال الوطني برمته . لانها فعلا لا تعد الجماهير سوى بالالحاق والتبديد الوطني ، مقابل وعد غامض بالنضال ضد سلطة العرش الهاشمي ، ضمن ظروف ومعطيات ، تعطي النظام الهاشمي كل الاسلحة الممكنة للحيلولة دون نهوض الجماهير على قواعد ثابتة .

ان حق تقرير المصير ، يعني حق الشعوب في « الانفصال » عن البلدان المضطهدة (بكسر الهاء) والاستقلال السياسي والاقتصادي عنها ، الا انه لا يعني ابدا ودوما ان « الانفصال » هو الشكل الوحيد لحق تقرير المصير ، ففي ظروف معينة تجد القوى الوطنية والثورية انه ينبغي النضال والعمل على ان يدخل الشعب المعني بحق تقرير مصيره في اتحاد مع شعب اخر ضمن دولة واحدة ، وما يقرر ذلك في سياسة هذه القوى الثورية والوطنية ، هو مدى تأمين هذا الشكل من « تقرير المصير » ، اي الاتحاد ، مصالح الشعب وتطور نضاله اللاحق ، ومدى تأثيره على مستقبل تطوره الوطني ، كما يقرر ذلك ايضا ميزان القوى داخل الدولة الاتحادية ، هل هو راجع لصالح الجماهير والطبقات الثورية ام هو معاد لمصالحها وحقوقها . لكن ينبغي ان يستند شكل تقرير المصير (الاتحاد او الانفصال) على الارادة الطوعية والحرة للشعب المعنى بتقرير مصيره ، وبتوافر حريات ديمقراطية تكفل انجاز هذه العملية .

لقد عملت «الجبهة الديمقراطية» والقوى الديمقراطية والتقدمية في المقاومة . من اجل تبني سياسة مؤداها الحرص على مكتسبات شعبنا ، وعلى تأمين استمرار نضاله ، وكان شعار « تجديد وحدة الضفتين على اساس وطني ديمقراطي » يلبي مصالح ومكتسبات الشعب الفلسطيني والشعب الاردني في نضالهما المشترك ازاء المهمات الوطنية والديمقراطية .. وكان الحرص على هذا الشكل من النضال يتفق مع مصالح الشعبين ، وقابل للنضال من اجله مع القوى الوطنية الاردنية . فالتطور الموضوعي في البلاد ، وموازين القوى كانت تتجه لصالح قوى التقدم ولصالح الجماهير من الشعبين . وكان من الممكن والمحبذ في حالة حسم الصراع لصالح القوى الوطنية والديمقراطية من الشعبين ، ان يتخذ حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني . شكل الاتحاد . وان يعاد تأسيس العلاقة بين الضفتين على اساس الديمقراطية والحقوق المتساوية .

وعلى الرغم من ان ميزان القوى قد اختل بشدة في الضفة الشرقية لصالح القوى المضادة للثورة بعد ايلول ١٩٧٠ فقد تبنت الثورة الفلسطينية شعارات مؤداها اعادة الثقة بين الشعبين ، واقامة نظام وطني ديمقراطي ، بالنضال المشترك مع القوى الوطنية والديمقراطية الاردنية .. وكانت هذه الشعارات ذات قيمة نضالية هامة في تعديل موازين القوى لتصبح اكثر مواتاة لنضال الشعبين ، وفي اضعاف حملات العداء الاقليمية التي شنها النظام الهاشمي ضد المقاومة وضد الجماهير الفلسطينية. وكان يمكن وينبغي ان يستمر النضال ضمن شعارات تؤمن اعادة الثقة والوحدة بين الشعبين ما دامت تتجه لدفع النضال الوطني الى الامام ، وما دامت لا تصب في طاحونة الالحاق والتبديد الوطني . وهو الخطر الذي تجدد بروزه بعد حرب تشرين .

هنا ، وهنا فقط ، برزت ضرورات موضوعية ، لحماية مكتسبات الجماهير الفلسطينية وضمان مصالحها ومستقبل وجودها الوطني والنضالي .. هذه الضرورات نشأت بالاساس من كون التسوية باتت وشيكة الوقوع ، وباتت جهود النظام الهاشمي ، الذي رفض باصرار واع الانخراط في القتال ، والح في الحفاظ على كامل قوته السياسية والعسكرية بعيدا عن المعركة ، لكي يكون جاهزا لقطف ثمار الحرب ، ولاستعادة هيمنته على الضفة الغربية واية اراض فلسطينية اخرى (قطاع غزة ..) .. في مواجهة هذه الهجمة الهاشمية ، المدعومة من القوى الامبريالية والولايات المتحدة — اسرائيل ، كان على الجماهير الفلسطينية وقواها الطليعية ، ان تعمل للحيلولة دون الانتقاص او تأويل او ترجمة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، على شكل الحاق ، او وحدة شكلية مفروضة بالقوة ، اي عودة السيطرة الهاشمية على الاراضي الفلسطينية مجددا . ان هذا التهديد المباشر والمنظور، جعل حق «الانفصال» عن الكيان الهاشمي، وتأسيس سلطة وطنية مستقلة للشعب الفلسطيني على اراضيه ، هو الشكل الذي يتطابق فيه مفهوم حق تقرير المصير مع مصالحه الوطنية الراهنة والنهائية .

لقد كان موقف الثوريين الامناء حقا على حق الشعوب في الاختيار الطوعي لمستقبل تطورها السياسي . يؤكد على حق الاستقلال والانفصال لهذه الشعوب، لان هذا الحق يشكل مدخلا ثوريا لاعادة الاتحاد على اسس اكثر ملاءمة للشعوب المظلومة . وفي هذا الصدد . طالب ماركس بانفصال ارلندة عن انجلترا « وان كانت الامور بعد الانفصال ستصل الى الاتحاد (فيديراسيون) » . ويقول لينين في استخلاص المعنى السياسي من موقف ماركس : « ان ماركس لم يكن قط نصيرا لا للدول الصغيرة ، ولا للتجزؤ الى دول صغيرة على العموم . ولا لمبدأ الاتحاد الفيدرالي، لقد نظر الى انفصال الامة المظلومة بوصفه خطوة الى الاتحاد الفيديرالي، وبالتالي خطوة لا في اتجاه التجزئة، بل في اتجاه التمركز السياسي والاقتصادي . ولكنه تمركز على اساس الديمقراطية .. »

ان الجماهير والقوى الوطنية والثورية حقا ، تدرك ان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، لا يمكن ان يكون في الظرف والمعطى الراهن سوى حقه في الاستقلال السياسي وفي اخذه زمام تطوره واقامته لكيانه الوطني المستقل، لان هذا الشكل ، هو الذي يلبي مصالح نضاله الثوري ، ولانه في النهاية الطريق الصحيح نحو ربط الشعب الفلسطيني، لا فقط بالجماهير الاردنية وانما بالجماهير العربية ، على امتداد المنطقة .

مواقف اجنحة السلطة ، ومواقف الطبقات العليا في الاردن من حق تقرير المصير

أ — موقف جناحي السلطة الرئيسيين

بصدد مسالة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره برز داخل السلطة الهاشمية موقفان رئيسيان يعبران عن نمطين من الفهم للعلاقة مع الشعب الفلسطيني وبالذات مع فلسطينيي الضفة الغربية . اولهما موقف اقليمي سافر العداء لقضية الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ، يستند الى سياسة عنوانها الرئيسي « ما لنا وللفلسطينيين » قاعدته الاجتماعية ذات تركيب برجوازي بيروقراطي — تكنوقراطي في الدولة والجيش وذات ولاء وقاعدة عشائرية — ريفية ايضا في شرق الاردن . ان التعبير الملموس لسياسة «مالنا وللفلسطينيين » هو عدم اكتراثها بالعمل على توفير اية مقومات لدحر الاحتلال الاسرائيلي ، حتى ضمن المنظور الهاشمي لدعم الصمود والتسهيلات الممنوحة من السلطة ، وليس عدم اكتراثها بالمطلق لمن ستؤول الضفة الغربية ، كما تبالغ بعض الاوساط في تقديرها لتمايز هذا الجناح عن الجناح الاخر في السلطة ، الى الحد الذي يريد «التخلص» من الضفة الغربية او يريد «تركها» للفلسطينيين . ان هذا الجناح الاقليمي السافر ، هو اكثر تعبيرا عن المصالح الفئوية والطبقية لاجهزة الدولة والجيش ذات الاتصال المباشر بالدعم الامبريالي ، وهي — بسياستها الاقليمية — تريد التنصل من اي مسؤولية تجاه شركائها البرجوازيين في الضفة الغربية ، وترى في مساعدات دعم الصمود والانفاق على ابقاء الولاء الهاشمي في الضفة الغربية عبئا لا لزوم له ، وهي اكثر طواعية وانسجاما مع السياسة الامبريالية في المنطقة ، اذ ترى ان مهمتها الاساسية ، عند انسداد افق التسوية السياسية ، ليس العمل على تحريك الموقف الامبريالي ازاء المنطقة ، كما يفعل الجناح الاخر ، وانما التكيف مع السياسة الامبريالية ، وضرب الحركة الوطنية وقمع المقاومة المسلحة التي ترى فيها خطرا مباشرا عليها ، وعلى اساس ارتباطها بالامبريالية .

ان الجناح الاقليمي السافر في السلطة الاردنية معني بقضية الشعب الفلسطيني اكثر مما يبدو لكثير من القوى الوطنية . وتعبيره الاساسي لهذه العناية ، هو القمع والتصفية المادية والسياسية للحركة الوطنية والمقاومة ، كمهمة ثابتة له ، وكاساس لسيطرة سافرة قائمة على التمييز الاقليمي والالحاق والتبديد الوطني . ولهذا فان النظام شهد اكثر فترات عزلته العربية والدولية في عهدي وصفي التل واحمد اللوزي وجرت سياسة هذا الجناح الاقليمي أسوأ العواقب على النظام نفسه .

اما الجناح الاخر . فهو جناح البرجوازية التجارية والسياسيين المحترفين الذين يكتسبون ثقلهم من القوى الاجتماعية ذات القاعدة الاقتصادية الحديثة في المدن ، كالتجارة والخدمات والمهن الحرة ، وهي القوى التي عبرت عن نفسها سياسيا . بالحرص على الصلات العربية وعلى الصلات مع الضفة الغربية . ولكونها تكونت وانتعشت في اطار الضفتين .

ان هذا الجناح ، يعبر عن نفسه ازاء الحقوق الوطنية الفلسطينية ، بموقف سياسي الحاقي موارب يصبغ طابع السلطة الراهنة بطابعه . فهو اميل الى تعديل شكل الالحاق ، عبر صيغة المملكة المتحدة وعبر دولة اتحادية تحت التاج الهاشمي . وهو يغلف نفسه بشعارات الوحدة المقدسة والتاريخية وبالاسرة الاردنية — الفلسطينية الواحدة . ان عبد المنعم الرفاعي وبهجت التلهوني هما الرمزان الاكثر تعبيرا عن هذا الاتجاه (وتعكس حكومة زيد الرفاعي ميولا اقرب الى هذا الاتجاه عموما).

ان بهجت التلهوني ، قد عبر عن حرصه على شكل من الالحاق يجدد الشراكة الهاشمية مع برجوازية ووجاهات الضفة الغربية على اسس اكثر قبولا ، ويزين صورة الحكم الهاشمي ، بالحديث عن تشكيل ومشاركة العديد من الفلسطينيين في وزارات اردنية قبل وحدة الضفتين للتدليل على ضعف جذور الاقليمية في السياسة الاردنية ! بيد انه لم يخبرنا من هم هؤلاء « الفلسطينيون » ، ولم يقل انهم على شاكلة حسن ابو الهدى الالداء لقضية الشعب الفلسطيني ، وشركاء وتوفيق ابو الهدى وسمير الرفاعي ، الاعداء الالداء لقضية الشعب الفلسطيني ، وشركاء العرش الهاشمي في قمع الحركة الوطنية الاردنية ، واقتسام فلسطين مع الصهيونية كما جرى عند تطبيق قرار التقسيم .

ان هذا الجناح ، يعطي اليوم تغطية براقة وردية ، للالحاق الهاشمي الجديد، وان كان على قاعدة تقاسم وشراكة جديدة مع وجاهات الضفة الغربية وبرجوازيتها الكبيرة . وهم اليوم افضل مدافعين عن النظام الهاشمي ، والعاملين على تزيين مستقبل الالحاق الجديد ، وعلى تجريع الجماهير السم الهاشمي بسكر الوحدة المقدسة والتاريخية .

ان جناحي السلطة ، يستندان الى مصالح طبقية مشتركة في تجديد الوحدة بين الضفتين تحت التاج الهاشمي ، والتفاوتات بينهما — على اهميتها — تنحصر في الشكل الذي ستتخذه عملية سوق الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية الى الوحدة الالحاقية وحجم «التنازلات» المفترض تقديمها لتنفيذ هذا الغرض .

ب — مواقف بعض الفئات والقوى البورجوازية المستقلة عن السلطة .

نشطت العديد من الرموز البرجوازية في الضفة الشرقية ، من فلسطينيين واردنيين ، بعد حرب تشرين ، وتعددت المناسبات واللقاءات والندوات التي جمعت هذه الرموز ذات الماضي الوطني ، مع ازدياد الحاح مسألة مصير الاراضي المحتلة ومسألة تمثيل الشعب الفلسطيني . في هذه المناسبات عبر العديد من هذه الرموز عن مواقف تصب في الاتجاه المعاكس لمصالح الشعب الفلسطيني الراهنة والبعيدة المدى . لقد صب بعض هؤلاء (حمد الفرحان، عبدالله الريماوي، احمد زعرور..) جام غضبهم على تطلع الشعب الفلسطيني للتعبير عن شخصيته المستقلة وعن رغبته في الامساك بزمام مصيره ، ورأى هذا البعض في هذا التطلع ، خطرا ماحقا على الوحدة المقدسة بين الضفتين ! ان هؤلاء لم يكفوا عن رصف جهنم الالحاق الهاشمي بنواياها الوحدوية والقومية الحسنة، والبعض الاخر يتخذ مواقف واضحة مملوءة بالرياء والنفاق القومي ، والتي ليس لها معنى سوى الرغبة في الالتحاق بالسلطة ، وبالحصول على موقع جديد ، عبر الالحاق والتبديد الوطني للفلسطينيين، بمسوح ورايات قومية . ان هاتين الفئتين من الرموز البرجوازية المستقلة حتى الان عن السلطة السياسية ، تدين بقدرتها على الحديث والحركة الواسعة في البلاد ، الى السلطة الهاشمية .

وهكذا نجد في ندوة عقدت في عمان وحضرها حوالي ٣٠ من « رجال الفكر والسياسة » ، مفارقة ذات مغزى ، فقد كانت الصراحة والوضوح حاضرة في لقاء جمع زيد الرفاعي واركان النظام والاتحاد الوطني ، مع «الرموز الوطنية» ، ومتعهدي تبليط جهنم السلطة معا في جلسة وفاق تجمعهما وشائج الوحدة «المقدسة» . في هذه الندوة وقف السيد احمد زعرور الذي غلبته الحماسة الوحدوية السادية فقال : « اننا لم نكن نعرف المشاعر الاقليمية قبل عام ١٩٦٧ .. ان الشعور في الضفتين كان واحدا وان الناس كانوا يواجهون نفس الظروف ، والحكومة مثلا بالنسبة لاهالي القرية في الضفة الشرقية او الغربية مثلا هي قائد المخفر ، وعندما ذهبنا الى السجون اخذنا بدون تفريق او احصاء ، ولا هذا من الكرك او اربد ، او من نابلس او القدس . والمواطن يشعر بضرورة تغيير جذري في اجهزة الحكومة ولا بد أن هذا التغيير من مسؤوليات الحكومة ، اما الوحدة فلا نقاش عليها . » .

لقد استحق السيد زعرور وباقي الحضور التحية الحارة من السلطة ومن جريدة «الرأي» التي علقت مرحبة بالاجماع على التمسك بالوحدة التي « على الاطلاق لا احد ضدها .. مسؤول او غير مسؤول » .. (« الرأي » الاردنية ٦—١٢) .

ان السلطة كانت مستعدة لابتلاع كل النقد «الثوري» المساق على ارض التسليم بالوحدة الالحاقية التي كان السيد زعرور وحمد الفرحان (وكان حاضرا الندوة ومشاركا في النقاش) مستعدان لاغراق الجماهير في قدسيتها . والامر ، بالنسبة للجماهير التي قرأت ملخصا للندوة في صحيفة «الرأي» لا يحتاج الى اكثر من تقليب صفحة من عدد الصحيفة نفسه كي ترى كيف تعامل قضاياها المصيرية اثناء مناقشة رد مجلس النواب على خطاب العرش الهاشمي ، حين رفضت التعديلات المقترحة من بعض «ممثلي الضفة» في المجلس (اميل الغوري، قاسم الريماوي..) وكيف جوبهت من مستزلمي السلطة الهاشمية من نواب الضفة الشرقية بالرفض الفظ (ردود النواب وحيد العوران، فضل الدلقموني سليمان القضاه) على الرغم من ان اقتراحات التعديل المقدمة ، تضمنت اكثر من تهافت وتملق رخيص للسلطة .

اما حمد الفرحان (الذي اظهر التمرد العسكري في الجيش الاردني ، القاعدة التي يستند اليها في طموحه السياسي للالتحاق بالسلطة) فقد ذهب الى ابعد مما فعل احمد زعرور . وهو كرمز للبرجوازية الكبيرة الاردنية ،ينم عن موقف طبقي اكثر وضوحا في سياسته وفي نهجه ، انه في ندوته المعقودة في منتصف الشهر الماضي ، وفي تصريحاته ولقاءاته الخاصة والعامة ، يعبر عن عداء وعن استصغار لاهمية التطلع المشروع للشعب الفلسطيني في بناء سلطته الوطنية وفي التعبير عن مصالحه بحرية . مما يجعله — عمليا ورغم كل الركام اللفظي — في ابرز مواقع دعاة التبديد الوطني . فالفرحان ، يذهب بعيدا في المساواة بين دعاة الالحاق السافر وبين دعاة تطوير شخصية وطنية فلسطينية مستقلة ، وبين الاتجاهين يجد انفسه مكانا وسطا ، محايدا ، يسمح له بتكرار معزوفة الوحدة القومية والتاريخية.

ان السيد الفرحان ، لا يفعل اكثر من بيع بضاعة رديئة بتغليفها تغليفا براقا ، فهو اذ يقدم الوحدة المقدسة ، « مقابل الميول الاقليمية البغيضة » (الفلسطينية والاردنية) ولا يقول لنا كيف يمكن ان تؤسس هذه الوحدة دون ان تعني الالحاق والتبديد الوطني للفلسطينيين . كما لا يخبرنا كيف ان «الحكومة الوطنية» — ويعني ضمنا حكومته الوطنية — يمكن ان تكون ضمانة للوحدة المقدسة ، وكيف يمكن ضمان «الحريات العامة» — بدون ان تؤسس هذه على قاعدة مادية كفيلة باستمرار حق الجماهير الفلسطينية في التعبير عن مصالحها الوطنية والاستمرار في النضال من اجل تطويرها وصيانتها من السيطرة الامبريالية والرجعية .

اما سليمان النابلسي فهو على العكس من حمد الفرحان ، يظل من الرموز البرجوازية الوطنية ، التي تميل الى

الانسجام مع مصالح وطموحات الجماهير الفلسطينية الوطنية . انه ايضا مع وحدة الضفتين ، لكنه يقول بوضوح «ان اي استفتاء يتم في الضفة الغربية للاردن في اعقاب الانسحاب الاسرائيلي وفقا لمشروعات الملك حسين سيكون تحت ضغط الجيش الاردني» . ويقول « ان نظام الملكية السياسي الحالي تحت حكم الملك حسين هو دكتاتورية تحكم دون احزاب وببرلمان معين، وليس منتخبا » وهو — اي الحكم الهاشمي — « مسؤول عن عدم تحقيق الاندماج بين الاردنيين والفلسطينيين » (تصريح لوكالة د.ب.ا. الالمانية راجع «السياسة» الكويتية ٢٨—١١—٧٣) .

ان سليمان النابلسي يطالب بحق اقامة احزاب سياسية ، وبرلمان منتخب بطريقة ديمقراطية ، وبعودة الديمقراطية الى البلاد كشروط اساسية لعودة وحدة الضفتين .

ان هذا الموقف ، لا يقارن بالموقف ذي المضمون الالحاقي لحمد الفرحان واحمد زعرور الا انه يظل يستند الى اوهام برجوازية ، والى شيء من المثالية في الظرف الراهن ، ان الجماهير الفلسطينية لا ترى في هذه المطالب مدخلا ملموسا نحقها في تقرير مصيرها في ظل موازين القوى القائمة داخل الضفة الشرقية . ومع ذلك فهي مطالب تناضل من اجل تحقيقها كافة القوى الوطنية في الضفة الشرقية ، لا من اجل تجديد وحدة الضفتين فقط ، وانما من اجل وضع مقدمات اساسية لنهوض الحركة الجماهيرية الاردنية على قاعدة مصالحها الوطنية في الاستقلال عن الامبريالية ، وفي تنفيذ مهمات تحررها الوطني والديمقراطي .

ان القوى الوطنية الاخرى في الضفة الشرقية ، كي تكون امينة قولا وفعلا في تطلعها الوحدوي ، وفي نشدانها التحرر الوطني والديمقراطي ، مطالبة بتأكيد الاسس والمقدمات الكفيلة حقا في تقريب الشعبين من الوحدة ومن العيش المشترك ، وليس كما تحاول بعض الرموز البرجوازية الاردنية والفلسطينية ، لتقريظ وحدة الضفتين باي ثمن ، وذم «الميول الاقليمية» المزعومة . ان مواجهة الوقائع والاتجاهات الموضوعية بالالفاظ ، وتصور خلق انعطاف فيها بمجرد قدحها او مدحها ، ما هو الا وهم من اوهام البرجوازية وعمليا يمثل هذا الموقف في الظرف الراهن ، اتجاها انتهازيا لا مبدئيا يصب في طاحونة النظام ، فهو يعادي الاتجاه المشروع للجماهير الفلسطينية باقامة سلطتها الوطنية على أرضها ، وامتلاكها زمام تطورها ، وزمام استقلالها السياسي والاقتصادي . كما هو ضار حتى بمصالح الشعب الاردني في التحليل الاخير ، اذ انه لا يترك مجالا — في الصيغ المطروحة — امام اعادة تاسيس الثقة والوحدة بين الشعبين على اساس الديمقراطية والاختيار الحر والحقوق المتساوية ، وانما يتركها معلقة على ارضية الحفاظ على وحدة الضفتين التي اسست على القهر الوطني والالحاق والتبديد .

ان حمد الفرحان واضرابه من القوى البرجوازية الاردنية ذات الرداء الوطني يعبرون بصبهم الماء في طاحونة الالحاق الهاشمي، عن موقف انتهازي وشوفيني ، لرفضهم ترك الشعب الفلسطيني يناضل من اجل سلطته الوطنية ، ومن اجل التعبير عن نفسه باستقلال عن السلطة الهاشمية ، ان حديث حمد الفرحان عن النضال من اجل «اشاعة الحريات» و «الحكومة الوطنية» لا يعدو ان يكون نضالا وهميا حقا ، تماما كاولئك الذين كانوا يرفضون النضال من اجل حق الشعوب في تقرير مصيرها ، لانهم يناضلون من اجل الثورة الاشتراكية التي لا تعترف بالحدود والقوميات ، والذين ندد بهم لينين بوصفهم منافقين و «حلفاء البرجوازية القومية التي تخون على الدوام مصالح الشعب والديمقراطية والمستعدة على الدوام لتحقيق الالحاقات وظلم الامم الاخرى » .

مصلحة الجماهير الاردنية مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

عندما تقول القوى الوطنية الاردنية، انها مع حق الشعب الفلسطيني في ان يقرر مصيره بنفسه ، وحقه في النضال من اجل صيانة شخصيته الوطنية ، وبناء سلطته المستقلة ، فليس هذا مجرد موقف تضامني، قائم على اعتبارات العدالة ، ولا على اعتبارات حقوقية واخلاقية ، وليس تفضلا ومنة . انها تقوله ، وينبغي ان يكون الامر كذلك دوما ، لانه لمصلحة نضالها الوطني ضد السلطة الرجعية ولانه يخدم مصالح الجماهير الاردنية ، ولانه يقود البلاد الى تحرير نفسها من السيطرة الامبريالية والتبعية .. اي انه في نهاية المطاف يخدم اسس وركائز الثقة والوحدة بين الشعبين الاردني والفلسطيني ويعزز فرص النضال المشترك مع باقي الشعوب العربية، ولانه يخدم فرص قيام وحدة حقيقية قائمة على الارادة الحرة والمساواة .

ان هذا الموقف يخدم اهداف نضال هذه القوى ، ويخلق فرصا حقيقية وصميمة لاعادة وحدة الشعبين لا على اساس الالحاق والتمركز الاكراهي ، وانما على اساس الرغبة الحقيقية والمجربة والثقة .

ولهذا فان على كل الوطنيين الاردنيين والغيورين على كرامتهم الوطنية وعلى حرياتهم ، ان يعبروا عن شعورهم بالكرامة الوطنية وعن تطلعهم من اجل اردن مستقل حر ، ديمقراطي ، بعدم قبولهم وسكوتهم عن استماتة النظام الهاشمي في التدخل والوصاية على مصالح الجماهير الفلسطينية بقمعهم واضطهادهم . ان القوى الوطنية الاردنية الحية مطالبة بصيانة شخصية الشعب الاردني الوطنية بالحث والنضال من اجل تثقيف الجماهير بروح الاخاء والتضامن مع الشعب الفلسطيني كي يقرر بحرية ، وبدون تدخل ، مستقبل تطوره السياسي وشكل سلطته الوطنية .

ان انجاز هذا الهدف ، سيسحب البساط من تحت اقدام الرجعية الهاشمية وشركائها الطبقيين ، الذين يحجبون عن الجماهير الاردنية شروط تطورها الوطني المستقل تحت ادعاءات وذرائع مختلفة تبرر التحاقها بالامبريالية ، وسوف يساعد على تمييز مصالح الجماهير الاردنية في المدن والريف عن مصالح السلطة الهاشمية وكبار الملاك وزعامات العشائر والبرجوازيين والبيروقراطية وكبار الضباط ، وسيفتح الباب امام نضال وطني ديمقراطي ، على قاعدة تحالف وطني جديد لا تشوبه تناقضات اقليمية ، وعلى اساس مهمات انجاز الاستقلال الوطني والتطور الوطني . ان السلطة الهاشمية ، اذا ما نجحت الجماهير الفلسطينية ، وينبغي ان يناضل من اجل نجاحها — لاقامة سلطة وطنية لها ، سوف تفقد «الدجاجة التي تبيض ذهبا» والتي كانت تبرر الانفاق الامبريالي لاجل قمع واضطهاد الشعب الفلسطيني . وسوف تجد الجماهير الاردنية نفسها امام مثل وقدوة الجماهير الفلسطينية في بنائها السلطة الوطنية ، قادرة على مجابهة تناقضها الحقيقي مع السلطة الهاشمية وحلفائها الطبقيين ، كمهمة اساسية ملموسة لتجسيد وجودها الوطني واستقلالها ولانجاز تحررها الوطني والديمقراطي .

عـالـم

في عام الثورة الخامس عشر .. كوبا تبدأ تجربة مبتكرة في بناء اجهزة السلطة الشعبية

في مطلع هذا العام احتفلت كوبا بالذكرى الخامسة عشرة لسقوط دكتاتورية باتيستا امام جيش الثوار الزاحف من الجبال في الاول من كانون الثاني — يناير ١٩٥٩

مؤتمر النقابات يعزز دور الطبقة العاملة الطليعي

اختتمت الثورة الكوبية عامها الرابع عشر بحدث بالغ الاهمية هو المؤتمر الثالث عشر « للمنظمة المركزية لاتحاد نقابات العمال الكوبية » بحضور ٢٢٣٠ مندوبا ومراقبين عن اكثر من ٥٠ دولة . شكل المؤتمر خطوة بالغة الاهمية في مجال تنشيط المنظمات الجماهيرية وسد عددا من الثغرات في النشاط النقابي باتجاه اعادة بناء الاتحادات النقابية الوطنية والمحلية .

اقر المؤتمر عدة موضوعات بعد نقاش جماهيري واسع النطاق ، هي الاكثر ديمقراطية في تاريخ الحركة العمالية الكوبية. فقد حضر اكثر من مليون ونصف من العمال — اي ما يزيد عن ٨٨ بالمئة من اجمالي الطبقة العاملة — الجمعيات العمومية والندوات التي عقدت لمناقشة الموضوعات وافساح المجال امام الاعراب بحرية كاملة عن الانتقادات والاقتراحات الايجابية البديلة .

ومن هذه الموضوعات :

□ تثبيت المبدأ الاشتراكي في التوزيع على اساس « من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله » .

□ اعتماد العمل التطوعي غير المدفوع لصالح المجتمع

□ اعتماد اشكال جديدة لمشاركة النقابات العمالية في الادارة والحكومة

وبناء على الاقتراحات التي رفعتها الاجتماعات الجماهيرية ، جرى اقرار عدد من التوصيات الاضافية .

□ اعادة النظر في جداول الاجور بحيث تدفع الاجور لكل عامل بشكل متوافق مع انتاجه النوعي والكمي الفعلي ، والعمل على زيادة المساواة في الاجور .

□ الاجازات المدفوعة للعمال الزراعيين

□ تثبيت الاجور في صناعة السكر

□ الغاء البطاقات للمواد الغذائية

وحدد المؤتمر بناء على هذه الاقتراحات اهداف نضال الطبقة العاملة الراهنة : المساهمة في تطوير البلاد الاقتصادي بزيادة مستويات الانتاج ورفع انتاجية العمل وخفض اكلاف الانتاج وزيادة التوفير في استهلاك المواد الاولية والطاقة ، وتنشيط دور النقابات في الحقول الادارية والاقتصادية .

واعاد المؤتمر انتخاب لازيروبينا رئيسا « للمنظمة المركزية لاتحاد نقابات العمال الكوبية » وهو من قدامى مناضلي الحركة العمالية . واختتم باقرار توصيات تعلن تضامن الشعب الكوبي مع نضال شعب تشيلي ضد الدكتاتورية العسكرية . وبالنسبة للشرق الاوسط ، اعلن المؤتمر « التضامن لدعم الشعوب العربية التي وقعت ضحية السياسة التوسعية العدوانية الاسرائيلية ، والتي حطمت ، خلال الحرب الرابعة ، الاسطورة الاعلامية التي نظمتها الدوائر الامبريالية مصورة الجيش الاسرائيلي بانه لا يقهر . ان المؤتمر ينضم الى كل جماهير شعبنا في دعم الشعوب العربية في موقفها الحازم من ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي التي اغتصبتها بالقوة والغزو العسكري ، وبوجوب احترام الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني . » وحيا المؤتمر باعتزاز الاطباء والممرضين الكوبيين الذين يساعدون ضحايا المعتدين الاسرائيليين في سوريا . كما اعرب المؤتمر عن تضامنه مع شعوب فيتنام والارغواي وكمبوديا ولاوس وباقي الشعوب المناضلة من اجل حريتها واستقلالها .

مندوبون منتخبون من الجماهير وقابلون للاستبدال في اي وقت ..

على أن عام ١٩٧٤ — الذي عمدته الثورة الكوبية « عام الذكرى الخامسة عشرة » — سيكون بلا شك عام بناء المؤسسات الجماهيرية . وابرز مشروع في هذا المجال هو مشروع بناء اجهزة حكم شعبية منتخبة مباشرة من قبل الجماهير مع حق استبدال المندوبين ونزع الثقة عنهم في اي وقت . في النصف الاول من العام ، ستقوم اول تجربة في بناء اجهزة السلطة الشعبية في مقاطعة « ماتانزاس » ، التي سيجري تعميمها لاحقا لتشمل مختلف مستويات السلطة والقيادة السياسية في البلد ككل .

هذا ما اعلنه راوول كاسترو ، السكرتير الثاني للحزب الشيوعي الكوبي ووزير القوات المسلحة الثورية ، في خطابه بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة . وقال :

« ابتداء من نهاية النصف الاول من عام ١٩٧٤ ، وطوال ما يقارب السنة . سوف نختبر في مقاطعة « ماتانزاس » مشروعا لبناء اجهزة السلطة الشعبية الذي سيعمم على كافة مستويات القيادة في البلاد . وسوف تتكون هذه الاجهزة من مندوبين غير متفرغين، منتخبين من الجماهير وقابلين للاستبدال من قبلها .

« نظرا للظروف السائدة في العقد الاول من الثورة ، التي اشرنا اليها سابقا ، لم نقم هذه المؤسسات ، ولكن لا بد من انشائها، كما اشار فيديل ، بالارتكاز الى المبادىء الماركسية اللينينية ، ومع الاخذ بالاعتبار ظروفنا المحددة . ويجب ان تنمي هذه الاجهزة مشاركة الجماهير في شؤون الدولة والادارة ، بحيث يصبح الشعب جزءا من الدولة بطريقة مباشرة ومنتظمة ، وتتوثق صلته بها ، وهكذا تصبح الدولة اكثر فاكثر دولة الشغيلة ، دولة ديمقراطية شعبية ثورية حقيقية .

« اننا على يقين من أن اتساع مشاركة الجماهير في ادارة شؤون الدولة سيزيد من فاعلية النضال ضد كافة اشكال البيرقراطية ، وسيسمح بسد حاجات الشعب والمجتمع على نحو افضل ، كما سيزيد الدولة الثورية صلابة وقوة ويجعلها اكثر ديمقراطية » .

المقاومة

الحوار داخل المقاومة

تم الاتفاق على مشروع برنامج العمل المرحلي لعرضه امام المجلس الوطني الفلسطيني

استمر طوال الاسابيع الماضية الحوار بين مختلف الاطراف داخل المقاومة من اجل الوصول الى صيغة نهائية حول برنامج العمل المرحلي . والذي سيتم عرضه على الهيئات القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية كمقدمة لعرضه على اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني

ومن خلال الحوار الذي دار بين مختلف الاطراف وبمشاركة عدد من العناصر الوطنية المستقلة ، تم التوصل الى صيغة مشروع برنامج مرحلي يقدم اجوبة على المسائل التي طرحها الواقع الناشيء ، وخاصة بعد حرب تشرين ، ويحدد بدقة مهام واهداف النضال الوطني الفلسطيني الراهنة والمباشرة .

ويؤكد مشروع البرنامج على ان المهام الراهنة والمباشرة للنضال الوطني الفلسطيني تقوم على العمل من اجل طرد الاحتلال عن الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، دون قيد او شرط ، وفرض سيادة الشعب الفلسطيني الوطنية عليها وحقه في الاستقلال الوطني الكامل ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ويرتبط هذا الهدف بالنضال من اجل منع عودة الحكم الهاشمي الى هذه الاراضي ، والعمل من اجل تجديد وحدة الشعبين الاردني ، والفلسطيني على المدى اللاحق على اساس وطني ديمقراطي .

ان انجاز هذه المهام ، كما اكد مشروع البرنامج ، هو الحلقة المركزية التي يجب ان تتمسك بها قوى الشعب الفلسطيني الوطنية ، من اجل حلها ، وحتى ينتقل النضال الفلسطيني الى مرحلة اعلى ، بما يمكنه من الاستمرار استنادا الى قاعدة وطنية وجماهيرية صلبة ، من اجل انتزاع حق الشعب الفلسطيني الكامل في العودة الى وطنه وتقرير مصيره على كامل ترابه المغتصب .

وردا على كل الاتجاهات التي وضعت تناقضا وهميا بين المهام الراهنة والحقوق التاريخية ، فقد اشار البرنامج الى ان انجاز مثل هذه المهام على المدى الراهن والمباشر ، هو الذي يمكن تضية الشعب الفلسطيني من التقدم الى الامام بخطوات واسعة على طريق احقاق الحقوق التاريخية .

ويشير البرنامج الى ضرورة الاستناد على قرارات الامم المتحدة والتسلح بها بحزم ، في كل المجالات العربية والدولية ، تلك القرارات التي تضمن للشعب الفلسطيني حق بناء كيانه الوطني المستقل، وحق العودة الى الوطن بالنسبة لكل تجمعات الشعب التي تم اقتلاعها وتشريدها .

ويؤكد البرنامج على ان النضال الوطني الفلسطيني يرتبط ارتباطا وثيقا بنضال قوى حركة التحرر الوطني العربية من اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي ، وكل تقدم في منجزات ومكاسب هذه الحركة يعزز من قدرة النضال الفلسطيني على التقدم في تحقيق اهدافه .كما يؤكد البرنامج على العلاقة الوطيدة مع بلدان المعسكر الاشتراكي وقوى الديمقراطية والتقدم على نطاق العالم .

ان هذا البرنامج الذي يحدد المهام الملموسة امام جماهير الشعب الفلسطيني ، ويخرج من دائرة طرح المواقف العامة والانتقائية ، يضع جميع القوى الفلسطينية الوطنية امام مسؤوليتها في الوصول بالحوار الدائر الى نتيجة حاسمة .

ان هذا البرنامج الذي يستجيب لمصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه في المرحلة الراهنة ، ويطرح اهدافا ملموسة للنضال الوطني . فانه في نفس الوقت يصطدم مباشرة مع سائر المحاولات والمشاريع الاميركية — الاسرائيلية — الهاشمية والرامية الى تبديد وتصفية الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية .. ويقدم هذا البرنامج الاجوبة على المسائل المطروحة على الشعب الفلسطيني في الظرف الراهن ، ويمكن قواه الوطنية من الانخراط في الصراع ضد المشاريع المعادية ومن اجل انجاز اهداف وطنية ملموسة للشعب الفلسطيني . ويمكن هذا البرنامج القوى الوطنية الفلسطينية من العمل على قطع الطريق امام كل القوى والبلدان العربية التي تعمل على التنصل من التزاماتها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة ، بحجة غياب موقف وطني فلسطيني موحد !

وتكشف الوقائع اليومية ، الحاجة الملحة للوصول الى اقرار مثل هذا الموقف الموحد حتى يمكن للشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية من اجتياز المصاعب الراهنة على طريق انتزاع الارض الفلسطينية من بين براثن المحتلين وتحقيق استقلالها الوطني في ظل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

العراق

اهداف الاعتداء الايراني على العراق

الاعتداء الايراني الاخير على العراق يأتي في اعقاب التدخل العسكري المباشر لمساعدة السلطان قابوس ضد ثوار ظفار ، فبعد شهر من هذا التدخل في عمان الذي اعلن عنه الثوار في البداية ، اعترف السلطان قابوس وشاه ايران معا في الاسبوع الماضي بحدوثه في الوقت الذي كانت فيه القوات الايرانية تقوم بتحركها على الحدود مع العراق وتشتبك مع القوات العراقية .

ما هي اهداف هذا الاعتداء العسكري الايراني على العراق ؟

من الواضح ان هناك عدة اهداف مترابطة للاعتداء الايراني :

— فهو ، اولا ، يهدف الى تاكيد دور ايران كوكيل محلي للمصالح الامبريالية ودورها كبوليس محلي لحماية هذه المصالح .. واذا كان التدخل العسكري ضد ثوار ظفار يهدف الى تحقيق هذا الدور عمليا من خلال التدخل المباشر ومساعدة السلطان قابوس بحجة حماية المدخل الجنوبي عند مضيق هرمز من «بنادق الثوار» ! ، فان الاعتداء العسكري على العراق في الشمال يقصد منه تأكيد هذا الدور الايراني من بوابة الخليج العربي الى حدوده الجنوبية .

— وهو ، ثانيا : يهدف الى منع مساعدة ودعم ثوار الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي من قبل الحكم الوطني في العراق ، هذا الدعم والمساندة اللذان يشكلان جسر التفاعل بين القوى الوطنية في الخليج العربي كله مما يهدد المصالح الامبريالية وعملاءها الرجعيين في الصميم

— وهو يهدف ، ثالثا ، الى اشغال العراق عن المشاركة الفعالة في الوقوف في وجه الحل الاستسلامي الاميركي ومخططاته لاخضاع المنطقة العربية للنفوذ الامبريالي الاميركي ، وليس من الصدفة ان الاعتداء الايراني ياتي على العراق في الوقت الذي تزداد فيه الضغوط الامبريالية والاسرائيلية على سوريا لفرض الشروط عليها ، وفي الوقت الذي تحتاج فيه سوريا للوقوف في وجه الضغوط الى دعم العراق ومساندته .

— وهو ، رابعا ، يهدف الى اشغال العراق عن انجاز اتفاقية الحكم الذاتي للاكراد المقرر تنفيذها في اول الشهر القادم .

ان ايران تحاول منذ فترة ان توجد لها في صفوف الحركة الكردية قوى مأجورة تعمل على توتير الاجواء وعدم التفاعل الديمقراطي مع الحكم العراقي لمنع تنفيذ اتفاقية اذار .

ان هذه القوى المشبوهة داخل الحركة الكردية ، تلعب ولا شك دورا اساسيا في توتير الجو وفي جر العراق الى صراع عسكري جديد بين العرب والاكراد ، وهذه القوى هي نفسها التي كانت ولم تزل تدفع الى توتير العلاقات بين القوى التقدمية العربية والكردية.

— وهو ، خامسا واخيرا ، يهدف الى اسناد ودعم القوى الرجعية العربية التي تعمل لرفع حظر النفط عن اميركا ، وتاكيد بان ايران هي المؤهلة دائما لحماية المصالح النفطية الاميركية من خلال رفض استعمال النفط كسلاح رئيسي في القضايا الوطنية والقومية لشعوب المنطقة . .

هذه هي الاهداف الخمسة المترابطة التي تريدها ايران من اعتدائها على العراق . ان هذا الاعتداء الايراني يؤكد مرة اخرى ، اهمية التامر الامبريالي في المنطقة ، وخاصة في الخليج العربي حيث تلعب ايران دور الوكيل المحلي للمصالح الامبريالية .

الاحزاب التقدمية اللبنانية تدين الاعتداء الايراني

ادانت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان الاعتداء الايراني على العراق ، ووجدت فيه تصعيدا لسياسة الرجعية الايرانية التي تقوم بدور الوكيل المحلي للامبريالية في المنطقة والتي تجلت في صورة واضحة ، باحتلال الجزر العربية وغزو الاقليم الجنوبي من عمان لقمع حركة الثورة ...

وطالبت الاحزاب التقدمية الدول العربية باتخاذ الموقف الذي يمليه عليها الجانب القومي ، وتحمل مسؤولياتها ازاء تصاعد الاعتداءات الايرانية وسياسة التوسع الايرانية في الخليج العربي .

الأردن

عندما يدعو الملك حسين للحوار مع المقاومة .. فك العزلة بعد فشل فك الارتباط

.. بعد ايام قليلة من اعلان الملك حسين ورئيس وزرائه زيد الرفاعي ، عن تمسكهم بحقهم في المطالبة بالضفة الغربية واستعادتها من خلال مؤتمر جنيف ، ((وعدم ممانعتهم)) لوجود وفد فلسطيني في هذا المؤتمر من أجل المطالبة ((بالحقوق الاخرى)) خرج الملك حسين في خطاب القاه في عمان يوم ١٣ شباط بدعوة ((للمنظمات الفدائيه ، وأي شخص أو مجموعة فلسطينية ، من أجل اجراء مناقشات لخدمة القضية ..))

وجريا على التكتيك الاردني المعروف ، فقد كان الملك على استعداد دوما لتقديم عروض يبدو من خلالها وكأنه قد اعطى بعض ((التنازلات)) ، ويتبين فيما بعد أن شيئا جديدا لم يطرأ على سياسة النظام ومواقفه. وقد تكرر هذا الوضع وبشكل خاص بعد تشرين ، حين اعلن الملك وقتها عن استعداده للتفاهم مع منظمة التحرير بصفتها تمثل قطاعا من الفلسطينيين يعيشون خارج حدود الضفتين ، بينما يحتفظ النظام الاردني بحق تمثيل شعب فلسطين في الضفة الغربية : وابدى النظام الاردني وقتها فهمه لحقوق الفلسطينيين التي تمثلها منظمة التحرير على أساس كونها لا تعدو ((التعويض ، والتوطين)) ضمن اطار الحل الاميركي — الاسرائيلي العام لحقوق الشعب الفلسطيني والرامي الى تصفية هذه الحقوق وتبديد وجود هذا الشعب .

ويبدو أن العزلة المتزايدة التي تحيط بحكام عمان داخليا ، واستمرار خذلان محاولاتهم للتقرب من الفلسطينيين ، وحتى اولئك الذين استند اليهم هذا النظام دائما في السابق ، عدا عن العزلة العربية والدولية . كل هذا يدفع بالملك حسين بين آن وآخر الى اظهار وتقديم ما يبدو انه نوايا حسنة واستعداد للنقاش والحوار ، في محاولة لايجاد مخرج عملي لهذه العزلة من خلال تنازل شكلي وكلامي يقدمه .

وطوال الشهور الثلاثة الماضية ، كانت الحلقات السياسية في عمان ، والتي يعقدها اركان النظام ، لا تخلو يوما من ابداء الغبطة والاطمئنان ، بسبب اعتقادها بعجز منظمات المقاومة عن اتخاذ موقف موحد بشأن مصير الاراضي المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني فيها ، هذا الموقف الذي ينذر بالخطر على مصير النظام السياسي ويحكم طوق العزلة حوله ويبدأ في اخراجه عمليا من ((ساحة المساومة)) على مصير وحقوق شعب فلسطين .

ولم يكن غريبا ، بالتالي ، ان يبدي الملك حسين كل هذا ((التسامح)) واللين باستعداده للدخول في ((حوار مع المنظمات)) ، في الوقت الذي بدت فيه بوادر الوصول الى موقف سياسي معلن وموحد يستجيب ويناضل من أجل حقوق الشعب الفلسطيني ، في هذه المرحلة في تقرير المصير والسيادة الوطنية على ارضه المحتلة بعد اجلاء المحتلين عنها . فلا زال هناك وهم يساور الملك والسلطة الحاكمة في امكانية تطويق هذا الاحتمال ، ومنع تحول عزلته بين صفوف شعب فلسطين في المناطق المحتلة الى طلاق كامل وقطيعة لا عودة عنها .

ولم يفت الملك حسين ان يكشف في خطابه عن الاتصالات التي جرت مع اسرائيل من أجل ((فك ارتباط)) على الجبهة الاردنية . وحاول الملك ان يفسر تعثر هذه المحاولة الاولى التي اجراها ، بأنها جاءت نتيجة ((تصلب)) النظام الاردني واصراره على انسحاب اسرائيلي شامل وتدريجي بدون قيود او مكاسب جغرافية اسرائيلية في الضفة الغربية !! وتشير كل المعلومات بما فيها تصريحات الملك نفسه ورسالته الشهيرة الى كيسنجر التي حدد فيها مطالبه (نشرتها ((الحرية)) بنصها الحرفي في عدد سابق)، عن استعداد الملك للتسليم بتعديلات — سماها طفيفة — في الحدود . كما أعلن زيد الرفاعي في خطابه الذي القاه في المرحلة الاولى من جنيف ، وكرر الملك والرسميون الاردنيون فيما بعد ، مناشدتهم للطرف الاسرائيلي علنا، وعبر زيارات كيسنجر الى الاردن ، من اجل تشكيل لجنة فك ارتباط اسرائيلية — اردنية دون ان يرتبط هذا الطلب حتى في التصريحات العلنية باشتراط للانسحاب الكامل والشامل — كما أشار الملك في خطابه الاخير .. لقد كان النظام الاردني يطمح الى قيام لجنة مشتركة ((لفك الارتباط)) مع اسرائيل من أجل الحصول على موطيء قدم في الضفة الغربية تمهيدا لاقتسامها . وكررت تصريحات المسؤولين الاسرائيليين موقفهم الودي تجاه الاردن ، الا انهم كانوا يطمحون باستمرار الى فرض شروطهم على سوريا كخطوة أولى، حتى تتوفر لهم امكانات حل قضية الاراضي الفلسطينية في ظل شروط وظروف اكثر مؤاتية بالنسبة لهم ولحكام عمان . وبسبب من تعقد وتأخر امكانية الوصول الى صيغة سريعة اردنية — اسرائيلية ، لم يكن من المستغرب مسارعة الملك حسين الى تحسين وضعه على الجبهة الاخرى : — جبهة الشعب الفلسطيني والبلدان العربية ، حتى لا يبدو وكأنه قد خسر المعركة في الظرف الحالي على الجبهتين معا .

ومن الملاحظ ان الدعوة الى الحوار التي قدمها الملك ، استبعدت تماما أية اشارة الى منظمة التحرير . ولا يخفى هنا ما هو الهدف الذي يرمي اليه هذا الموقف . فالنظام الاردني يلقي بسنارته الان من أجل اغراء أية قوى فلسطينية تقليدية انحازت تحت الضغط الشعبي الى الموقف الوطني واضطرت للاعتراف بمنظمة التحرير كممثلة شرعية وحيدة ، وخاصة تلك القوى داخل المناطق المحتلة التي كان يعول عليها النظام الاردني في الماضي ، واضطرت تحت ضغط الشارع الفلسطيني الى ادارة الظهر لهذا النظام في الفترة الاخيرة . كما يمثل تجاهل منظمة التحرير محاولة — يعتقد الملك أنها قد تكون بارعة — للتنصل من أي التزام على أساس قرار مؤتمر القمة العربي في الجزائر ، من الاعتراف بها كممثلة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني .

ويحاول النظام الاردني اصطياد اكثر من عصفور ، فبعد التمرد الاخير في الجيش الاردني ، لم يتوقف الملك لحظة واحدة عن القيام بجولات تشمل مختلف قطاعات الجيش ومختلف الهيئات الرسمية والشعبية في البلاد . لقد كان منطق الجنود الذين تمردوا خلال الاسبوع الماضي يتلخص بالشكوى من انخفاض القيمة الفعلية لاجورهم بسبب الغلاء الفاحش — كما اعترف النظام نفسه بذلك على الاقل — ، بينما يرون بأعينهم ملايين الدنانير التي يغدقها النظام من أجل استجداء تأييد قواعده السابقة في المناطق المحتلة مرة اخرى ، ولكن دون جدوى . وحاول الخطاب الملكي ان ينقذ ما يمكن انقاذه ، في محاولة منه للايحاء بأن الامل لم ينقطع ، ولا زال هناك مجال مفتوح لان تؤتي هذه الملايين المهدورة على شراء الذمم وليس على دعم صمود الشعب .. ثمارها .

ومرة اخرى لا تفيد هذه المخارج اللفظية والشكلية التي يقدمها النظام لزرع الوهم باستعداده للانفتاح على الفلسطينيين ، دون ان يعترف بمنظمة التحرير كقائدة وحيدة لهم وممثلة لحقوقهم .. لاتفيد هذه المخارج الا في اقناع مزيد من المترددين بأن مأزق النظام لا مخرج منه ، وأن تخبطه الحالي ليس الا الخطوة الاخيرة قبل اعلان أفلاسه !

الملك يحاول انقاذ وحدة جيشه بعد التمرد الأخير .. باعلانه عن مؤامرة فلسطينية مزعومة !

على طريقة الاساطير التي تعتقد اجهزة المخابرات الاميركية أنها تجوز على عقول جنود الجيوش في البلدان المتخلفة .. اعلنت الاوساط الرسمية في عمان بكل مهابة وجلال عن اكتشاف مؤامرة خطيرة .. ونقلت وكالات الانباء تفاصيل هذه ((المؤامرة)) على لسان الملك حسين ، وقالت انه قد كشف تفاصيلها أمام مجلس الامة والاعيان الاردني وكبار الشخصيات وتتلخص الاسطورة ((بأن ما حدث من تمرد في صفوف الجيش ، كان مقدمة لمؤامرة تستهدف اغتيال الملك ، والقضاء على النظام برمته ، وبعد الاغتيال ستعم الفوضى الجيش وتشمله ومن ثم تقوم خلايا فتح السرية بتنظيم مظاهرات في الشوارع .))

ومن المفهوم ان هذه ((المؤامرة)) التي تفتقت عنها اذهان الخبراء الاميركيين في القصر الملكي ، والاعلان عنها بهذه الطريقة المسرحية لا يهدف أكثر من امتصاص حالة النقمة والتمزق التي اصابت الجيش الاردني منذ التمرد الاخير في صفوفه ، وتوجيه انظار جنوده الذين يسودهم التذمر بسبب اوضاعهم المعيشية وامتيازات ضباطهم ، نحو خطر موهوم آخر اسمه ((مؤامرة تعدها فتح ، وتستغل فيها تمردهم العفوي من أجل اغراض اجرامية)) تؤدي ليس فقط الى ضياع النظام بل وكذلك ضياع مصدر رزق الجنود أنفسهم !

وقد صدر عن منظمة فتح تكذيب واستهجان لهذه المؤامرة المزعومة ، كما اكدت مصادر منظمة التحرير أن مثل هذه الاكاذيب ليست سوى مقدمة يلجأ اليها النظام الحاكم في الاردن على ابواب كل حملة قمع جديدة تستهدف القوى الوطنية في الداخل وجماهير الفلسطينيين على أوسع نطاق .



لبنان

سياسة تسعير العداء للمقاومة الفلسطينية لن تحرف الأنظار عن النضال ضد سلطة الاحتكار والاستسلام الوطني

لم يكن تعرض المناطق الحدودية للاعتداءات الاسرائيلية هو السبب الحقيقي الذي جعل الاكثريه النيابية تقرر — بمبادرة من كتلة كامل الاسعد — تحويل جلسة البرلمان مساء الثلاثاء ١١—٢—٧٤ الى جلسة مخصصة للتباكي على الجنوب أرضا وسكانا ثم للتحريض على المقاومة الفلسطينيه والدعوه ، العلنيه حينا والمستترة حينا اخر ، الى اجلائها عن المواقع التي انتقلت اليها خارج القرى الحدوديه منذ زمن بعيد ! فالجنوب يتعرض منذ حرب تشرين الى عدوان اسرائيلي مستمر يوميا ومع ذلك لم يجد المسؤولون ، نوابا ووزراء ، ما يفعلونه على امتداد الشهور الاخيرة سوى ابداء الاسف وتنظيم بضع رحلات ((للتعزية)) الى قرى الحدود كان الهدف منها دائما اظهار العجز المطلق عن القيام باي عمل يشعر الجنوبيين انهم جزء من وطن تعتبر السلطة نفسها معنية بالدفاع عنه ! .

فما الذي استجد اذن وجعل الكلام عن قضية الجنوب يتخذ طابع الحمله الموجهة ابتداء من خطب النواب وانتهاء بتصريحات وزير الدفاع مرورا بما تسرب عن طلبات انذارية تضمنتها مذكرات مقدمة من بعض الاجهزة الى حركة المقاومة الفلسطينيه ؟

الجديد هو ان اسرائيل المستمرة في عدوانها على الجنوب بادرت — مستغلة حادثا فرديا — الى شن حملة تضخيم واسعة لما تسميه ((تصاعد الحوادث على الحدود مع لبنان)) ، ثم عمدت الى توظيف هذه الحملة سياسيا من خلال تصعيد مطالبتها المتكررة للسلطة بان تضع حدا للوجود الفدائي في الجنوب يتخذ هذه المرة شكل الاجلاء النهائي للمقاومة عن المنطقة . واذا كانت اسرائيل تدرك ان ضغوطها في هذا المجال قد لا تحقق الغرض المنشود منها بكامله فانها قد تؤدي على الاقل الى زج المقاومة في معركة جانبية مع السلطة تستنزف الكثير من جهودها وتصرفها في هذه الفترة من متابعة معركتها العامة للصمود في وجه الحل الاستسلامي ولانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

واذا كانت تلك هي اهم اهداف الضغوط الاسرايلية الراهنة ، عسكريا وسياسيا ، فمن الواضح ان الاطراف النافذة في السلطة وضمن الرجعية اللبنانية بشكل عام تجد في ما يجري على هذا الصعيد فرصة مناسبة لاعادة فتح ملف قضية وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان بعد ان كانت احداث ايار الماضي قد اقفلته تحت وطأة الفشل الكاسح الذي انتهت اليه تجربة التصفية الدموية انذاك . وليس شرطا ان تتخذ عملية اعادة فتح الملف المذكور شكل تكرار تجربة ايار التصفوية بحذافيرها ، بل ان احاديث وزير الدفاع والعميد ريمون اده على هذا الصعيد تشير بوضوح الى نوع الحل الذي تتداوله الرجعية اللبنانية للخلاص من «مأزق» الوجود الفدائي هذه المرة . انه الحل الذي ينطلق من فكرة العمل على استقدام بوليس دولي الى الحدود اللبنانية بحيث يجري تحييدها سياسيا وعسكريا واقفالها بالتالي نهائيا في وجه حركة المقاومة الفلسطينية. وهكذا يجري افقاد القواعد الفدائية مبرر وجودها ويسهل على السلطة تنفيذ مخطط محاصرتها ثم اجلاء المقاتلين عنها وتطويق حركة المقاومة الفلسطينية داخل مخيماتها اخيرا . ولا شك ان الرجعية اللبنانية تجد في ما يجري على بعض الجبهات العربية ما يشجعها على الجهر بمطلب استقدام بوليس دولي . وذلك هو ما يفسر قول وزير الدفاع : ((لقد اصبح ممكنا الان البحث في معالجة الوضع على الحدود انطلاقا من فكرة وضع قوات طوارئ دولية)) .

واذا كانت تلك هي الاسباب والاغراض الكامنة وراء التصعيد المفاجيء لحملة التحريض الرسمية على المقاومة الفلسطينية تحت لافتة البحث بقضية الجنوب ، فان ما تواجهه السلطة على جبهة القضايا الاجتماعية الاقتصادية من تحركات شعبية متنامية يشكل سببا اضافيا للتصعيد المذكور . ولقد كان ما جرى في جلسة البرلمان مساء ١١—٢—٧٤ بالغ الدلالة في هذا المضمار . كانت الجلسة مخصصة اصلا لمناقشة واقرار مشروع قانون الايجارات . ومن اجل نسفها استمرارا لسياسة الحكومة والاكثرية النيابية الموالية لكبار الملاكين في تجاهل المطلب الشعبي العام المنادي بوضع قانون ديمقراطي عادل للايجارات ، من اجل ذلك كان لا بد من افتعال سبب ((مهم)) يصرف الانظار عما تعانيه الجماهير من تدهور متسارع في مستوى معيشتها ويفتح جدالا حول قضية تتصور السلطة ان الرأي العام الشعبي سوف ينقسم حولها فورا .. ومن هنا كان ترتيب مسرحية ((الاهتمام)) المفاجيء — وفي تلك الجلسة بالذات — باوضاع الجنوب ثم تركيز الحملة على الفدائيين بصفتهم ((سبب كل المصائب)) !

ان السلطة التي تبدو عاجزة عن تقديم اي حل للمشكلات الاجتماعية المتفاقمة تحاول تبديد الحملة الشعبية المتصاعدة من خلال تسعير العداء للمقاومة الفلسطينية وافتعال معارك تستهدف بذر الانقسام في صفوف الرأي العام الشعبي المتحد في تصديه لموجة الغلاء والاحتكار المتفاقمة . وليس صدفة ان يكون نواب كامل الاسعد في طليعة فرسان هذه الحملة. فما يجري في الجنوب من نمو لنضال الحركة الشعبية على الصعيدين الوطني والاجتماعي بات يهدد ركائز الاقطاع السياسي بالانهيار كليا . وان تجدي لعبة تسعير مشاعر العداء ضد المقاومة في صرف الجنوبيين والجماهير الشعبية في مختلف المناطق عن مقاتلة عدوهم الحقيقي : نظام الاستغلال والقمع و ... الاستسلام امام العدو الاسرائيلي !

من ظلام «مزرعة البيك» في الجنوب الى ظلام الحياة في ضواحي بيروت

السلطة وازلام الاقطاع ينتقمون من اهل الخيام

كان لبلدة الخيام الجنوبية وقفتها الصامدة ايضا المستنكرة للغلاء والاحتكار كمثيلاتها من قرى ومدن الجنوب في السادس من شباط يوم الغضبة الشعبية الشاملة وانتفاضة الجنوب .

بلدة الخيام الحدودية بين نار اسرائيل ونار السلطة والاقطاع الجنوبي . ففي السادس من شباط اقدمت ادارة الثانوية اثر التظاهرة الطلابية الشعبية على طرد خمسة طلاب بتهمة الاشتراك في تظاهرة الغلاء ..

وقامت قوى السلطة باعتقال هؤلاء الطلاب بعد أن تضامن رفاقهم بالاعتصام في ادارة الثانوية لالغاء قرار الطرد بحقهم . في مخفر الدرك قامت السلطة بكل ادبيات الضيافة من الشتم والتهديد والتحقيق . واستكملت الخطة بارهاب الاهالي واعتقال اثنين من المواطنين بتهمة توزيع بيان ضد الغلاء والاحتكار

تابع الطلاب اضرابهم واعتصامهم وسط جو من الالتفاف الشعبي حولهم .. وتراجع زلمة البك .. مدير الثانوية عن قرار الطرد .

اهالي الخيام كغيرهم من اهالي الجنوب اعادت لهم انتفاضة الجنوب في السادس من شباط ثقتهم بطريق النضال الجماهيري في سبيل مطالبهم ضد سلطة التخاذل الوطني والاستغلال والقمع .

.. وازلام البيك يعتدون على طلاب ميس الجبل

لا يزال ازلام كامل بيك يواصلون سياسة استفزاز جميع من لا يركع لمشيئة البيت الوائلي والاعتداء عليه .

يوم الاثنين الماضي اعتدى عدد من الطلاب من ازلامه في ميس الجبل على زملائهم وادى الاشتباك الى سقوط ثلاثة جرحى :

حسن اسماعيل ، حسين فرحات ، سميح غضبان واستخدموا الموسى والسكاكين ،مما يثبت ان الاعتداء كان مدبرا اصلا .

وبالطبع ، عند انتقال الجميع الى المخفر ، بدأت معاملة ابناء الست وابناء الجارية . المعتدون استضافهم رئيس المخفر في غرفته الخاصة . أما المعتدى عليهم ، فاودعوا غرفة الاعتقال .

لكن الجنوب الذي لم يركع للذل والاهمال والاستغلال ، الجنوب الذي لم يركع للعدو الاسرائيلي ، لن يركع لا للاقطاع السياسي المنهار ولا لازلامه .

اهالي حي السلم بدون كهرباء منذ اكثر من شهر

منذ اكثر من شهر والكهرباء مقطوعة عن منطقة حي السلم في ساحل المتن الجنوبي (أكثر من ٢٠ الف نسمة) . ومن يبحث عن السبب ، يجد بعضا من غرائب نظام ((الاقتصاد الحر)) .

حوالي ٧٠ بالمئة من اهالي المنطقة لايملكون ساعات كهرباء . ويضطرون الى ((استعارة)) التيار من الاسلاك العامة .. ومعظم هؤلاء تقدم بطلبات ساعات كهرباء على ان الدولة ومصلحة الكهرباء ترفض منحهم اياها .

وتعمل في المقابل على تلبيس اسلاك الكهرباء بالبلاستيك لمنع الاهالي من ((استعارة)) التيار . هكذا تحل دولة الاقتصاد الحر قضايا المواطنين . لا تمنحهم ساعات كهرباء ولا توصل اليهم التيار الكهربائي ((الرسمي)) وتسعى لمنعهم من استعارة التيار من الاسلاك العامة .

النتيجة : اضافة الى فقر اهالي حي السلم وشروط سكنهم البائسة وظروفهم الصحية القاتلة ، عليهم أن يتحملوا ظلام نظام السمسرة والنهب والغلاء .

ماذا بقي من « النتائج الايجابية » لما قدمته الدولة عشية ٦ شباط والتي جرى على اساسها تعليق الاضراب العمالي العام ؟

السؤال وارد باشكال مختلفة على لسان الالوف من ابناء شعبنا . والجواب عليه تقدمه مجمل تطورات الاسبوع الماضي .

□ تشهد البلاد ارتفاعا جديدا في الاسعار . ارتفعت اسعار اللحوم وها ان القصابين يهددون بالاضراب، بعد ان ((لم يعد باستطاعتهم بيع اللحم وفق التسعيرة الرسمية)) . اصحاب الافران يقررون رفع سعر الخبز ١٠ قروش .

□ اعلنت النقابات الحرفية عدم استعدادها لدفع الزيادة الرسمية الجديدة على الاجور ورفع الحد الادنى لعمال الحرف . واكتشف ((الاتحاد العمالي العام)) ان قرار الزيادة يحرم من هم دون العشرين سنة من فرصة الحصول على الحد الادنى للزيادة (٥٠ ليرة) . ومن هم دون العشرين سنة يشكلون قسما كبيرا من العمال ، ان لم نقل اكثرية العمال .

□ امام تخاذل قيادة اليمين في ((الاتحاد العمالي العام)) ، ((يستأسد)) ارباب العمل ، ويلجأون الى الصرف الكيفي . ادارة ((اميركان لايف)) قررت صرف ٥٠ من اصل ٩٠ من عمالها . وادارة معمل ((صفا)) لتوضيب الحمضيات في صيدا تقفل معملها في وجه اكثر من مئتي عامل .

□ المجلس النيابي يتهرب من نقاش قانون الايجارات بحجة رفض الرضوخ لضغط المظاهرات . لكنه ((يناقش)) الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب .. ولا يجد وزير الداخلية من اجراءات سوى منع المتظاهرين من الوصول الى ساحة النجمة ! وفي الوقت نفسه ، يقوم بنشاط محموم مع التجار وكبار الملاكين العقاريين لمنع اي تعديل على مشروع القانون المقترح . جمعية التجار توسع نشاطها ضد فرض ضريبة على الخلو التجاري . ويتضامن معها اقطاب الاقطاع السياسي وعلى الاخص ريمون اده وكميل شمعون وبيار الجميل ، فيما ((يتعاطف)) رشيد كرامي .. وفي الوقت نفسه ، يتستر كبار ملاكي العقارات واصحاب الشركات العقارية وراء صغار الملاكين للضغط من اجل ((الرأفة)) تجاه ((المؤجرين)) وعدم تخفيض الايجارات .

بعد اعتراف الاتحاد العمالي بلا مبالاة الدولة في مكافحة الغلاء

لماذا، اذن، قررتم تعليق اضراب ٦ شباط ؟

□ اخيرا ، ليس اخرا . المشاريع تنام في الادراج والوعود بقيت وعودا .

وليس هذا ما تسجله الاحداث فقط ، بل ما يعترف به ((الاتحاد العمالي العام)) ايضا . في اواسط الاسبوع الماضي ، اصدر الاتحاد بيانا عنيف اللهجة ضد لا مبالاة الدولة امام استمرار موجة الغلاء ، يهدد فيه بتقديم موعد الاضراب العام المقرر ((مبدئيا)) في ٢ نيسان.

البيان الصادر بعد اسبوع فقط من موعد الاضراب العمالي العام الذي علقه الاتحاد بناء على ((ايجابية)) موقف الدولة ، يعترف بان الدولة لا مبالية امام موجة الغلاء ، والمجلس يتهرب من قانون الايجارات ، والمشاريع المعجلة المكررة المتعلقة بالمطالب العمالية تنام في الادراج ، وزيادة الاجور بنسبة ١٠ بالمئة ((مبتورة)) لانها تستثني من هم دون العشرين من العمر . كما يعترف بيان الاتحاد بان الدولة ((تستبعد نهائيا)) اي بحث في تعديل المرسوم ٣٤ — المتعلق بالوكيل التجاري — وفي توسيع صلاحيات مكتب الحبوب والشمندر السكري .

وبعد التحذير من ((سلبية ناقمة يائسة، تعم اكثرية الشعب اللبناني، لا يعلم الا الله مدى خطورتها على هذه البلاد)) ، يحدد ((الاتحاد العمالي العام)) مطالب جديدة اهمها : اعادة الاسعار الى ماكانت عليه في مطلع عام ١٩٧٤ وتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل (الصرف الكيفي) .

ما معنى اقوال ((الاتحاد العمالي العام)) ؟ تعني بكل بساطة ، بان زيادة الاجور ، وهي المكسب الذي جرى نفخه وتضخيمه تبريرا لتعليق الاضراب ، جاء ((مبتورا)). وتعني ان هناك مطالب اساسية هي وحدها القادرة على الحد من الغلاء — وعلى الاخص ما يسميه ((الاتحاد)) توسيع صلاحيات مكتب الحبوب — ترفض الدولة حتى البحث فيها . وتعني اخيرا وليس اخرا ان الوعود بقيت وعودا وان المشاريع تنام في الادراج .

واذا كان الاتحاد العمالي العام يعترف بكل ذلك ، فمن حق اي مواطن ان يتساءل : لماذا اذن جرى تعليق اضراب ٦ شباط ؟

لنسمع الجواب على لسان غبريال خوري نفسه في تصريح الى احدى الصحف اللبنانية الناطقة بالفرنسية — اي الى صحيفة لا امل للعمال في ان يطلعوا عليها — يعترف رئيس الاتحاد العمالي العام بالسبب الحقيقي لتعليق الاضراب .

يقول ان حالة عارمة من التذمر والغضب تراكمت عشية ٦ شباط . ولو قدر لذلك الاضراب ان ينفذ ، لانفجرت هذه النقمة . وغبريال خوري — على حد قوله — ليس مستعدا لـ ((تخريب)) البلاد من اجل أن ((ينفس)) العمال عن نقمتهم وغضبهم !!

هذا اعتراف صريح من قبل القطب الرئيسي لليمين النقابي بأن سبب تعليق اضراب ٦ شباط ليس سببا مطلبيا ، اي انه ليس ناتجا عن اقتناع بأن التنازلات التي قدمتها الدولة كافية للتعليق . بل ان القرار في اساسه سياسي . انه ينطلق من ضرورة تمييع حدة الصراع الاجتماعي في البلاد ، وضرورة لجم حالة التعبئة العارمة التي اجتاحت الطبقة العاملة واوسع الجماهير الشعبية تمهيدا للسادس من شباط .

مرة اخرى ، لا يتردد اليمين النقابي في أن يعلن عن وظيفته الرئيسية : ضبط الطبقة العاملة ولعب دور الشرطة الاحتياطية عليها، وتنفيس نضاليتها وتمييع تعبئتها . وهذا كاف بحد ذاته لان يبدد مئات التصريحات السابقة حول اهمية عدم ((تسييس)) النزاعات العمالية. فكل ما يقوله اليمين النقابي يتعلق بدوره السياسي ، لا النقابي :

المهم ، بالنسبة اليه ، الا تتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية ، الا تحرج السلطة امام تنامي النضالات المطلبية . وهذا باختصار هو الدور السياسي لليمين النقابي .

على أن غبريال خوري ، وحاشيته بات يدرك أن قرار تعليق الاضراب لم يؤد غرضه هذه المرة . النقمة العارمة عبرت عن نفسها رغما عنه في اشكال الاضراب العمالي والشعبي التي انفجرت يوم ٦ و ٧ شباط رغما عن قراره بتعليق الاضراب . وليس هذا تعبيرا عن ((سلبية ناقمة يائسة)) تعم الشعب اللبناني .هذا تعبير عن مدى نضج الوعي الطبقي والسياسي لدى قطاعات واسعة من الجماهير اللبنانية ، ومدى تزايد امكانات التعبئة والتنظيم والضغط والنضال لدى اوسع الجماهير اللبنانية .

هذا هو المخزون الذي تحمله الحركة الشعبية وهي تتأهب ، مجددا لاستخدام سلاح الاضراب العام من اجل الحد من تدهور مستوى معيشتها وتحقيق كافة مطالبها .

المعارك العماليَّة مستمرة...

معمل صفا يقفل أبوابه ويصرف أكثر من مئتي عامل

منذ فترة وعمال معمل صفا لتوضيب الحمضيات يتداولون في مطالبهم الملحة .. يوم الاحد ١٠ شباط الجاري ، عقدوا اجتماعا اختاروا خلاله لجنة قيادية تمثل كافة فروع المعمل وكلفوها صياغة المطالب والتفاوض مع ارباب العمل . وقد رفعت اللجنة يوم الاربعاء الماضي مطالب العمال الى الادارة . وهي : تطبيق قانون العمل اللبناني ، وبخاصة لجهة الالتزام بثماني ساعات عمل يوميا ، عطلة اسبوعية مدفوعة - تسجيل العمال بالضمان ، منح زيادة العشرة بالمئة الاخيرة ، تعهد بعدم صرف العمال كيفيا .

طالب ارباب العمل بفرصة لدراسة المطالب . وقد اعتبرها عمال قسم النجارة محاولة للتملص والتسويف بادروا الى الاضراب والاعتصام على الاتهم يوم الاربعاء الماضي .

ومع ان باقي اقسام المعمل كانت شغالة ، فقد قررت ادارة معمل ((صفا)) اقفال المعمل حتى اشعار آخر .

مساء الاربعاء ، اجتمع العمال في دار اتحاد النقابات وقرروا النزول للعمل كالمعتاد يوم الخميس . وردا على قرار الاقفال ،تجمع العمال على ابواب المعمل ولكن دون التعرض لشاحنات الحمضيات التي تدخل المعمل وتخرج منه .

وبدأت المفاوضات بين حسيب عبد الجواد، رئيس اتحاد نقابات الجنوب ، واتحاد عمال فلسطين من جهة وادارة المعمل من جهة ثانية ، يوم السبت الماضي .

لا زال عمال ((صفا)) يتجمعون يوميا على ابواب المعمل رافضين قرار الاقفال ، مصرين على تحقيق كل مطالبهم . وهم يتداولون الخطوات الضرورية لتصعيد تحركهم في حال تعنت ارباب العمل .

عمال الزعتري يحبطون محاولة صرف عدد منهم

خلال اضراب وتظاهرة ٦ شباط في صيدا ، هتف عمال شركتي صفا والزعتري ضد اصحاب الشركة ، كان واضحا ان ارباب العمل سيحاولون صرف بعض العمال من المنشرة وخاصة من كان عضوا في المجلس التنفيذي للنقابة .

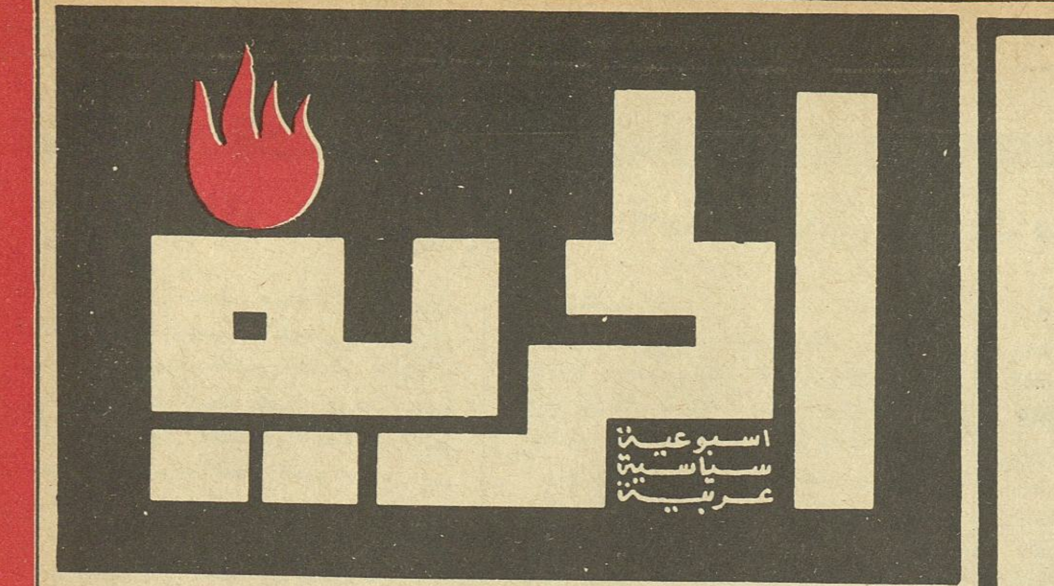
يوم الجمعة مساء ٨—٢—٧٤ اصدرت ادارة شركة الزعتري قرارا بصرف العامل نبيل البوبو (عضو مجلس تنفيذي) الحقته بقرار صرف ٣ عمال اخرين هم سمير البني (عضو مجلس تنفيذي) ، ابراهيم بسيوني واحمد منصور (اتحاد عمال فلسطين) .

الجمعة مساء عقدت النقابة اجتماعا حضره عمال المنشرة في شركة الزعتري واقروا رفض القرار والطلب من المفصولين النزول الى العمل كالمعتاد . يوم السبت حاول الوكيل انزال العمال المصروفين من البوسطة فرفضوا ذلك ودخلوا الى العمل فاستدعاهم مدير الشركة رفضوا مقابلته طالبين ان ياتي هو اليهم . وتصدى له احد العمال المصروفين قائلا ان المعمل نحن الذين بنيناه على اكتافنا وانظر الى الكتف المائل لتعرف على اي كتف منهم وعندما احتدم النقاش بادره العامل نفسه ((ان البذلة التي تلبسها هي من تعبنا ومن عرق جبيننا)) كان رد الزعتري ((اذا كان كذلك فانني سأخلعها)) ورد عليه العامل نفسه ((ولكن عندك بدلا عنها عشرين بدلة وكلهم من تعبنا وعرق جبيننا)) ورفضوا الخروج من المعمل . وتوقف العمال الباقون عن العمل .

السبت مساء ، اقر العمال مع النقابة بأن الاحد هو يوم عمل للجميع وان يرفضوا اي قرار بوقفهم عن العمل وطلبوا بأن ترجع الادارة عن قرارها بالتسريح وتعطي العمال زودة الـ ١٠ ٪ . الاحد صباحا لم تأت البوسطة لاخذ العمال فذهب العمال الى الشركة مشيا على الاقدام وكانت باقي الاقسام قد بدأت بالعمل وعندما علمت الشركة بمجيء العمال ، اغلقت الباب الرئيسي .

لكن العمال سدوا المدخل الرئيسي ومنعوا الشاحنات من الدخول اليه او الخروج منه .

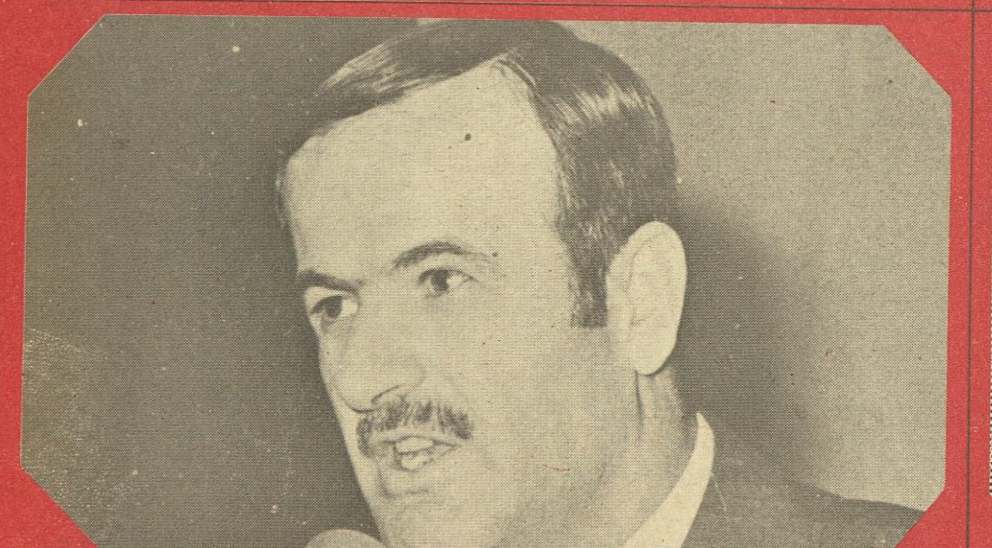
فاضطرت الادارة الى الرجوع عن قرار التسريح وتحفظت من جهة العامل نبيل البوبو ولكن اصرار حسيب عبد الجواد على عودتهم كلهم فرض على الادارة حلا وسطا هو ان يبقى نبيل البوبو مفصولا من العمل ٣—٤ ايام على ان يأخذ اجره كاملا عن هذه الايام . كما وافقت الادارة على دفع اجرة يوم الاضراب لكل العمال .

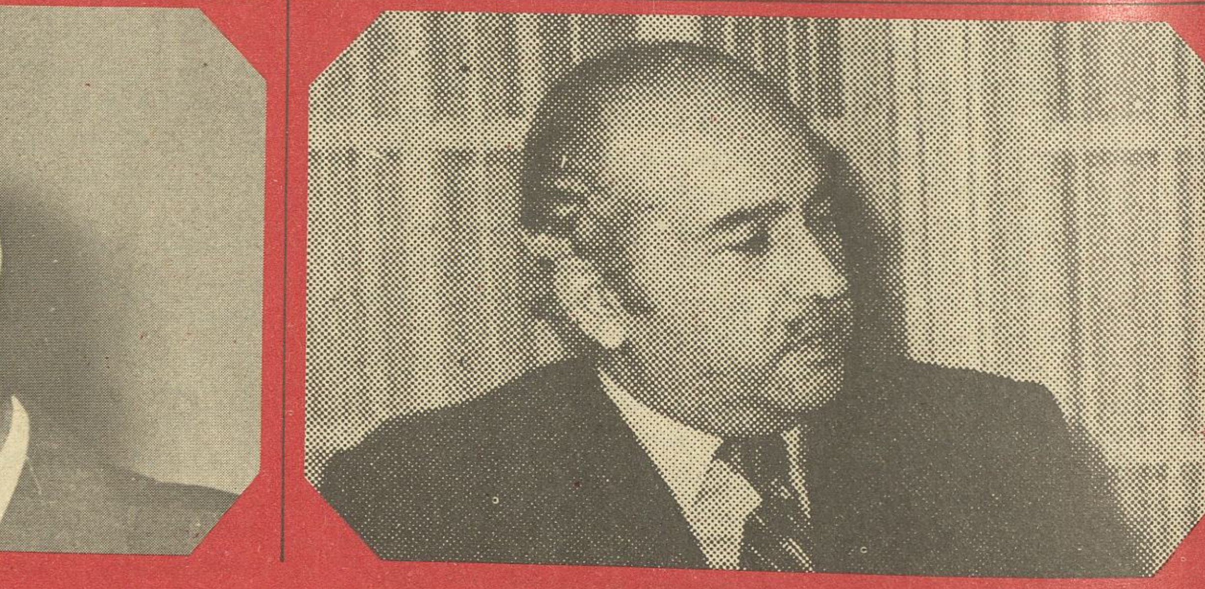


بيروت ٢٥/٢/١٩٧٤ - العدد ٦٥٩ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.

زيارة فهمي والسقاف لواشنطن للضغط على اميركا .. أم على سوريا ؟!







التشكيلات الادارية :

الغاء طائفية الوظيفة أم تجديد وظيفة الطائفية